خبرات كفاحية للطبقة العاملة المصرية



طه سعد عثمان

خبرات كفاحية
للطبقة العامة المصرية

عمال النسيج

تقديم/ أ.د. عاصم الدسوقي
أعداد/ المهندس/ طه سعد عثمان

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

الإهداء ...

إلى الطبقة العاملة المصرية

التى علمتني كيف أكون إنسانا

وكيف أكون وطنيا مصريا

وكيف أكون عاملا فقيرا طبقيا

وإلى كل من قدم تضحية فى سبيل مقاومة الظلم

عن الطبقة العاملة المصرية وكل الكادحين

أهدي هذه الصفحات

المهندس/ طه سعد عثمان

تقديم

أ.د عاصم الدسوقي

رغم كثرة الدراسات التى صدرت عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية، سواء بأقلام مصرية أو أجنبية، وسواء كانت فى شكل كتب أو مقالات أو رسائل أكاديمية جامعية، أو وردت فى شهادات وذكريات المناضلين، فلا تزال حركة الطبقة العاملة منجما تاريخيا لم ينضب بعد، ولا تزال هناك أمور دقيقة تسكن ذاكرة أصحابها، وتفاصيل كثيرة ترقد مبعثرة وسط أوراق الذين كان لهم حظ المشاركة فى صناعة تاريخ عمال مصر بأي درجة من الدرجات وفى أي مرحلة من المراحل، وأن الكشف عنها يعتبر واجبا سياسيا فى عنق من يملك أوراق الحركة. كما أنه يؤكد صلابة الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على الصمود والتصدي وعدم خيانة قضيتها مهما كانت الأغراءات ومهما سقط البعض فى وحل العمالة للسلطات الحكومية أو لأصحاب رأس المال.

ومن هذه الأوراق المبعثرة هنا وهناك، وعبر طيات الذاكرة التى جعلتها المواقف الصعبة ذاكرة حديدية تأبى

النسيان، وأقدم طه سعد عثمان على إعداد هذا الكتاب ليقدم لنا صورة محددة من نضال الطبقة العاملة المصرية، وفى قطاع محدد إلا وهو قطاع عمال النسيج الميكانيكي. وفى مكان معين إلا وهو مجموعة شركات شبرا الخيمة احد أربعة أماكن فى مصر اشتهرت جميعا بأنها من مراكز صناعة النسيج بمختلف مفرداتها: المحلة الكبر، وكفر الدوار، وكفر العلو بحلوان، وشبرا الخيمة.

وباعتباره راسيا للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، كان عليه أن يتعامل مع أزمة عمال النسيج الذين أصحاب المصانع الذين كانوا إما مجموعة من الأجانب اليهود على وجه الخصوص، أو مجموعة من ملاك الأراضي الزراعية المصريين والمتمصرين الذى اتجهوا لاستثمار أموالهم خارج الأرض الزراعية بشراء بعض المصانع التى اضطر أصحابها الأجانب لمغادرة البلاد فى ظروف سياسية معينة ابتداء من اندلاع الحرب العالمين الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩.

كانت أزمة عمال النسيج والطبقة العاملة المصرية مع أصحاب الشركات والمصانع عموما تدور حول ظروف

العمل القاسية من حيث ضألة الأجور، وانعدام الحقوق النقابية، وعدم الأمان بالنسبة للغد،فلم يكن أسهل من فصل العمال فى حالة الركود الاقتصادي وتشريدهم دون غطاء من التأمين الاجتماعي، ودون نصير من قبل الحكومة أو شفاعة بحجة حرية علاقات العمل، بل إن الحكومة نفسها كانت تتصدي للمتظاهرين من أجل القوت والمضربين من أجل الحقوق وتلقي بهم فى السجون والمعتقلات.

والأكثر من هذا أن المناخ السياسي خلال تلك الفترة(أربعينات القرن العشرين) كان فى صف أصحاب رأس المال وليس العمال، فمن المعروف أن جهاز الحكم والإدارة والتشريع آنذاك كان فى قبضة أبناء صفوة المجتمع من كبار الملاك وأصحاب رأس المال. وكان رأس المال الأجنبي على وجه الخصوص ينعم فى أحضان الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التى ظلت قائمة حتى ١٩٤٩.

والحال كذلك لنا أن نتصور مدى صعوبة الظروف التى كانت العمال يطالبون فيها بالحقوق الدنيا مقابل العرق الذى أدار الماكينات التي أدرت الأرباح مدرارا محققه فائض

القيمة الذى ذهب لجيوب الرأسماليين ليبيت العمال على الطوى.

من ذلك المواقع المرير جمع طه سعد عثمان المناضل النقابي العمالي مجموعة من ذكريات العريضة بمستنداتها عن نضال عمال النسيج فى مصانع شبرا الخيمة والقاهرة وضواحيها ابتداء من عام ١٩٣٩ وحتى أغسطس ١٩٥٢ عقب قيام ثورة يوليو حين وقع أول صدام بين العمال وحركة الجيش.

والحقيقة أن شريط الذكريات الذى تم توثيقه يؤكد كثيرا من المعلومات الخاصة بنضال الطبقة العاملة المصرية وبصفه خاصة نضال عمال نسيج شبرا الخيمة ابتداء من تنظيم الاضرابات، وتكاتف الذين لم يفصلوا مع الذين يتم فصلهم حفاظا على وحدة الطبقة العاملة وتماسكها، ودور النقابة فى هذا الخصوص وقدرة رئيسها (طه سعد عثمان) على التحرك بين العمال ومواجهة السلطات والتضحية بالحرية الشخصية فى سيل مبدأ مصلحة الطبقة العاملة. وكيف تخلقت النقابة من واقع المحن التى تعرضت لها.. وكيف توصلت إلى نظام الأسر لمساعدة المفصولين والتضامن معهم، وإنشاء

صندوق الخدمة الاجتماعية لدعم الاعتصامات والاضرابات.. وكيف توصل العمال إلى مهارات للإضراب دون أن يقعوا تحت طائلة القانون وذلك عن طريق تعمد تخفيض الإنتاج إلى العشر لإجبار أصحاب رأس المال على إجابة مطالبهم .. وغير ذلك كثير مما تحفل به صفحات هذا الكتاب.

كما تتناول هذه الأوراق محاولة تكوين اتحاد مهني لعمال النسيج فى عموم القطر المصري وكانت السلطات الحكومية، وليس فقط أصحاب المصانع تقف ضد أى محاولة من هذا النوع ذلك أن تجمع إرادة العمال تحت مظلة واحدة كفيل بأن يقلب الأمور رأسا على عقب.

وهذا الموقف السلطوي قديم فعند إعداد دستور ١٩٢٣ رفضت لجنة وضع المبادئ أن تتضمن الدستور مادة تنص على حق العمال فى تكوين النقابات، وجاء الرفض من كبار ملاك الأراضي الزراعية خشية – كما جاء فى المضابط – أن تتشكل أربعة الآف نقابة فى الريف المصري تقض مضاجع الملاك وتكدر خاطرهم. ومن هذا كان العمل النقابي قبل الدستور بوعده عملا غير قانوني وغير مشروع، ومع

ذلك كان العمال يجتمعون ولكنه تجمع شبيه بما يحدث فى أيامنا هذه حين تسمح السلطات بتكوين منظمات اجتماعية وسياسية تمارس عملها تحت لافتة (منظمة تحت التأسيس) تصبح عرضه للإلغاء وملاحقة أعضائها فى الوقت المناسب فلما اعترفت حكومة الوفد فى ١٩٤٢ بحق العمال فى تكوين النقابات لم تعترف بحق تكوين الاتحاد العام للعمال.

وبمقتضي تضامن عمال النسيج فى شبرا الخيمة معا نجحوا فى تحقيق بعض المطالب الجوهرية من حيث رفع الأجور والحصول على أجر أيام الراحات (أيام الجمع) وهي حقوق لم يتحصل عليها عمال النسيج فى جهات أخرى فى المحلة الكبر وكفر الدوار مثلا.

غير أن أوراق هذا الكتاب تضع يدنا على حقيقة غائبة وغريبة وغير متوقعة إلا وهي موقف الإخوان المسلمين من اضرابات العمال للمطالبة بحقهم فى حياة حرة كريمة، ففي عام ١٩٤٦ وأثناء أحد اضرابات عمال نسيج شبرا الخيمة وقف هؤلاء الإخوان ضد العمال وكان بعضهم يعمل فى وظيفة مدير المصنع حتى لقد قالوا أن الذين يطالب بزيادة أجره يكونوا كافرا لأنه لم يرض بما قسم الله له!! وأكثر من

هذا فعندما تم ا لتحقيق مع العمال المضربين وهم فى أقسام البوليس، شهد عمال من الأخوان المسلمين ضد زملائهم المضربين؟! إلى هذا الحد نجح أصحاب رأس المال فى توظيف الدين لخدمة مصالحهم من خلال الذين كان شعارهم وما يزال (القرآن دستورنا).

وبعد .. أن هذا الكتاب وثيقة فى آليات نضال العمال من جيل أربعينات القرن العشرين ينبغي أن يطلع عليها مناضلو القرن الواحد والعشرين ويتخذونها مثلا واجب الاحترام والتقدير، ولهم أن يضيفوا آليات أخري حسب مقتضي الحال وحسب تقنيات العصر ووسائله المتقدمة، واضعين فى اعتبارهم أن رأس المال هو رأس المال حيثما كان .. وأن العمال هم العمال حيثما كانوا .. وان التضامن العمالي هو السبيل الوحيد لنصرة الحقوق.

العجوزة فى يونيو ٢٠٠٤ د. عاصم الدسوقي

المقدمة

استخدم عمال مصر عامة وعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها وشبرا الخيمة خاصة العديد من الوسائل الكفاحية لمقاومة اعتداءات أصحاب الأعمال على حقوقهم، ثم للحصول على حقوق جديدة تؤدي إلى رفع مستوي معيشتهم وتحسين ظروفهم علمهم، وباستخدام تلك الأسلحة فى معاركهم الاقتصادية حصل العمال على كثير من الحقول سواء تلك التى صدر تقنين لها بعد ذلك أو التى لم يصدر تقنين لها حتى الآن وعلى سبيل المثال فقد حصلوا على رفع الأجر اليومي لعامل النسيج من سنة وثمانية قروش فى اليوم فى عام ١٩٣٨ إلى ستين قرشا فى عام ١٩٤٦، ومنها الحصول على إعانة معيشة نظرا لزيادة أسعار ضرورات المعيشة مع بداية الحرب العالمية الثانية قبل أن تصدر الأوامر العسكرية لتقريرها لعمال الشركة والمؤسسات الأهلية والتى تصاعدت مع تصاعد المطالبة بزيادتها حتى وصل إلى ١٥٠% فى عام ١٩٥٠ للمتزوج ويعول ثلاثة أولاد فأكثر كما حصل عمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها وبقيادة النقابة العامة على الأجازات

الاعتيادية والمرضية وتخصيص طبيب للكشف على عمال المصنع مع صرف الدواء على حساب المصنع قبل أن يصدر قانون عقد العمل الفردي فى عام ١٩٤٤، كما حصلوا على المنح التى كانت تصرف فى المناسبات مثل عيد الفطر وعيد الأضحى وشم النسيم ومكافأة الأرباح التى كانت تصرف فى بداية السنة المالية وبعد اعتماد ميزانية العام السابق.

وعندما قلت الأقمشة فى الأسواق وضج الناس من ارتفاع أسعارها واضطرت الحكومة إلى تقرير صرف سبعة أمتار لكل فرد على بطاقة التموين من الأقمشة الشعبية المسعرة، حصل عمال النسيج الميكانيكي دون غيرهم من المصريين على حق شراء أربعين مترا لكل منهم فى السنة من إنتاج المصنع وبسعر التكلفة، كما اجبروا المصنع على تخصيص أتوبيسات لنقل العمال إلى ومن المصانع فى وقت كان بعضهم يمشي على قدميه خمسة كيلومترات من المظلات إلى بهتم فضلا عن ركوبه المواصلات من مسكنة إلى المظلات.

ولم يكن الطريق للحصول على تلك الحقوق مفروشا بالورود بل بأشواك ومحملا بتضحيات غالية قدمتها القيادات العمالية

والنقابية الواعية الشريفة التى تقدمت الصفوف مستعدة للتحية ومؤمنة بشعار (ما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط) فتحملوا الخصومات الكبيرة من أجورهم لأتفه الأسباب والوقف عن العمل والفصل النهائي منه ومطاردة رجال البوليس السياسي لهم لدرجة ترحيل بعضهم إلي قراهم مع التنبيه على العمد والمشايخ بعدم السماح لعم بمغادرتها والعودة إلى شبرا الخيمة والقاهرة، هذا بالإضافة إلى الاعتقال والسجن والتعذيب، وتشريد الأسر، وقد تقبلت القيادات العمالية ذلك برضى مؤمنين بشعار (لكل كفاح تضحية ولكل تضحية ثمرة)

ولم يمنع كل ذلك القيادات العمالية الشريفة من عمال النسيج الميكانيكي من استخدام أسلحة كفاحهم التى كانت تبدأ من كتابة العرائض بالمطالب وتقديمها إلى إدارة المصنع ولمصلحة العمل والوزارات الشئون الاجتماعي، ثم تنظيم المظاهرات للمرور على دورين الحكومة ودور الصحف لتسليمها نسخا من عرائض المطالب طالبين التأييد والمساندة فى الحصول علي المطالب، وكثيرا ما كانت الصحف تستجيب وتنشر شكايات العمال ومطالبهم وكان العمال أثناء

المظاهرات يهتفون بمطالبهم لكسب تعاطف الرأي العام معهم.
ومن الأسلحة التى استخدامها عمال النسيج الميكانيكي فى معركتهم الاقتصادية تكوين صندوق لتمويل الإضراب تحت (اسم صندوق الخدمة الاجتماعية) الذى كان يصرف للعمال المضربين نحو ثلاثة أرباع أجورهم طوال مدة الإضراب، كما كان التضامن مع العمال المضربين من عمال المصنع الأخرى فعالا سواء بإرسال العرائض وبرقيات التأييد للمسئولين والصحف أو بجمع التبرعات أو الإضراب التضامني إذا دعت الضرورة.
فإذا لم تفتح كل تلك الطرق فى إجبار صاحب المصنع أو الشركة على قبول التفاوض مع مندوب العمال بشأن المطالب، بدأ العمال فى تنفيذ الخطوات العملية التى تبدأ بالامتناع عن صرف الأجور. ثم تتطور إلى الاعتصام فى المصنع مع استمرار الإنتاج ثم الإضراب عن العمل مع الاعتصام أو بدونه، وفي جميع الحالات كان العمال يحصلون على أغلب أو كل ما طالبوا التفاوض من أجله، كما كان العمال يشكلون فرقا منهم لحراسة عنابر العمل خوفا

من تسال أحد عملاء إدارة المصنع أو البوليس السياسي وأحداث أي نوع من التخريب.

ونظر لان دراسة الماضي دراسة علمية للبناء على ما كان فيه من إيجابيات ونجاحات وتطويرها، وتفادي ما كان فيه من أسباب الفشل والإخفاق وتجنبها هي من أهم عوامل فهم الواقع ورسم وتخطيط أساليب العمل فيه بالاستفادة بخبرات وتجارب الماضي، وعلى أساس الفهم الصحيح للواقع، يمكن رسم خطط الوصول إلى مستقبل أفضل بأكبر قدر من النجاحات وأقل قدر من الخسائر والتضحيات.

ومن اجل ذلك أردت أن أضع بين يدي أبناء الطبقة العاملة المصرية وكذلك الباحثين والدارسيين الذين يهتم العمل فى صوف الكادحين من أجل بناء مستقبل أفضل، أردت أن أضع بين أيديهم بعض التجارب والخبرات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها وكلى أمل أن يجدوا فيها ما يستحق أن يقرأ بهدف الاستفادة منه.

شبر الخيمة مارس ٢٠٠٠ مهندس/ طه سعد عثمان

إضراب عمال مصنع بيار

فى أواخر عام ١٩٣٧ بدأ المسيو هنري بيار تشغيل مصنعه الذى سماه (مصنع نسيج الأقمشة الحديثة) والذي أحضر آلاته مستعملة من فرنسا وكان المصنع يتكون من عدة أقسام مساعدة هي التحضيرات والسدي واللقي والفحص، ثم عنبر النسيج المكون من عدة أقسام يحتوي كل منها على عدد من الأنوال الميكانيكية وأحضر ماكينة ديزل لتوفير القوة المحركة كما بنى فيلات لسكني المهندسين الأجانب، وكانت العمالة فى كل قسم تتكون من:

١- مهندس أجنبي (فرنسي – إيطالي – بلجيكي) للقيام بأعمال الصيانة وإصلاح الآلات والأعمال الفنية والأخرى اللازمة للتشغيل.

٢- مشرف فتلة (كونتر متر) وكانوا كلهم من السيدات الأجانب وبعضهم كن زوجات للمهندسين.

٣- مساعد مصري من حاملي دبلوم الفنون التطبيقية قسم النسيج أو من حملة دبلوم المدارس الصناعية قسم نسيج أيضا بالإضافة إلى بعض من ذوي الخبرة الذين سبق لهم العمال فى مصانع نسيج أخري من قبل.

٤- مجموعة من العمال المصريين الذين لديهم القدرة والخبرة على الإنتاج الجيد.

وكنا خمسة من خريجي مدرسة الفنون التطبيقية نعمل لنحل محل المهندسين الأجانب عندما تنتهي فترة إقامتهم فى مصر. (على السيد رخا – مختار محمد الشاذلي – يحيي محمود محمد عيسي – عبد القادر يوسف هدهود - طه سعد عثمان).

وقد ذكرت هذه الأسماء لأن بعضهم قد تولى منصب رئاسة مجلس إدارة شركة نسيج كبرى أو أصبح مالكا لمصنع نسيج فيما بعد.

وعندما قامت الحبر العالمين الثانية فى ١٩٣٩، قامت الحكومة باعتقال الأجانب التابعين لرعايا دول المحور، وأما الأجانب من رعايا دول الحلفاء فقد استدعوا للخدمة فى قوات دولهم، وبذلك ظهرت فجوة فى إدارة الأعمال الفنية فى جميع مصانع النسيج الميكانيكي فى شبرا الخيمة ومنها مصنع هنير بيار خاصة وأن هؤلاء الفنيين الأجانب كانوا حريصين على ألا يشترك معمم المصريون بصورة جادة حتى تظل الحاجة إلى وجودهم مستمرة.

كانت شركة بنزايون شريكه للمسيو هنري بيار فى مصنع نسيج الأقمشة الحديثة ولما سافر هنري بيار وأخوه شارل للالتحاق بالقوات الفرنسية، أرسلت شركة ينزيون المستر (بك) لإدارة المصنع، وكان أول عمل لمتر بك هو فصل وردية كاملة من عمال المصنع مع محاولة إيجاد التفرقة بين العمال الذين اختارهم والذين فصلهم وكان عدد من تقرر فصلهم ١٥٠ عاملا لم يكن اسمي من بينهم رغم أني كنت رئيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها فى تلك الفترة، لم يكن الأمر قاصرا على مصنع بيار وحده بل إن عملية استدعاء رعايا الحلفاء للانخراط فى القوات المسلحة لجيوشهم كانت واسعة وعلى سبيل المثال فإن رعايا فرنسا المقيمين فى مصر والذين دعوا إلى حمل السلاح قد بلغوا ١٧٠٠ شاب تتراوح أعمارهم ما بين١٨ و٥٠ سنة، وقد سافر منهم بالفعل ٧٠٠ فرد فى يوم ٨سبتمبر ١٩٣٩ وفق ما نشرته جريدة الأهرام فى ١٩٣٩/٩/١٧ الأمر الذى أدي إلي قيام بعض أصحاب مصانع النسيج بفصل عدد من عمالهم بينما بعضهم الآخر قام بغلاق مصنعه.

ورغم محاولة مستر بك استخدام التفرقة بين من قرر فصلهم ومن قرر استمرار عملهم إلا أن جميع المصريين العاملين فى المصنع مفصولين وغير مفصولين رفضوا العمل وقررت الإضراب إلى أن يعود الجميع دون فصل أي عامل وتوجهوا إلى دار النقابة العامة فى شارع خماراوية بشبرا مصر، كانت النقابة العامة قد قوي ساعدهم بعد أن قامت بمساعدة عمال بعض المصانع فى تحقيق مطالبهم فانضم إلى عضويتها المئات من مختلف المناطق، من إمبابة وحلوان وقليوب وكثير من المصانع المنتشرة فى أقسام القاهرة المختلفة فى الزيتون والمطرية والعباسية وعين شمس وباب الشعرية ومصر القديمة وغيرها من عشرات المصانع من شبرا الخيمة. ونظرا لخطورة المواقف دعا مجلس إدارة النقابة العامة إلى عقد جمعية عمومية غير عادية امتلأت بها دار النقابة وسطحها الواسع والشارع وعرض مجلس إدارة النقابة خطة لمقاومة هذا الوضع الخطير الذى يهدد آلاف العمال بالتشرد.

وكانت الخطة تتلخص فى الخروج فى الشوارع بمظاهرات بعضها يتجه إلى دور الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء

ومجلسي النواب والشيوخ وبعضها يتجه إلى دور الصحف ومقار نقابات العمال فى القاهرة لطلب المساند، وقد أشارت إلى ذلك جريدة المصري فى عددها الصادر فى ١٩٣٩/٩/١٢، ولم تجد من الجميع إلا اتجاها واحد وهو رفض الفصل بين العمال الذين قررت المصانع فصلهم والذين قررت استمرراهم فى العمل فى الوقت الذى كانت فيه عمليات فصل العمال فى تصاعد، ففصل مصنع نسيج القاهرة بشبرا الخيمة لصاحبه الخواجة " بسو" وردية من عماله ومصانع أخرى حذت حذوها ولم نجد من رجال الحكومة سوي تهديدنا بأن يعود للعمل من لم يفصلوا فورا ويتركوا مشكلة المفصولين لدراستها.

*** الإضراب عن الطعام.**

كان جميع العمال يحضرون إلى دار النقابة فى المساء فى شبة جمعية عمومية مستمرة، وعرض مجلس إدارة النقابة على العمال خطة من شقين، الأول أن تستمر المظاهرات من جميع المفصولين وغير المفصولين الذين يسمح وقتهم وان يستمروا فى ركوب الترام دون دفع التذكرة وعرض مشكلتهم على الرأي العام مع تكرار المرور على دواوين الحكومة

والصحف لتقديم العرائض التى أعدها مجلس إدارة النقابة، وبهذه المناسبة أذكر أن الرأي العام فى القاهرة كان يتعاطف مع العمال وأن كمسريي الترام تجاوبوا بعدم تحصيل ثمن التذاكر كما تجاوب السائقون بتحويل خط سيرهم إلى الجهة التى يريد العمال الوصول إليها.أما الخطورة الثانية فهي قيام عدد من العمال فى اليوم التالي بالإضراب عن الطعام بدار النقابة على أن يتبعه فوج ثان بعد استدعي مجلس إدارة النقابة الطبيب الذى اتفق معه من قبل على علاج أعضائها للكشف على المتطوعين والاشتراك مع مجلس إدارة النقابة فى تحديد الفوج.

الأول من:-

١- عبد الطيف عبد الحفيظ

٢- محمد عبد اللطيف عبد الوهاب

٣- محمود عوض حسنين

٤- محمد حامد مصطفى

٥- زكي بحيرى حسن.

٦- محمود محمد العسكري

وقد أشارت جريدة الأهرام فى عدد ١٩٣٩/٩/١٧، إلى هذا الإضراب وبعد يومين والنقابة تضيق على سعة دارها بالعمال الذين يزرون المضربين ويشجعونهم، زار النقابة الدكتور (الديك) طبيب النقابات، ووقع الكشف الطبي على المضربين وأصدر نشرة أشارت إليها الصحف قال فيها " إنه زار العمال المضربين عن الطعام فى الساعة الثانية من مساء ١٦ سبتمبر وبالكشف عليه وجد أنه قد ظهرت عني بعضهم أعراض الأضطرابات البسيطة فى القلب مع انحطاط عام فيهم جميعا، أما الحالة النفسية فعلي أحسن حال ".

وفى نفس الوقت بدأت التأييدات للمضربين والاحتجاجات على إهمال مشكلة عمال مصنع بيار تتوالى على دور الصحف وجميع الجهات المختصة، وقد أشارت إلى ذلك جريدة المصري فى يومي ١٧، ١٩٣٩/٩/١٦، وعلى سبيل المثال بـ .

* عمال مصنع نسيج الألياف. عنهم: محمد عفيفي.
* عمال مصنع نسيج القاهرة. عنهم: خلفية خليفة .

* عمال شركة النسيج والحياكة المصرية. عنهم: صحبي غالي.

* عاملات مصنع نسيج القاهرة.   عنهن: صفية سعيد.

وفى صباح اليوم التالي أرسلت باسمي وبصفتي رئيسا للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى وملحاقاته بالقاهرة وضواحيها تلغرافاً إلى كت من النيابة العامة ومحافظ القاهرة ووزير الداخلية ورئيس الوزراء ونصه:

(زرت زملائي المضربين عن الطعام فوجدت أحدهم فى خطر) ثم توقيعي.

ووفقا لما هو متبع كتبت على البقية عنوان سكني على الجزء المخصص لذلك ثم لحقت بمظاهرات العمال الذين يطوفون على مقار الوزارات ودور الصحف مطالبين بفتح المصانع دون فصل أي عامل أو استيلاء الحكومة عليها لإدارتها .ولما عدت فى المساء ووصلت مسكني وجدت ثلاثة من العساكر يحاولون كسر الباب حيث كان المسكن وبابه من حديقة خلف المنزل الأصلي، ولما سألتهم عما يعلمون قالوا نريد أخذ السيدة التى بداخله إلى مأمور القسم حتى يحضر زوجها الهارب، ولما سألتهم عن أسم هذا الهارب قالوا أن

اسمه طه سعد فأخبرتهم أني أنا طه سعد أذهب للمأمور فى الصباح فأصروا على ذهابي معهم كما أمور المأمور واستمهلتهم لطمأنة زوجتي الريفية التى لم يمض على وجودها فى القاهرة أكثر من شهرين، واستغرق فتح الباب بعض الوقت بعد أن اطمأنت زوجتي إلى صوتي لأنها كانت قد وضعت بعض أثاث المنزل خلف الباب لمقاومة كسره، ثم ذهبت مع العساكر إلى قسم شبرا. وبادرني مأمور القسم بسؤالي عن التلغرافات، وبعد إقراري بإرسالها أخذ يهددني ويلوح فى وجهي بورقة التلغراف، المرسل لمحافظ القاهرة، وقام من على كرسيه متحفزا كمن يحاول ضربي وأخذت وضع الاستعداد للمقاومة لأي اعتداء يقع على رغم صغر جسمي وضعف بنيتي أمام جسم مصارع يتقدم نحوي، وفى هذه اللحظة دخل جندى وأدي التحية العسكرية ثم قدم للمأمور ورقة وبعد أن تصفحها فنظر إلى نظرة طويلة صامته ثم اتجه إلى كرسيه فجلس وأخذ يضرب المكتب بقبضته فى عصبية وهو يقول:

وبتبعت للنيابة كمان؟! فأكملت ولرئيس الوزراء أيضا فهدأت ثورة مأمور القسم قليلا وظاهريا ثم قال، مادامت أنت رئيس

النقابة، فالأحسن لك أن تخرج المضربين عن الطعام من النقابة حتى لا تعرض نفسك للإذى، ولما قلت له أن المضربين من عمال النسيج الميكانيكي وهذه هي نقابتهم، فحاول تصنع الهدوء وهو يسألني عن عنوان النقابة ولما أخبرته بأنها فى شارع خماوارية، عاد إليه الهياج وأخذ يضرب بكفيه على المكتب وهو يقول: يعني ملقيتوش غير الحتة دي تضربوا فيها، ليه ما رحتوش حته نانية بعيد عني؟ وإزاي تسمح لهم بالإضراب فى النقابة اللي أنت رئيسهما؟ فرددت عليه باني مشترك فى النقابة زيهم وإذا كانوا قد انتخبوني رئيسا للنقابة فليس معني هذا أني أتحكم فيهم أو فى دارهم الذين يدفعون إيجارهم، وبعد أن استدعى المأمور رئيس النيابة وطلب مني أن أرفقهم لادلهم على مكان دار النقابة.

كانوا يعلمون جيدا أين تقع دار النقابة، وكنا نخطر قسم بوليس شبرا بالذات بموعد عقد الاجتماعات العامة وخاصة الجمعية العمومية للنقابة: وكان القسم يرسل رجاله لمراقبة الاجتماعات، ولهذا اتخذت سيارة البوكس طريقها إلى دار النقابة دون إشارة مني، ولما وصلنا إلى دار النقابة وجدنا

وكيل النيابة قد سبقنا إليها. وامسك أحد الجنود بيدي بعد نزول من البوكس فى صورة المقبوض عليه. وما أن رأني العمال على هذه الصورة حتى ثاروا وهتفوا ضد البوليس والحكومة فخرج وكيل النيابة مسرعا من دار النقابة وكان يتحدث مع المضربين ولما سمع العمال وهو يقولون إن رئيس النقابة مقبوض عليه وقف على باب النقابة وقال بأعلى صوته (مين قال أن رئيس النقابة مقبوض عليه) ورغم أن الجندي كان مازال ممسكا بيدي إلا أن المأمور سبقنا بخطوة وقال: (محصلاش يا أفندم، محدش قبض عليه) ثم هوي بكفه على وجه العسكري وهو يكرر (محصلاش يا فندم محصلاش يافندم). تدخلت لتهدئة العمال بعد أن أصبحت حرا ودخلت مع وكيل النيابة والمأمور إلى غرفة المضربين حيث حاولا إقناع المضربين بالعدوان عن الإضراب، وعرضوا علي المتعب منهم أن ينقلوه إلى المستشفي فرفض، وعرضوا عليهم التعذية بالحق فرضوا وبدأ العمال غير المضربين يتدخلون فى الحديث شارحين المشكلة وأبعاد خطورتها، فانسحب مأمور القسم ووكيل النيابة بعد أن تركوا بعض الجنود خارج دار النقابة.

وقد نشر صحيفة المصري يوم ١٩ سبتمبر ١٩٣٩ أن وزارة الشئون الاجتماعية قد تدخلت فى أمر العمال المضربين عن الطعام وانتدبت بعض الأطباء للعناية بهم نظرا لخطورة حالتهم، ثم حضر إلى دار النقابة عدد من المسئولين لإبداء النصح للمضربين عن الطعام بالعدول عن إضرابهم مؤكدين أن شكواهم محل بحث، إلا أن المضربين أعلنوا أنهم مصممون على الإضراب إلى ان تحل مشكلتهم أو يموتوا وكان قد نشر فى يوم ١٩٣٩/٩/١٨ أن رئيس الوزراء قد اهتم بالموضوع وطلب الإطلاع على الأوراق الخاصة بالمضربين عن الطعام.

، ثم بحث الأمر مع وزير الشئون الاجتماعية وأمر بسرعة البت فى أمرهم.

ورغم كل تلك المحاولات لإنهاء الإضراب عن الطعام، ظل العمال غير المضربين مستثمرين فى خطة الكفاح الذى بدأ بأخذ الشكل العنيف فاعتصموا فى الوزارات واحتلوا مكاتب الموظفين ومنعوهم من الخروج منها، وأخذت الحوادث تشتد يوما بعد يوم، وفى كل يوم جديد يفصل عمال جدد ومصانع أخري تغلق أبوابها، حتى اضطرت الحكومة إلى تهديد

أصحاب المصانع بإدارتها لحسابها إذا لم تفتح أبوابها لتشغيل العمال.

ففتحت أبواب جميع المصانع ولم يفصل عامل واحد، وانتهت المعركة بنصر عظيم للعمال مما قوي من روحهم المعنوية وزاد من التفاهم حول النقابة والإقبال على الاشتراك فيها ممن لم يكونوا قد اشتركوا فيها قبل ذلك.

وفى يوم ٢١ سبتمبر نشرت الصحف البيان الذي أصدرته النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها حيث جاء بجريدة المصرى أن العمال المضربين عن الطعام قد انهوا اضرابهم بعد صدور الأمر إلى مصلحة العمل بالتنبيه على جميع أصحاب المصانع بان لا يستغنوا عن عمال مصانعم فى هذه الأيام.

وأن يكون العمل فى المصانع من الآن فصاعدا بمعدل ثلاثة أيام أسبوعيا لكل عامل بتقاضي عنها أجر أربعة أيام. ولا يفوتني هنا أن أذكر أننا قد تعرضنا خلال معركة الإضراب عن الطعام لكثير من الضغوط والتهديدات من المسئولين فى الحكومة ومن رجال البوليس خاصة وان مرسوم إعلان الأحكام العرفية كان قدر صدر فى أول سبتمبر ١٩٣٩ بناء

على طلب السفارة البريطانية فى مصر استنادا إلى معاهدة ١٩٣٦/٨/٢٦، مما ترتب عليه تعيين على ماهر باشا رئيس الوزراء حكاما عسكريا عاما وفرضت الرقابة على الصحف والمكاتبات ووسائل الإعلام الأخرى.

وقد دفع هذه النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة ضواحيها خطوات كبيرة إلى الأمام وبدأت تتصدر النقابات الأخرى فى المطالبة بإصدار قانون الاعتراف بالنقابات وقانون عقد العمل الفردي، بل وقد عمال النسيج عمال المهن الأخرى إلى المطالبة بحقوق اقتصادية وتسحين ظروف العمل سواء فى إنقاص ساعات العمل أو زيادة الأجور أو الحصول على إعانة غلاء معيشة لمواجهة الارتفاع فى أسعار ضرورات المعيشة، كما أثمر هذا النصر الذى وصلت أخباره إلى العمال فى عديد من مراكز التجمع العمالي مما زاد الثقة فى النقابة وساعدها على تحرير بعض النقابات وتخلصها من الزعامات والسيطرات غير العمالية وخاصة عباس حليم وحزب الوفد والشخصيات السياسية كالمحامين والأطباء الذين كانوا قد سيطروا على بعض النقابات تحت مسمي

(مستشار النقابة)، وهدأت العاصفة ولكن إلى حين، فقد بدأت أرباح الحرب تلمع أمام أصحاب المصانع فقاموا بتشغيل المصانع.

أيام الأسبوع السته وقام بعضهم بتشغيل ورديات إضافية وبساعات عمل وصلت إلى عشرة أو إحدى عشرة فى اليوم وأصبحت زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح هي كل ما يحرصون عليه، وفى المقابل كان العمال بقيادة النقابة ينظمون أنفسهم للمطالبة برفع أجورهم وخاصة بعد الزيادة المستمرة فى أسعار وضرورات المعيشة التى بدأ الجميع وخاصة العمال يحسون بقسوة وطأتها المتزايدة ومع هذا التوسع فى سوق العمل وضح العجز فى العمال فلجأ أصحاب الأعمال إلى استجلاب عمال سواء من الريف أو من المحلة الكبرى لسد العجز ثم لتهديد العمال المشتغلين بالعاطلين الذين بدءوا يترددون على أبواب المصانع طلبا للعمل.

وبدأ مجلس إدارة النقابة في التحرك بإعداد مذكرة قدمت إلى مصلحة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية وكان ضمن ما حوته تلك المذكرة.

١- إحلال الفنين المصريين محل الأجانب وعدم تجديد عقود المهندسين والفنيون المصريون على درجة عالية من المهارة تضمن حسن سير العمل ودللت المذكرة على ذلك بأن شركة النسيج والنسيج والحياكة المصرية قد أعلنت عن إفلاسها حين كان جميع مهندسيها والفنيين فيها من ا لأجانب وتبدل حالها بعد أن أصبح المصريون يشرفون علي كافة النواحي الفنية بدلا من الأجانب فقطعت خسارتها وطفرت بأرباحها مع ذكر نماذج لمصانع أخري.

٢- إلزام الشركات بتشيغل الفنيين من خريجى المدارس الفنية فى مصانعها وفى ذلك مصلحة وخدمة وطنية إذ سيرتقي الإنتاج من حيث الجودة والكثرة خاصة وإن أصحاب المصانع بدءوا يستخدمون بعض الأميين فى الأعمال الفنية اعتماد على الخبرة وحدها تفاديا لمطالبة المتعلمين بحقوقهم.

٣- تحديد حد أدني لأجور العمال يكفي للمعيشة المعتدلة بحيث لا يقل هذا الأجر بالنسبة للفني عن مرتب زملائه عند أول تعيينهم فى الحكومة بالإضافة إلى تعويض يوازي ما يبذل من جهد أكبر وساعات أطول.

وقد استدعاني حامد العبد مدير مصلحة العمل عن طريق البوليس لمقابلته فذهبت إليه بصحبة عبد الحميد رمضان عضو مجلس إدارة النقابة ، وقد ابتدرنا حامد العبد بالشتائم والتهديدات لتقديمنا المذكرة التى قالها أن الحكومة تعلم ما فيها وأكثر منه وليست بحاجة إلى أمثالنا لينبهوها، وبعد نحو ساعة لم يبد علينا الخوف من تهديده، جلس إلى مكتبة وأخذ يوجه إلينا النصائح الأدبية التى أنهاها بأنه مستعد لمساعدتي للحصول على وظيفة فى الحكومة كما فعل عبد الحكيم أديب رئيس النقابة السابق (حتى أستريح من قرف العمال الذين ورطت نفسي بالاندماج فى وسطهم)، ثم اخذ يخبرني بأنه يعلم الكثير عن حياتي الخاصة وحياة أسرتي وكان كل ما قاله صحيحا ثم عرض الوظيفة ثانيا وفي نفس الوقت الذى كان حامد العبد يهددني فيه بصفتي رئيس النقابة بعد أن بدأت ثمار التفاف العمال حول النقابة تتحقق بحصول العمال على بعض الحقوق، كان مستر (بك) مدير مصنع بيار يعمل على اصطياد بعض من لاحظ استعدادهم للتعاون معه مستخدما المسيو تاجر المدير الإدارى للمصنع فى عملية الاختبار، وقد استجاب له عدد لا يزيد على أصابع اليد الوحدة فكان

يدعوهم مستر بك إلى مكتبه فى شركة بنزايون بشارع جامع البنات بالقاهرة ثم إلى منزله، ويقدم لهم الهدايا العينية والنقدية مقابل أن ينقلوا إليه كل أخبارنا . وقد نجح فى ذلك لدرجة أن مستر (بك) كان يستدعني فى الصباح ليسرد على تفاصيل ما تم فى مقابلتنا بالأمس وكأنه حضرها.

ومما أدهشني أكثر انه سرد على ما دار بيني وبين حامد العبد بالتفصيل، وفى كل مرة كان ينهي حديثه بعرض تعاوني معه، وفى آخر مرة قال (أنت راس ساخن) قالها بالإنجليزية ثم توعدني بالانتقام قريبا.

مضت فترة هدوء اكتشفنا فيها عملاء بك وعزلناهم دون أن يدركوا ولكن بك أدرك ذلك عندما بدأت تصله معلومات خاطئة منهم فاخذ يعد العدة لضرب النقابة، وعندما أنتتهم الفرصة باتهام محمود العسكري سكرتير عام النقابة بتكسير بعض أمشاط أنوال النسيج وقبضت عليه النيابة، وقاموا بفصل عدد كبير من العمال النشطاء كفاحيا ومنهم أربعة عشر من أعضاء مجلس إدارة النقابة، وقام البويس بمطاردة الباقين من جميع المصانع وفصلهم وتشريدهم الأمر الذى ادي إلى هبوط حركة العمال إلى ما يقرب من الصفر، فلم

يقدم العمال اشتراكاتهم كما كانوا يقدمونها بحماس، الأمر الذى أدي إلى العجز عن دفع إيجار دار النقابة فنقلنا أثاثها إلى منازل بعض أعضاء مجلس الإدارة وأن كانت الاجتماعات بين عدد من أعضاء مجلس إدارة النقابة لم تنقطع وكانت تتم فى شقق السكن لتدراس الموقف وطريقة الخروج من المأزق باستعداده النشاط وإعادة إعلان تكون النقابة إلى أن حانت الفرصة وتم الاستعداد لذلك وبدأ النشاط بعقد أو جمعية عمومية للنقابة فى ثوبها الجديد فى شبرا المحطة.

(توجد كثير من التفاصيل فى كتابى كفاح عمال النسيج الذى صدر عام ١٩٨٣) وتولت توزيعه مكتبة مدبولي

نظام الأسر

طرحت فى الاجتماعات التى استمرت بين أعضاء مجل إدارة النقابة العامة لعامل النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، والذين أصروا على استمرار النشاط وإحياء النقابة من جديد بعد نكبة إضراب عمال مصنع بيار حيث كانت الاجتماعات تعقد فى المنازل بعد تخلي المجلس عن الدار نظرا لعدم القدرة على دفع إيجارها، وبعد أن توزع أثاث النقابة فى منازل بعض أعضاء مجلس الإدارة، وقد ساعد استمرار تلك الاجتماعات على تخطي الأزمة نفسيا وزيادة الثقة فى المستقبل والأمل فى عودة النقابة إلى مجدها وطرحت فى تلك الاجتماعات فكرة الذهاب إلى العمال فى مقار إقامتهم فى العزب والقرى الموجودة فى شبرا الخيمة، لدعوتهم إلى التضامن والعمل الجماعي، وساعد على التحمس لتلك الفكرة ما أحدثه غياب النقابة من ضغط لأصحاب الأعمال والرؤساء المصريين الذين أصبح بعضهم هو الذي يقوم بصفة مباشرة بفصل العمال وتوقيع الغرامات عليهم وضربهم أحيانا.

وبدأ التنفيذ بتكوين مجموعات كل منهما تتكون من ثلاثة إلى خمسة من أعضاء مجلس الإدارة الذين قرروا الاستمرار فى النشاط على أن تقوم كل مجموعة بالتوجه إلى قرابة أو عزبة ومع مراعاة أن يكون للمجموعة ولأحدهم علاقة طبية بعمال النسيج الميكانيكي فى القرية أو بأحدهم على الأقل، وقد توجه أول فريق إلى قرية (ميت حلفا) وفق موعد سابق مع بعض إعمال فقوبلوا بحفاوة بالغة اجتمعوا مع غالبية العمال فى مندرة القرية التى تعتقد فيه المناسبات من وفاة زواج وغيرها.

انتخبت أسرة من عمال النسيج بميت حلفا مجلس إدارة لها من بينهم وأخذت فى جمع اشتراكات تعادل ما كانوا يدفعون من اشتراكات فى النقابة ومع النجاح الباهر للخطوة الأولي تشجع العمال حتى الذين اتخذوا موقفا سلبيا بعد نكسة النقابة فى عام ١٩٤٠ وبدءوا فى تكوين أسر عمال النسيج وتم ذلك فى باسوس، أبو الغيط، وعزية إبراهيم بك، وبيجام والأسطبل الأبيض والأسود، وشبرا البلد، ودمنهور شبرا وغيرها وطور مجلس إدارة النقابة الذي كان يجتمع فى المنازل بعد ترك دار النقابة، طور عمله بعقد اجتماع لكل

أسرة كل أسبوعين يحضره بعض أعضاء مجلس إدارة النقابة، حيث كان الاجتماع يبدأ بمناقشة مشاكل العمال المقمين فى القرية من مختلفة المصانع ومحاولة المساعدة فىحليها، وكانت النقطة الثانية فى المناقشة هي محاضرة يلقيها عضو مجلس إدارة النقابة يفتح بعدها النقاش الحر حول ما قيل وكانت نقاط المحاضرات حول التنظيم النقابي وأهميته كمدرس لتدريب العمال على الكفاح ورفع وعيهم أو عن تاريخ الحركة النقابية والعمالية المصرية منذ بداية القرن العشرين أو القوانين العمالية التى صدرت والتى يعمل العمال على إصدارها وأهمها قانون الاعتراف بالنقابات وقانون عقد العمل الفردي أو أهمية استقلالية المنظمات النقابية العمالية عن أي سيطرة لشخصية أو حزب سياسي، وقد برزت من خلال المناقشة فى تلك المحاضرات عناصر عمالية واعية مستعدة للكفاح وتحمل تضحياته.

وبعد أن نضج الوضع دعا مجلس إدارة النقابة إلى اجتماع عام يضم ثلاثة من كل أسرة تقرر فيه الدعوة إلى عد جمعية عمومية غير عادية للنقابة مستندة إلى التراث السابقة وخاصة اللائحة ومن الناحية المالي إلى اشتراكات العمال فى الأسر،

وتم عقد الجمعية العمومية فى يوم الأحد وهو يوم العطلة الأسبوعية فى جميع المصانع وأخطر قسم البوليس بمكان الاجتماع الذى كان فى شبرا المحطة وفى سرادق فى أحد الشوارع الرئيسية بها، وبالمناسبة نقول ان تكوين النقابات فى تلك الفترة كان ميسورا جدا، فلا حد أدني لعدد الأعضاء الذين يكونون النقابة ولا تسجيل فى مصحلة العمل أو أى إجراء إداري آخر سوي أخطار قسم البوليس بمكان وموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الموعد بأسبوع على الأقل.

عقدت الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها وكان الاجتماع ناجحا وأقرت فيه اللائحة وانتخب مجلس الإدارة الجديد، وأن كان قد ترتب عليه حادث مؤسف عندما رشح بعض رؤساء ومساعدي مصانع النسيج أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة قام ينجحوا نظرا لمواقفهم السيئة من معاملة العمال فدعا عدد قليل منهم إلى ترك نقابة العمال وتكوين نقابة باسم (نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج بالقاهرة) وانقاد لهم بعض الرؤساء والمساعدين بينما بقي الكثير.

مرتبطين بعضوية نقابة العمال وكان منهم أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة فى التتشكيل الجديد وهم الذين حازوا على ثقة العمال بانتخابهم.

دفع إعلان تكوين النقابة فى ثوبها الجديد العمل الكفاحي خطوات إلى الأمام وزاد عدد المشتركين والمتمردين على النقابة زيادة كبيرة، وبدأت الخطوات العملية بالاتفاق على التقدم للمصانع والمسئولين بالمطالب العشرة الآتية.

١- رجوع العمال المفصولين من أول يناير وحتى وقتنا هذا لعملهم.

٢- عدم فصل أي عامل بدون مبرر قانوني.

٣-وضع حد أدني للأجور لا يقل عن خمسة عشر قرش.

٤- الغرامات التى توقع على العمال تجمع وتعمل بها مؤسسة اجتماعية.

٥- تنظيم أجور عمال الإنتاج حسب المذكرة المقدمة من النقابة.

٦- الاعتراف باللجان الفرعية المؤلفة من العمال للتفاهم مع أصحاب الأعمال بالطرق الودية.

٧- صرف مكافأة للعامل الذى توافق اللجنة على فصله.

٨- جعل أيام الأجازات المرضية ١٥ يوما.
٩- يثبت الموظف المصري الذى يحل محل الأجنبي بمرتب أول مربوط الموظف الأجنبي الذى حل محله.
١٠ بناء مصلي محترمة فى كل مصنع وتعيين خطيب على حساب المصنع.

وتبرر أن تقوم عمال كل مصنع بكتابة عريضة تتضمن تلك المطالبة وتقدم صورة منها إلى مصلحة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية بالإضافة إلى تقديمها لإدارة المصنع كما تقدم صورة منها إلى مدير القليوبية بصفته الحاكم العسكري للمنقطة مع طلب عقد اللجنة التوفيق للنظر فى المطالب.

وتنفيذا لهذا قام عمال كل مصنع بانتخاب لجنة من الأكفاء القادرين على الدفاع عن حقوق العمال لتمثيلهم فى لجنة التوفيق عند انعقادهم وتسجيل ذلك كتوكيل يوقع عليه جميع عمال المصنع، واستمرت اجتماعات جماهير العمال فى دار النقابة حيث يجتمع عمال وردية الصباح فى المساء وعمال وردية المساء فى الصباح، أما فى يوم الأحد وهو يوم العطلة الأسبوعية فكان بمثابة جمعية عمومية مصغرة وغيرعادية تشرح فيها المطالب العشرة بالإضافة إلى المطالب الخاصة

بكل مصنع على حدة مثل مشكلة المياه وكثرة الغرامات وسيارات نقل العمال وعلاج المرضى وصرف الدواء على حساب المصنع حيث كان يضيف عمال كل مصنع مطالبهم إلى المطالب العشرة. وعندما عقدت لجنة التوفيق، صدرت قراراتها بإجابة الكثير من مطالب العمال، وكانت وحدة العمال واستخدامهم لوسائلهم الكفاحية ومنها التظاهر والاعتصام والإضراب هي التى أرغمت أصحاب المصانع على تنفيذ تلك الأحكام.

أما لجان المصانع التى بدأت فى الأصل كتطوير لفكرة الأسر فقد تحولت إلى لجان دائمة للمندوبين مرتبطة بالنقابة العامة وكانت تلك اللجان هي التى تقوم بجمع الاشتراكات وتسليمها صندوق النقابة واخذ الإيصالات منه لتوزيعها على العمال، كما كانت هي القيادة الفعلية واليومية لعمال المصنع التى ترفع مطالب العمال إلى مجلس إدارة النقابة وبتبليغ قرارات مجلس إدارة النقابة إلى جميع عمال المصنع ثم تطور العمل التنظيمي النقاب بانتخاب كل لجنة مندوبين فى المصنع لمندوب لها فى اللجنة العامة للمندوبين التى كانت القيادة الفعلية للعملية الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكي فى

جميع مصانع النسيج فى القاهرة ضواحيها بما فيها منطقة شبرا الخيمة حيث وصل عد أعضائها إلى ٦٦ قائدا ونقابيا وتحتاج اللجنة العامة للمندوبين هذه إلى دراسة مستقلة. أما الأسر التى كونها عمال النسيج الميكانيكي فى القري والعزب فقد استمر كثير منها وإن كانت قد توسعت وانضم إليها بعض الأهالي وتحولت إلى لجنة مصالحات وخدمات خيرية، فكانت تعالج المشاكل بين عمال البلدة أو القرى وبين عضهم البعض أو بين العمال أسرهم أو بين العمال وجيرانهم وأصبحت كل منهم بالفعل (مجلس العرب) الذى يحترم الجميع قراراته فى ح المشاكل ونذكر هنا أن بعض هذه الأسر قد تمكنت من إنهاء خلافات بين عائلات استمرت الخلافات بينها سنوات طويلة.

إعادة تكوين النقابة

قوى ساعد النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاتـه بالقـاهرة وضواحيها بالتفاف العمال حولهـا، وعجـزت الحكومـة وأصـحاب المصانع وقف المد الصاعد فى المزاج الصدامى للعمال حيـث كـان العمال يستخدمون وسائلهم الكفاحية بنجاح وعلى رأسـيها الإضـراب والاعتصام والتظاهر السلمي صدور أمر عسـكري فـى ٢٣ مـارس ١٩٤٢ بتكوين لجان التوفيق لبحث مطالب العمال التى قصد بها تخدير العمال وعدم استخدامهم وسائلهم الكفاحية للحصول على مطالبهم،ولكن عمال النسيج الميكانيكي كانوا على درجة من النضج والقـدرة علـى الدفاع عن حقوقهم مما أذهل الحاضرين فـى لجنـة التوفيـق ببنهـا كمندوبين عن أصحاب الأعمال أو مندوبين عن الحكومة، وقد أدي ذلك إلى انتزاع العمال كثيرا من الحقوق فصدرت أحكام لجنة التوفيق التى عقدت للنظر فى مطالب كل مصنع على حدة بحق العمال فى الأجازات المرضية والمكافآت عن مدة الخدمة وبناء المصلات فى المصانع وعدم الفصل إلا بموافقة لجنة تمثل العمال ومصلحة العمل وصاحب العمـل كما حصلوا على حق التعويض عن الفصل التعسفي والمسـاواة بـين المصريين والأجانب وغير ذلك من الحقوق التى كانت أسسـا ودافعـا لعمال كثير من الطوائف الأخرى للمطالبة بها باعتبارها مبادئ (كفاح عمال النسيج).

وكان اتصال عمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقـاهرة وضـواحيها بعمال النسيج فى المناطق الأخري وخاصة دمياط والمحلـة الكبـرى

والإسكندرية من أجل تكوين اتحاد ملهي لعمال النسـيج فـى القطـر المصري، ثم اتصالهم بجميع القيادات العمالية فى القـاهرة والأقـاليم لتوحيد الصفوف وتبادل الخبرات خاصة بعد نجاح حركـة اسـتقلالية النقابات العمالية عن أى نفوذ لشخصيات أو أحزاب سياسية، وبعد فشل الحكومة وأصحاب الأعمال فى تفتيت النقابة بتكوين النقابات المصنعية، إزاء كل ذلك قام وزير الشئون الاجتماعية بإصدار القرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ بحل نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمـة فـى ١٩٤٥/٤/٣٠، وقد جاء فى حيثيات القرار أن الإضرابات التى حدثت بتحريض أو اشتراك النقابة بلغت فى المدة مـن أول ينـاير إلـى ٢٨ أبريل ١٩٤٥ خمسين إضرابا خولفت فى معظمها نـص المـادة ٣٧٤ عقوبات وكانت تحدث فجأة وبغير مبرر كاف، وقد تأيـد هـذا بحكـم قضائي من محكمة الجيزة العسكرية فـى ٢٧ مـارس ١٩٤٥ وجـاء بالحيثية الثانية أن النقابة بوصفها الحالى هي أقرب إلى الاتحاد منهـا إلى النقابة لأنها رغم تسجيها تجمع عمـالا مـن مـديريات القليوبيـة والجيزة ومعظم أقسام القاهرة كما تجمع بين صناعات نسيج الحريـر والصوف والقطن والجوت والكتان وأعمال الصباغة والطباعة وأعمال الغزل، ونصت الحيثية الثالثة على أن بعض أعضـاء مجلـس الإدارة لايشتغلون عمالا وبعضهم من أصحاب الإعمال بصرف النظـر عـن انتماء كثير منهم لجمعيات لا تمت إلى المسائل العمالية بشئ يخـدمون أغراضهم فى المسائل العمالية.

وفى اليوم التالي لصدور قرار حل النقابة، قامـت الحكومـة باعتقـال خمسة من أعضائها: محمود العسكري ومحمود قطب ونور الدين سعد

نصر وإسماعيل منير وطه سعد عثمان، ولم يترتب على حل النقابة ما كان يرجوه أصحاب الأعمال الحكومية من وقف ثم القضاء على المـد الصاعد لكفاحية عمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها وتصفية مزاجهم الصدامى لأن اللجنة العامة للمندوبين وعدد أعضائها ٦٦ وتضم ممثلا عن كل مصنع مـن مصـانع النسـيج الميكـانيكي وملحقاته وضواحيها عقدت اجتماعا فور إذاعة نبأ حل النقابة ضم عدد غير أعضائها من عمال النسيج حتى أصبح الاجتماع جمعية عموميـة مصغرة، وتقرر فى هذا الاجتماع استمرار النشاط بصورة لا تقل عما كان عليه أيام وجود النقابة، وانتخب الاجتماع لجنة تنفيذية من محمود الدمراني رئيسيا ومصطفي محمد نائبا للرئيس وعبد المقصود أبو زيد سكرتيراً عامـاً وعبـد العلـيم علـى عمـارة سـكرتيرا مسـاعدا وسيد خضير لأمانة الصندوق.

تولت اللجنة العامة للمندوبين مهما النقابة العامة بما فيها جمع الاشتراكات وتسجيلها وانتظام الاجتماعات التـى طاردهـا البوليس فكانت تتنقل أماكنها من القناية الزلط بجوار قصـر محمد على بشبرا البلد (كلية الزراعية الآن) إلـى الأمـاكن الفسيحة فى القري بل وفى الحقول، وزادت فئة الإنتاج من ٥ إلى ٧ ثم إلى عشرة مليمات للمتر وعدم تشغيل الأحداث أقل من ١٢ سنة وتخفيض ساعات العمل إلى تسع ساعات فـى الوردية.

بدلا من ١٢، ١١ ساعة ثم المطالبة بسيارات لنقل العمال من وإلى أماكن عملهم (مذكرات عبد المقصود أبو زيد).

وكلفت اللجنة العامة للمندوبين رئيسها محمود الدمراني برفع دعوى قضائية للمطالبة بإلغاء قرار حـل النقابـة وكانـت العريضة التى قدمها الأستاذ يوسف درويش محامي النقابـة تتضمن تنفيذا لحيثيات قرار حل النقابة لدرجـة إنهـا عنـد إذاعتها على جماهير العمال أوحت إلـيهم ولـى أصـحاب الأعمال أيضا أن الحكم سيصدر لصالح العمال بإلغاء قـرار حل نقابتهم، وعندئذ قامت جماعة الأخوان المسلمين التى كان من بين أعضائها بشبرا الخيمة مديرون لمصانع كبيرة مثـل حمدي منصور وعبد الله دحروج، قام الإخوان المسـلمون بمساعدة مصلحة العمل والبوليس السياسـي بتكـوين نقابـة أسموها(نقابة عمال النسـيج الميكـانيكي بشـبرا الخيمـة) واستأجروا لها مقرا وضعوا عليه لافتة باسم النقابة، وقامـت مصلحة العمل بتسجيل النقابة وعندما نظرت قضية العمـال ضد وزارة الشئون الاجتماعية أمام المحكمة لمطالبة بإلغـاء قرار حل النقابة العامة لعمال النسيج الميكـانيكي وملحقاتـه بالقاهرة وضواحيها، قدم محامي الحكمة إلى المحكمة قـرار

تسجيل نقابة الإخوان المسلمين فى شـبرا الخيمـة، فقـرت المحكمة رفض دعوى العمال استنادا إلى أنها أصبحت غير ذات موضوع بعد أن أصبحت هناك نقابـة مسـجلة لعمـال النسيج الميكانيكي فى شبرا الخيمة، وعلى من يريد الاشتراك فى العمل النقاب من العمال أو ينضم إليها.

وفى مواجهة قرار تسجيل نقابة الإخـوان وحكـم المحكمـة بصحة قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل النقابة العامـة، قرر العمال الدخول فى نقابة الإخوان كأفراد مشتركين على أن يعقدوا بعد فترة جمعية عمومية يقررون فيها عزل مجلس الإدارة المعين من جمعية الأخوان المسلمين وانتخاب مجلس إدارة من العمال الشرفاء الذين تثق بهم جماهير العمال ولما علم الإخوان المسلمين بذلك وتأكدوا منه بعد تـدفق العمـال على الاشتراكات فى نقـابتهم ودفـع الاشـتراكات واخـذ إيصالات عليهم أيقنوا أنهم سوف يطردون من مجلـس إدارة النقابة بل ومن الدار التى ينفقون عليها أغلقوا المقر بعد رفع اللافته عنه وتركوها وسلموا العقار للمالك.

وإزاء ذلك قرر عمال النسيج الميكانيكي فى شـبرا الخيمـة تكوين نقابة عامة لهم خاصة بعـد تكـوين عمـال النسـيج

الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضـواحيها نقابـة وانتخبـوا مجلس إدارة برئاسة الزميل محمد على عامر (شيخ العرب) وإزاء ذلك بدأ عمال النسيج الميكانيكي فى شبرا الخيمة فـى اتخاذ خطوات تكوين نقابتهم العامة فشكلوا لجنة تحضـيرية لاتخاذ إجراءات تشكيلها وتسجيلها برئاسة الزميل محمد عبد الغفار، واتخذت اللجنة التأسيسية مقر لها فى غرفة فـى دار نقابة عمال البواخر البحرية فى شارع سعد زغلـول بشـبرا البلد.

ولكن البوليس السياسي ومصلحة العمل هددوا نقابـة عمـال البواخبر بالحل إذا لم تخرج لجنة عمال النسيج الميكـانيكي منها، وحاولت اللجنة التأسيسية استئجار مقر للنقابـة ولكـن البوليس السياسي كان يهدد صاحب العقار فيلغي عقده معها ، وأخيرا قبلت سيدة يونانية كانت تملك فيلا فى شبرا البلد على تأجير شقة لتكون مقرا للنقابة وصمدت لكل ضغوط البوليس وجهات مختلفة من الحكومة لكي تلغي عقد التأجير للنقابة بل وسمحت للنقابة باستخدام سطح الفيلا الذى كان يسمح اتساعه لعدد كبير من العمال فى الاجتماعـات العامـة والجمعيـة العمومية، وحددت اللجنة التأسيسية موعـد عقـد الجمعيـة

العمومية لانتخاب مجلس الإدارة ولكن البوليس رغم إخطاره بالمكان والموعد مسبقا طبقا للقانون قام بمحاصـرة المكـان والشوارع المؤدية إليه وقبض على ٨٤ عاملا وبعد تـدخل محامي النقابة أفرج عن أربعين وعملـت قضـية لأربعـة وأربعين بتهمة محاولة عقد اجتماع غيـر مشـروع (مـن مذكرات محمد عبد الغفار).

استمر العمل رغم مطاردات البـوليس وتهديـده لأصـحاب المقاهي إذا اجتمع العمال فيها، فكانت اللجنة التأسيسية تجمتع فى المنازل أو العزب أو الحقول، وحددت اللجنة التأسيسـية موعدا للذهاب إلى وزارة الشئون الاجتماعيـة بخصـوص تسجيل النقابة ولكن البوليس قبض على سبعة مـنهم أثنـاء تجمعهم على القهوة فى شبرا البلد ، وعند عرضـهم علـى النيابة حضر معهم الأستاذ عصمت الهوا ري المحامي فأفرج عنهم جميعا بغير ضمان.

كان لصلابة السيدة اليونانية فى التمسك بإيجار الشقة للنقابـة ومقاومة كل ضغوط البوليس أثر كبير فى إصـرار العمـال على تكوين النقابة العامة مهما كانت العقبات ، فقام بعـض العمال ببيع مصاغ زوجاتهم وبعضهم باع بعض أثاث منزلـه

القابل للبيع وباع محمد عبد الغفار ماكينة مواسير لتحضـير النسيج كان يملكها واشتروا بعض الأثاث المبدئي للنقابة من كراسي ومكاتب، وحددوا موعدا جديد لعقد الجمعية العمومية للنقابة العامة وقد حاول مأمور البوليس محمد صالح منع عقد الاجتماع بالقوة ولكنه عدل عن ذلك أمام كثرة عدد العمـال الذين توافدوا على مقر عقد الاجتماع فى أوقات متفاوته ومن شوارع وطرق متعددة، و تم عقد الجمعية العمومية التى أعيد عرض اللائحة عليها وبعد الموافقة عليها تم انتخاب مجلـس إدارة النقابة وبدأت تمارس نشاطها تحت اسم.

(النقابة العامة لعمال النسيج الميكـانيكي وملحقاتـه بشـبرا الخيمة).

(من مذكرات محمد عبد الغفار).

انكمش دور الإخوان المسلمين فى شبرا الخيمة بشكل عـام وتقلص إلى حد التلاشي بين عمال النسيج وبـدأت النقابـة العامة فى توسيع نشاطها فى جميع المجالات، فوسعت مـن اتصالها بنقابات النسيج فى المناطق الأخري لتكوين الاتحـاد المهني لعمال النسيج ، ووسعت من كفاحاتها لتحسين شروط العمل على نطاق المهنة مما اجبر الحكومة أمـام اسـتخدام

العمال لأسلحة كفاحهم لتسحين شروط العمل وعلـى نطـاق واسع، اضطرت الحكومة إلى تشكيل لجنة وزاريـة عاليـا لبحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج فى ١٩٤٧، كمـا كثفت النقابة الجديدة من اتصـالاتها علـى أسـس كفاحيـة وتضامنية مع نقابات عمال المهن الأخـري، وزاد نشـاط عمال النسيج الميكانيكي فـى التحركـات الوطنيـة وتأييـد تحركات العمال فى المناطق الأخري، إلى أن أعلنت الأحكام العرفية عند قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ فاعتقلت الحكومة عددا من قيادات عمال النسيج الميكانيكي فى شـبرا الخيمة مع عشرات من القيادات العمالية والنقابية والوطنيـة ومن أساتذة الجامعات والمعيدين والطلبـة ونقلـتهم ضـمن عمليات عزلهم فى معتقلات الهايكستب والطور إلى أن أفرج عن الجميع فى أوائل فبراير ١٩٥٠ بعد مجيء وزارة الوفد إلى الحكم.

لجنة المندوبين العامة

كان مجلس إدارة النقابة العامة لعمـال النسـيج الميكـانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها قبل صدور قانون الاعتـراف بالنقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ يتكون من هيئة مكتـب مـن ثمانية أعضاء وأربعة من هيئة السكرتارية بالإضافة إلى ٤٢ عضوا فكانت الجملة اثنين وخمسين عصوا، وكان هذا العدد يسمح تمثيل عمال جميع مصانع النسـيج الميكـانيكي فـى القاهرة وضواحيها فى عضوية مجلس إدارة النقابـة (عـن مجلة شبرا العدد ٢٠٧ الصادر فى ٣٠ إبريل ١٩٤٢)، ولكن عند صدور قانون الاعتراف بالنقابات أصبح عدد أعضـاء مجلس إدارة النقابة لا يزيد على واحد وعشرين عضوا بحكم القانون، وبذلك وجدت فجوة كبيرة بـين جمـاهير العمـال ومجلس إدارة النقابة الأمر الذى اقتضي التفكير فـى شـكل تنظيمي آخر يخدم أهداف يجب أن يغير شكله وعلـى هـذا الأساس قرر العمال اتخاذ الخطوات التالية:-

* يقوم عمال كل قسم أو عنبر فى كـل مصـنع بانتخـاب مندوب عنهم على أساس الوعي والقدرة على الـدفاع عـن

مطالب العمال (التحضيرات السدي – اللقـي – النسـيج – الغزل – الفحص والتجهيز).

تتكون لجنة المندوبين فى المصنع من مندوب جميع الأقسـام على أن تكون هي القيادة اليومية للعمال وفى نفـس الوقـت تكون هي همة الوصل بين جماهير عمال المصانع والنقابـة العامة فهي التى تجمع اشتراكات العمال فـى النقابـة وفـى صندوق الخدمة الاجتماعية وتسلمها بكشوف لامين الصندوق ثم تأخذ إيصالات التسديد لتوزيعها على العمال كل باسـمه، وهذا من الناحية الإدارية، أما من الناحية الكفاحية فإن لجنـة المندوبين فى المصنع هي التى تقوم بدراسة ظروف العمـل وتحديد مطالب بالعمال وشرحها لجماهير العمال لكي يوجـد رأي عام بينهم للاقتناع بها وبالكفاح فى سبيل الحصول عليها ، ثم ترفع تلك المطالب مع اقتراح خطوات الحصول عليهـا إلى مجلس إدارة النقابة العامة الذى يحليها بعد الدراسة إلـى لجنة المندوبين العامة لاتخاذ خطوات التنفيذ بتأييد من عمال جميع.

المصانع، ونفس الوقت فإن لجنة المندوبين فى المصنع هـي التى تقوم بإبلاغ جماهير عماله بمـا يقـرره مجلـس إدارة

النقابة وما تقرره لجنة المندوبين العامة لتوثيق الوحدة بـين جميع أعضاء النقابة.

* وتتكون لجنة المندوبين العامة من مندوب منتخب من كل مصنع عن طريق لجنة المندوبين وقد بلغ عدد أعضائها ستة وستين مندوبا وكانت لجنة المندوبين العامة تقوم بعدة مهـام منها :-

* اتساع وسرعة نطاق الاتصال بين مجلـس إدارة النقابـة وأعضائها.

* دراسة المشاكل العامة التى تهم جميع عمـال المصـانع وخاصة الأجور وساعات العمل وظروف العمـل العامـة، واقتراح الوسائل للحصول على الحقوق العامة التى تهم كـل العمال فى جميع المصانع.

* تلقي طلبات المصنع الخاصة بعمال كل مصنع ودراسـتها واقتراح الحلول للمشاكل.

* خلق التضامن السريع والفعال مع عمال أي مصنع يتعسف معهم صاحب المصنع سواء بـرفض تحقيـق المطالـب أو محاولة الاعتداء على حقوق العمال.

* توصيل قرارات مجلس إدارة النقابة إلى جماهير العمـال والمساعدة في وضعها موضع التنفيذ متصدية لكل المشـاكل التى قد تعوق ذلك.
* الإشراف على خطة تثقيف العمال وتنفيذها وخاصـة مـا يتصل منها بالمدرسة التى أنشأتها النقابة فى دارهـا والتـى تشتمل ثلاث مراحل هي : محو الأمية، والدراسـة العامـة لمستوي الابتدائية العامة بما فيهـا تعلـيم مبـادئ اللغتـين الإنجليزية والفرنسية ، ثم الدراسة الفنية تكنولوجيا النسـيج من خامات وتراكيب أنوال وتراكيب ومقايسات.
* وأخيرا متابعة قرارات مجلس إدارة من حيث مراقبتها ثم العمل على تنفيذها بعد مناقشتها مع جماهير العمال.

وقد استطاعت لجنة المندوبين العامة عن طريـق الأسـلوب الديمقراطي وإشراك جماهير العمال فى قراراتهـا وقيادتهـا للعمليات الكفاحية التى حققت للعمال كثيرا مـن الحقـوق ، واستطاعت أن تكتسب ثقة جماهير عمال النسيج الميكـانيكي وإن ترفع من وعيهم وإن تربي كوادر قادرة علـى القيـادة ومستعدة للتضحية وأن تؤمن بالعمل الجمـاهيري الجمـاعي ونبذ الحلول الفردية للمشاكل ولهذا استطاعت أن تقود عمال

النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها بنفس الأسلوب الـذى كان موجودا قبل حل النقابة واسـتطاعت الحصـول علـى موقعها كتنظيم نقابي مستقبل لعمال شبرا الخيمة بعـد حـل نقابتهم واعترفت بها على هذا الأساس المنظمـات النقابيـة الأخري فأصبحت عضوا فى مؤتمر نقابات عمـال القطـر المصري ولها ممثلون فى لجنته التنفيذية كما اعترفـت بهـا المنظمات الوطنية مثل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وكـان لها ممثلون فى سـكرتاريتها بالإضـافة إلـى أن أصـحاب المصنع كان بعضهم يفاوضها مع ممثلين لعمال مصـانعهم مما أزعج السلطات وأصحاب الأعمال الآخرين.

بدأت الحكومة فى محاربة اللجنة العامة بأسلوب جديد لم يكن معروفا من قبل وذلك بالقبض على بعض أعضـاء اللجنـة وترحيلهم تحت حراسة البوليس إلى قراهم ومسقط رأسهم مع التنبيه على عمد ومشايخ البلاد بمنعهم من مغادرتها.

وضمن من شملهم هذا الإجراء:

(على خليل – ربيع زهره – عبد الغفار سلام – عصـمت مهني)

ولكن العمال افهموا العمد والمشايخ أن هذا الإجـراء غيـر قانوني لأنه لم تصحب العمال أية أوراق وإنما كـان كـلام رجال البوليس المصاحبين للعمال شفهيا، ثم قام العمال بشرح قضيتهم فى تجمعات ضمنت أهلهم وبعض أهـالي القـري وخاصة مدرسي الإلزامي والموظفين والمتعلمـين وطلبـة الجامعة والمدارس الثانوية فأظهر الأهالي تقديرهم للعمـال وطلبوا من العمد والمشايخ السماح لهم بالعودة إلـى شـبرا الخيمة. وفى بعض القري جمع الأهالي بعض المال للعمـال لمساعدتهم على مصـاريف المواصـلات وعنـدما وصـل المبعدون إلى شبرا الخيمة وجدوا أن زملاءهـم كـانوا قـد أرسلوا مذكرات وبرقيات للمسئولين وللصحف احتجاجا على إبعادهم مما اجبر حامد العبد مدير مصلحة العمل علـى أن يصدر قرار بعودة هؤلاء المبعدين إلى أعمالهم خوفـا مـن تطور الموقف إلى ما لا يحمد عقباه، وقد اعتبر عمال شبرا الخيمة وذلك انتصارا كبيرا لهـم وزادت وثقـتهم فـى أن وحدتهم وتضامنهم تستطيع أن تحقق لهم الكثير.

(من مذكرات عبد المقصود أبو زيد المنشورة ضمن كتـاب نقابيون واشتراكيون يتكاملون لطه سعد عثمان).

استمرت الحركة الكفاحية والمزاج الصدامى لجماهير العمال تحت قيادة اللجنة العامة للمندوبين بعد حل النقابة العامة إلى أن كانت نقطة الصدام الكبرىعندما قرر أصـحاب مصـانع النسيج الميكانيكي تشغيل النساج على نولين بدلا مـن نـوال واحد وعامل الغزل على وشين بدلا من وش واحد فـرفض العمل ذلك وتوقف العمل فى المصانع خمسة وأربعين يومـا وصل فيها العمال إلى درجة كبيرة من القهـر الاقتصـادي بسبب عدم حصول جميع العمال على أجورهم مما أدي إلى إفلاس صندوق الخدمة الاجتماعية وتقف التضامن المالي بين العمال ، لدرجة أن بعض العمال باعوا عفش بيوتهم ليـأكلوا بثمنها، ورغبة فى تقليل الضغوط أصدرت اللجنـة العامـة للمندوبين توجيها للعمال الذين يمكنهم ترحيل عائلاتهم إلـى أهلهم فى القري أن يفعلوا ذلك.

وكان طبيعيا أن يرحل العمال أنفسهم مـع عـائلاتهم ممـا أضعف قوة العمال من أجـل حـل مشـكلتهم فقـل عـدد المتظاهرين، وعدم استمرار الأعداد الكبيرة التى كانت تمـر على المسئولين ودور الصحف ومقار النقابات الأخرى لطلب المساندة مما الجأ العمال إلى استخدام سلاح مواكب الجـوع

فى الضغط لعودتهم للعمل بعد غلق أصحاب المصـانع لهـا وأشتراط أن يقبل أى نساج العمل على نولين وعامل الغزل على وجهين مع التوقيع على تعهد بعد الإضراب. وفى أثناء هذا الإضراب صدر قرار مـن المركـز العـام للإخـوان المسلمين بالعودة إلى العمل ، فعاد عدد قليل من العمال وبذل مديرو المصانع أعضاء جمعية الإخوان المسلمين ومنهم حمد منصور وعبد الله دحروج جهودا كبيرة لتخريب الإضـراب رافعين شعارات (اللي يأكل عيش اليهودي يضرب بسيفه – اللي يضرب عن العمل ويطالب بزيادة أجره يكون كافرا لأنه لم يرض بما قسمه له..) كما قاموا بالضغط على أقربائهم من العمال للانتظام فى العمل على نولى نسيج ووجهى غزل ثم قاموا باحضار عمال من المناطق الأخري وخاصة المحلـة الكبرى والإسكندرية الذين كانت أجورهم قليلة فى منـاطقهم وظروف عملهم قاسية لتشغيل المصانع.

وكان موقف الإخوان المسلمين مـن أهـم عوامـل فشـل الإضراب وقامت الحكومة بالقبض على عـدد كبيـر مـن أعضاء لجنة المندوبين العامـة بتهمـة التحـريض علـى الإضراب وساعد البوليس السياسي فى القبض على المندوبين

وغيرهم من العمال، وشهد فى النيابة ضد العمـال ٩٢ مـن أعضاء الإخوان المسلمين، ولكن جماهير العمال والأهـالي ثاروا عليهم وأقنعوهم بالعدول عن موقفهم فاسـتجابوا ولـم يحضر جلسة محاكمة العمال ويشهد ضدهم سـوى إخـواني واحد فاعتدي عليه العمال الذين حضروا الجلسة فـى قاعـة المحكمة بالضرب وبالأحذية وقد حضر الجلسة عدد كبير من المحامين متطوعين للدفاع عن العمال المتهمين وخاصة من المحامين والوفديين الذين ظلوا يطلبون تأجيل المحاكمة حتى قامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وصدر عفو عن المتهمين فـى القضية.

(من مذكرات محمد عبد الغفار)

استمر البوليس السياسي فى مطاردة كل المكافحين من عمال النسيج الميكانيكي فى القاهرة وضواحيها مما أضطر بعضهم إلى الهروب ومحاولة العمل فى مناطق أخري مثل حلـوان وفى مصنع شركة مصر لنسج الحريـر بـدمياط (مصـنع اللوزى) الذى نقل أنواله إلى حلوان كما ذهب بعضهم علـى المحلة الكبرى والإسكندرية ولم يتحمـل بعضـهم ضـغط البوليس عليهم فتركوا المهنة والتحقوا بأعمال غيرهـا مثـل

كمساري ترام أو أتوبيس أو العمل ساعي في مصلحة حكومية أو بياع في محل تجاري ومنهم من ذهب إلى قريته ليستقر فيها. ولما قامت حرب فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ وأعلنت الأحكام العرفية ، قبض البوليس على عدد من ظلوا يعملون في مصانع القاهرة وضواحيها إلى أن أفرج عنهم في فبراير ١٩٥٠ بعد مجئ وزارة الوفد إلى الحكم، حيث ساهم كثير منهم في العمل الكفاحي ، ولكن فشل الإضراب الكبير لعمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها في عام ١٩٤٦ قد وجه ضربة قاصمة إلى الحركة الكفاحية ظلت المنطقة تعاني منها لفترة طويلة.

وأخيرا فقد كان اللجنة المندوبين العامة دور كبير في توحيد صفوف نقابات النسيج الثلاث (نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج بالقاهرة – النقابة العامة لعمال النسيج اليدوي بالقاهرة- النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها) للوقوف صفا واحد في معركة ترشيح.

فضالي عبد الجيد لعضوية مجس النواب في ١٩٤٥ في منطقة شبرا الخيمة، وهى التى قامت بجمع التبرعات لتغطية نفقات التأمين وطبع الأوراق وإقامة السرادقات وغيرها مما

ورد تفصيله فى كتاب (العمال والانتخابـات البرلمانيـة) الصادر فى ١٩٨٢ ، وهناك الكثير من أعمال لجنة المندوبين البرلمانية) الصادر فى ١٩٨٢ ، وهناك الكثير مـن أعمـال لجنة المندوبين العامة الذى يحتاج إلى مناقشات مـع بعـض الذين ساهموا فيها للكشف عنها وتسجيها قبـل أن يطويهـا النسيان.

خطة زيادة الأجور

ارتفعت أسعار ضرورات المعيشة أثناء الحـرب العـالمين
الثانية بسبب تموين مصر لعشرات الألوف من جنود الحلفاء
الذين كانوا يقيمون فى مصر ولما كانت المهمـة الأساسـية
لوزارة الوفد التى اتت بمساعدة الإنجليـز فـى ٤ فبرايـر
١٩٤٢ هي ضمان استقرار الهدوء فى مصر باعتبارها ظهر
قوات الحلفاء، وتفاديا لأي انفجارات شعبية بسـبب الغـلاء،
استجابت الحكومة لتقرير غلاء معيشة على الأجور لجميـع
موظفي وعمال الحكومة ثم لمـوظفي وعمـال المؤسسـات
والشركات الأهلية، وبدأ ذلك بنسبة ١٠% فى عام ١٩٤٢ ثم
استمرت فى الزيادة كلما ارتفعت الأصوات بالمطالبة بـذلك
نظرا لزيادة الأسعار إلى أن وصلت إلى ١٥٠% للمتـزوج
ويعول ثلاثة أولاد فأكثر وعلى أن تقـل النسـبة للمتـزوج
ويعول ولداً أو ولدين وبنسنة أقل لغير المتزوج أو للمتـزوج
ولا يعول، ومما يذكر أن إعانة غلاء المعيشة التـى تقـرر
صرفها كانت أقل بكثير من أسعار ضرورات المعيشة التـى
وصلت فى ١٩٥١ إلى ٤٠٠% وعلى اعتبار أن أسعار عام
١٩٣٩ هي الأساسي.

وبعد أن حصل عمال النسيج الميكانيكي فى القاهرة وضواحيها على المطالب العشرة التى تقدموا بها إلى لجنة التوفيق والتى كان أحد بنودها جعل الحد الأدنى للأجور خمسة عشر قرشا وقت كان متوسط الأجور فيه عشرة قروش فقط، وبعد أن أصبح هذا الحد الأدنى أقل بكثير مما يلزم للمعيشة فى حدود الكفاف، وبعد أن لمس العمال بوعيهم الأرباح الكبيرة التى يجنيها أصحاب المصانع من بيع الأقمشة فى السوق المحلي ولجيوش الحلفاء، اجتمعت اللجنة العامة للمندوبين لوضع خطة لزيادة الأجور الأساسية بطريقة تصاعدية تتجاوز كثيراً نسبة ما اقر من غلاء المعيشة وتعويض جزء من زيادة الأسعار وبعد عدة اجتماعات اشترك فيها عدد كبير من جماهير العمال أقرت الخطة التالية:-

أولا: تدعو اللجنة العامة للمندوبين عمال احد المصانع للاجتماع فى دار النقابة وتناقش معهم أوضاع وظروف العمل وتعرض عليهم فكرة التقدم بطلب إلى إدارة المصنع بزيادة الأجور بنسبة معقولة وقابلة للتنفيذ ودون مغالاة مع

مناقشة تلك الزيادة مع جماهير العمال لإقناعهم بالكفاح من أجل تحقيقها.

ثانيا: يتقدم عمال المصنع بعرائض تحوي تلك المطالبة إلى إدارة المصنع ومصلحة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية والصحف، وبعد فترة تنذر لجنة المندوبين بالمصنع إدارته بتحديد موعد أقصي لإجابة المطالب حتى لا يحدث ما لا تحمد عقباه دون ذكر كلمة الإضراب أو الاعتصام فى الأوار ق.

ثالثا : عندما لا تجيب إدارة المصنع مطاب العمال بزيادة الأجور والتى يجب أن تتضمن زيادة أجور الرؤساء والمساعدين أيضا لتجنب انضمامهم إلى إدارة المصنع ضد العمال، يقوم العمال بالإضراب عن العمل على أن يحضر كل مشترك فى صندوق الخدمة الاجتماعية فى موعد صرف الأجور إلى النقابة ليأخذ ما يعادل بين نصف وثلاثة أرباع الأجر من الصندوق حتى لا يضطر وتحت وطأة جوعه وجوع زوجته وأولاده إلى العودة للعمل وتخريب الإضراب، فإذا طالت مدة الإضراب ولم يقدر صندوق الخدمة الاجتماعية على الوفاء بكل الالتزامات، يفتح باب التبرع مع

جميع عمال المصانع الأخري بمقتضي كشوف تقدم من لجنة المندوبين بكل مصنع بالمبلغ الذى دفعه كل عامل.

رابعا:يقوم فريق من العمال المضربين بالمرور على دواوين الحكومة ودور الصحف لتقديم عرائض بالمطالبة مطالبين بالوقوف إلى جانب العمال من اجل تحقيقها.

خامسا: إذا تعنتت إدارة المصنع وطالت المدة عن أسبوع يقوم عمال المصانع الأخري بإرسال الرسائل والبرقيات إلى المسئولين والصحف تأييدا لمطالب العمال المضربين ومطالبين بإجابتها.

ونظرا لتعطش السوق المحلية إلى الأقمشة وزيادة طلب قوات الحلفاء على التزاماتهم من مختلف الأقمشة والتى كانت المكاسب فيها عالية جدا لأصحاب المصانع الذين وحرص عليها – خاصة بعد إضراب عمال بعض المصانع لأوقات محددة مثل ساعة كل يوم – يقوم أصحاب المصانع الأخري بالضغط على صاحب المصنع المضرب عماله لإنهاء الإضراب بالموافقة على زيادة أجور عماله باقل مما طلبوه حفظاً لماء وجهه وفى كل الحالات كان صاحب الصنع يرضخ ويساوم فقط على مقدار الزيادة وبعد أن يستقر

صرف زيادات الأجور للعمال الذين اضربوا لمدة تهدأ فيها العلاقة بين هؤلاء العمال وأصحاب مصنعم، تقوم اللجنة العامة للمندوبين بدعوة عمال مصنع آخر ترى أن درجة وعيهم وقدراتهم على الكفاح تكفل قيامهم بعملية كفاحية جديدة، تقوم اللجنة العامة للمندوبين بدعوة عمال هذا المصنع إلى اجتماع وتبدأ معهم تنفيذ الخطة التى نفذها عمال المصنع الذى سبقه، وفى كثير من الأحوال كان صاحب المصنع يستجيب لرفع الأجور عند التهديد بالإضراب وقبل ممارسة العمال له حرصا على أرباحه التى يعلم أنها أكثر عشرة أضعاف الزيادة التي سيصرفها لعماله كجزء من فائض القيمة الذى يحصل عليه.

وقد تولت اللجنة العامة للمندوبين قيادة تكرار هذه العملية مما أدي بالفعل إلى ارتفاع أجر عامل النسيج من ستة وثمانية قروش فى شبرا الخيمة عام ١٩٣٨ إلى ستين وسبعين قرشا فى اليوم عام ١٩٤٧.

لكي يتضح الفارق الكبير بين الأجور التى حصل عليها عمال شبرا الخيمة بكفاحهم وتضحياتهم وبين أجور العمال فى المناطق الأخري التى كانت فيها الحركة الكفاحية للعمال

ضعيفة، فإننا نورد هنا البيانات الآتية المأخوذة مما قدمه مديرو الشركات الأخري للجنة النسيج المتفرعة عن اللجنة العليا لبحث المطالب العمالية التى تكونت فى عام ١٩٤٦ وضمن ما ورد فى هذا الصدد كما ورد فى كتاب (محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال الصادر فى عام١٩٤٧).

* شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبر (عن ٨ ساعات عمل)

١. العاملات من ٥٢ مليما إلى ٧٢ مليما فى اليوم.

٢. عمال عاديين ثلاث درجات من ٥٦ مليما إلى ١٠٤ مليما فى اليوم.

٣. العمال الفنيون أربع درجات من ٨ قروش وإلى ٢٧,٥ قرشا فى اليوم.

٤. الأسطوات من ٢٢ قرشا إلى أربعين قرشا فى اليوم .

٥. عمال الإنتاج فى النسيج حسب الصنع فى ١٠ إلى ٣٥ قرشا بإعانة غلاء المعيشة.

٦. عمال الإنتاج من نسيج الصوف بمتوسط ٢٩٤ مليما فى اليوم.

* شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية (عن ثمانى ساعات عمل)

١. النسيج من ٥ إلى ٢٦ قرشا فى اليوم.

٢. عمال الصباغة والطباعة من ٥ إلى ٣٦ قرشا فى اليوم.

٣. القومندات من ٢٨ إلى ٣٨ قرشا فى اليوم.

وقد ذكرت الشركة فى بيانها أن الأجور تتراوح بين ٥ إلى ٧٠ قرشا وهذا الرقم خادع إذ ذكرت الشركة أيضا ما يلي :-

* ٢٤٨٣ عاملا يتقاضون ٥ قروش فى اليوم .

* ٦٠٠ عاملا يتقاضون ٨ قروش فى اليوم.

* ٤٥٧ عاملا يتقاضون ٩ قروش فى اليوم.

* ٨٧٥ عاملا يتقاضون ١٣ قرش فى اليوم.

*٨٦٥ عاملا يتقاضون ١٢ قرش فى اليوم.

* ٤ عمال يتقاضون ٣٦ قرشا فى اليوم .

* ٤ عمال يتقاضون ٥٠ قرشاً فى اليوم.

* ٣ عمال يتقاضون ٧٠ قرشا فى اليوم.

وذلك يكون جميع العمال الذين يتقاضون من ٣٦ إلى ٧٠ قرشا فقط فى اليوم عددهم أحد عشر عاملا من بين آلاف العمال بالشركة.

*** شركة سباهي (عن عشر ساعات عمل)**

١. الاحتياطي ١٥٠ مليما فى اليوم بدون إعانة الغلاء.

٢. المقدم ١٨٠ مليما فى اليوم بدون إعانة الغلاء.

٣. الميكانيكي ٣٠ قرشا فى اليوم بدون إعانة الغلاء.

*** شركة صابغي البيضا بكفر الدوار:**

١. العمال من ٩ إلى ١٣ قرشا فى اليوم.

٢. مساعدو الرؤساء من ١٣ إلى ١٤ قرشا فى اليوم.

٣. الرؤساء من ١٤ إلى ١٥ قرشا فى اليوم.

٤. القومندات ويمنحون مرتبا شهريا قدره أربعة جنيهات ونصف.

واترك للقاري المقارنة بين أجور عمال النسيج فى شبرا الخيمة التى قال عنها عبد الرحمن حماد بك مدير شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى مذكراته المقدمة للجنة أنها تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ قرشا فى اليوم بينما أجر العمال الفنيين بشركة مصر بالمحلة الكبرى ٢٧,٥ قرشا فى

اليوم وفى الصوف ٢٩,٤ قرشا وفى شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية من ٥ إلى ٢٦قرشا وفى شركة سباهي بالإسكندرية ١٨ قرشا عن ١٠ ساعات عمل وفى شركة صباغي البيضا من ٩ إلى ١٣ قرشا فى اليوم.

ولم تكن زيادة الأجور لعمال النسيج الميكانيكي فى القاهرة ضواحيها بنسبة تزيد على ثمانية أضعاف خلال ثماني سنوات هى الثمرة الوحيدة لوعي وكفاح وتضحيات العمال، ولكن كانت هناك ثمار أخري حصلوا عليها قللت من قوسة واستغلال أصحاب المصانع وحسنت المناخ العام وظروف العمل بشكل عام ، ومن أمثلة ذلك أن الحكومة المصرية قامت عند قيام الحرب العالمية الثانية بإعلان الأحكام العرفية تلبية لأوامر الإنجليز ثم أصدرت أمرا عسكريا يعاقب كل عامل بضرب أو يحرض على الإضراب تلبية لرغبات أصحاب الأعمال، إلا أن عمال النسيج الميكانيكي فى القاهرة وضواحيها قد أوقفوا تطبيق هذا الأمر العسكري عليهم تحقيقا للشعار الذى يقول (القانون كخيوط العنكبوت يعصف به الأقوياء ويقع فيه الضعفاء) فقد استخدم العمال سلاح الإضراب والاعتصام بشكل واسع وناجح جدا ولم تقدم

للمحاكم إلا قضايا تعد على أصابع اليد الواحد بسبب تضامن العمال وقيادة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها.

ومن أدلة اتساع استخدام سلاح الإضراب فى القاهرة وضواحيها ما ورد فى القرار الصادر من وزير الشئون الاجتماعية فى ١٩٤٥/٤/٣٠ بحل النقابة إذ ورد فى أسباب الحل أن الإضرابات التى حدثت بتحريض أو أشتراك النقابة بلغت فى المدة من أول يناير حتى ٢٨ ابريل ١٩٤٥ خمسين إضرابا خالفت فى معظمها نص المادة ٣٧٤ عقوبات وكانت تحدث فجأة وبغير مبرر كما ورد فى أسباب الحل أن النقابة بوضعها الحالي هي أقر إلى اتحاد منها إلى النقابة لأنها رغم تسجيلها تجمع عمالا من مديريات القليوبية والجيزة ومعظم أقسام بوليس القاهرة، كما تجمع بين صناعات نسيج الحرير والصوف والقطن والكتان وأعمال الصباغة والطباعة والغزل.

وبينما حكم بالحبس على مئات من العمال خلال فترة الحرب سواء من عمال مرافق القاهرة وعمال النسيج الميكانيكي فى الإسكندرية والمحلية الكبرى وغيرها،/ فإن عمال القاهرة

وضواحيها فى مصانع النسيج الميكانيكي قد أوقفوا مفعول وتنفيذ الأمر العسكري بعقاب المضربين وذلك بخطة نفذوها بدقة، فعندما كان يقوم عمال مصنع بالإضراب للمطالبة ببعض حقوقهم وتتعنت إدارة الصنع فى رفض إجابة المطالبة ويقوم عمال هذا المصنع بالإضراب فيقوم البوليس بالقبض على بعض القيادات العمالية تمهيدا لتقديهم للنيابة ثم للمحكمة، عندئذ يقوم عمال جميع المصانع بالإضراب تنفيذا لقرار اللجنة العامة للمندوبين التى تعلن أن الإضراب سيستمر إلى أن يفرج عن المقبوض عليهم ويعودوا إلى أعمالهم بل وتتفاوض إدارة المصنع مع لجنة المندوبين به حول المطالب التى أضرب العمال من أجل تحقيقها وغالباً ما كانت تنتهي المفاوضات بتحقيق بعض أو غالبية المطالبة فيعود جميع العمال للعمل دون فصل أو عقاب أى عامل.

لم يأت ما تمتع به عمال النسيج فى القاهرة وضواحيها أكثر من زملائهم فى المناطق الأخري من فراغ، ولكنه كانت نتاج زيادة الوعي والتضامن والتضحيات الغالية التى قدموها وتركهم الاعتماد على الحلول الفردية والتمسك بحل مشكلهم

فى إطار الكفاح الجماعي، وهكذا حققوا شعار (لكل كفاح تضحية، ولكل تضحية ثمرة تقابلها).

صندوق الخدمة الاجتماعية

مع ازدياد العمليات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكي فى القاهرة وضواحيها ازدادت فى نفس الوقت عمليات مطاردة العناصر المكافحة والقيادات العمالية وزادت عماليات فصلهم من أعمالهم لدرجة عجزت ميزانية النقابة عن مساعدة كل العمال المفصولين لكثرتهم حتى فى الحدود التى قررت لائحة النقابة، كما بدأ أصحاب المصانع فى استغلال كثرة العمال العاطلين ووقوفهم أمام شروط قاسية على العمال الطالبين للعمل بالإضافة إلى تهديد العمال المشتغلين أنفسهم وفرض شروط قاسية عليم عند قبول العاطلين العمل بأجور أقل.

وفى موجهة النقابة لهذا الوضع بدأت فكرة جمع التبرعات من العمال المشتغلين فى موعد صرف الأجور لمساعدة العمال المفصولين لنشاطهم الكفاحي. ثم بدأ التفكير فى تنظيم هذه المساعدات وضمان استمراريتها ومن ثم تقرر إنشاء صندوق خاص تحت اسم (صندوق الخدمة الاجتماعية) وقد اختير هذا الاسم لتفادي الوقوع تحت طائلة الأمر العسكري الذى ينص على معاقبة العامل المضرب أو المحرض على

الإضراب، وعملت للصندوق لائحة خاصة نصت على ألا يقبل الاشتراك فيه إلا للعامل المشترك فى النقابة وتقرر أن يكون للصندوق ميزانية خاصة مستقبلية عن ميزانية النقابة ويكون له اشتراك خاص غير اشتراك النقابة وتكون له دفاتر اشتراكاته المستقلة. وبعد إقرار الجمعية العمومية للنقابة واشتراكه فى صندوق الخدمة الاجتماعية فى نفس الوقت كان يحصل على إيصال مستقبل عن كل من الاشتراكين.

ورغم أن لائحة الصندوق نصت على مساعدة العمال المشتركين فى حالات الكوارث وفى حالات التعطل عن العمل، ألا انه فى الحقيقة كان صدوقا لدعم الإضرابات والاعتصامات، فعندما كان عمال أي مصنع يضربون عن العمل أو يعتصمون نتيجة رفض صاحب العم لإجابة مطالبهم، وكان الصندوق يقوم بصرف ما بين ٥٠% و ٧٥% من أجر العامل المدون في استمارة التحاقه بالنقابة عن أيام الإضراب أو الاعتصام التى يحرم فيها المضربون من أجورهم، وهنا تجب الإشارة إلى أن.

بعض الحالات التى اجبر العمال فيها أصحاب الأعمال على دفع أجورهم عن مدة الإضراب، وكان العامل وبإشراف لجنة

المندوبين بالمصنع يرد على كل ما حصل عليه كل عامل إلى أمين صندوق النقابة مع أخذ إيصال بأن المبلغ تبرع لصندوق الخدمة الاجتماعية.

ونتيجة لمساعدة صندوق الخدمة الاجتماعية للعمال العاطلين حتى يلتحقوا بعمل جديد وأن مدة التعطل لم تكن طويلة غالبا نظرا لتعدد المصانع التى يستطيع العامل المفصول الالتحاق بها وفى منطقة بعيدة عن منطقة المصنع الذى فصل منه، ونتيجة لذلك انتهت عملة وقوف العاطلين أما أبواب المصانع طلبا للعمل.

ونظرا لاحتياجات أصحاب المصانع التى تشغيلها بكامل طاقتها رغبة فى الربح الناتج عن زيادة الإنتاج، الذى كان مطلوبا بشدة للسوق المحلي ولسداد احتياجات قوات الحلفاء من الأقمشة، وكان صحاب المصنع يذهب بسيارته إلى دار النقابة فى رقم ٤٩ شارع سعد زغلول بشبرا البلد حيث يتم الاتفاق على شروط تشغيل العامل الذي يحتاج إليه حسب تخصصه – عامل قطن – عامل ذوي – عامل جاكارد – عامل صوف – عامل حرير – عام تحضيرات أو تجهيز ..

إلخ ، وكان عقد العمل يحرر فى النقابة بينها بصفتها ممثلة للعامل وبين صاحب العمل.

وأخيرا فإن كل هيئة كفاحية خاصة نقابات العمال التى تتصدي للدفاع عن حقوق أعضائها والعمل على تحسين شروط عملهم، وهذه الهيئة فى حاجة إلى (صندوق حماية المكافحين) تحت أى اسم تختاره لضمان استمرارية الكفاح، لأن لكل كفاح تضحية، ولكل تضحية ثمرة، والمثل يقول:

(مفيش حلاوة من غير نار ومفيش ورد من غير شوك)

إضراب تخفيض الإنتاج

دخل الفكر الاشتراكي بين عمال شبرا الخيمة عن طريق الأستاذ يوسف درويش المحامي بالمحاكم المختلطة والمحاكم الوطنية والذي كان مستشارا قانونيا للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، فبعد أن توطدت علاقته بالنقابة فى أواخر عام ١٩٤٢، بدأ ينتقي عدد من القيادات العمالية منهم على سبيل المثال لا الحصر محمود محمد العسكري سكرتير عام النقابة وطه سعد عثمان رئيس النقابة ومحمود محمد قطب وكيل النقابة ومن النقابة العامة لعمال البواخبر بشبرا الخيمة الشيخ محمد عبد الرحيم رئيس النقابة وسيد الاسناوي وكيل النقابة الاشتراكية وعن النظرية الماركسية التى هى نظرية الطبقة العاملة والتى تدعو إلى خلق المجتمع اللاطبقي الذى يختفى فيه استغلال الإنسان للإنسان، ثم تكونت حلقات صغيرة شبه سرية كانت تدرس فيها بعض الأدبيات الرئيسية للماركسية مع مطبوعات باللغة العربية أو مكتوبات على الآلة الكاتبة أو مخطوطات.

وهكذا بدأت العبارات النظرية تتردد بين أوساط العمال على نطاق واسع مثل الإمبريالية، واستغلال الرأسمالي وفائض

القيمة والصراع الطبقي مما خلق وعيا طبقيا فى الرأي العام العمالي بين عمال النسيج والبواخر البحرية والزجاج والكراسي والصيني والفخار وغيرها ، وخلق ذلك وعيا بأهداف الطبقة العاملة فى إلغاء القهر الاستعماري والاستغلال الرأسمالي أدي إلى بروز قيادات عمالية مستعدة للتضحية فى سبيل الأهداف النبيلة التى آمنت بها وانعكس ذلك على صلابة العمال فى معاركهم التى واجهوا فيها أصحاب الأعمال من أجل مطالب اقتصادية ذات مضمون طبقي وسياسي ووطني فى نفس الوقت، وكشف الغطاء عن التحالف المصلحي بين الرجعية المصرية وبين المستعمرين وسوف اقصر الحديث هنا على معركة من المعارك التى خاضها عمال النسيج الميكانيكي فى شبرا الخيمة ضد أصحاب المصانع المسنودين من الحكومة.

الحديث هنا عن معركة من معارك عمال سباهي بشبرا الخيمة والتى

بدأت منذ أن اشتري آل سباهي المصنع من (فرنان دي بتشنو) وإن كنت سأقصر الحديث عن المعركة التى سميناها (معركة الأقمشة الشعبية). وتبدأ الحوادث عندما شحت

الأقمشة الشعبية فى السوق المصري نتيجة للحرب العالمية الثانية مما ضج منه كل الكادحين الذين لم يكن فى مقدورهم أن يسيروا بل يعيشوا عرايا، ورغبة من حكومة مصطفى النحاس باشا تفادي الانفجار الشعبي الذى قد يدفع إليه عدم قدرة الجماهير على ستر أجسادها، قررت الحكومة رفض حصة من الأقمشة الشعبية على كل مصنع تبعا لقدراته الإنتاجية على أن تسلم تلك ا لأقمشة الشعبية على كل مصنع التموين بواقع سبعة أمتار لكل فرد وبتسعيرة جبرية للمتر من كل صنع (الدمور – الدبلان – الزفير – الكستور ... إلخ) ، ورغم أن أصحاب المصانع اشتركوا مع الحكومة فى تحديد تلك الأسعار الجبرية إلى أن عائد الربح من تشغليها كان يقل كثيرا جدا من عائد الربح من تشغيل الأقمشة الأخري، وقد رأت غرفة النسيج فى اتحاد الصناعات المصري تحميل العمال الجزء الأكبر من هذا الإنقاص لأرباح أصحاب المصانع بتخفيض الأجور، وتصدر لطفي عبد الحميد سباهي، الشاب الذى ورث عن آبائه النظر إلى العامل فى وضع أقل من نظرتهم إلى العبد وكانوا يتحدثون كما لو كانوا هم واهبو الحياة للعمال بما يدفعون لهم من

أجور لولاها لماتوا جوعا، بهذا المفهوم تصدر لطفي سباهي للقيام بالخطوة الأولي فى إنقاص أجور العمال فعلق قراراً منه فى لوحة الإعلانات بالمصنع يقضي بتخفيض أجر النساج عن انتاج المائة بنط من ٣٢ مليما إلى ٢٨ مليما (البنط وحدة قيام الإنتاج وهو ما يساوي مائة حدفة لحمة) دعت لجنة المندوبين بمصنع سباهي (١) بشبرا الخيمة اللجنة العامة للمندوبين للانعقاد بدار النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، وبعد الدراسة خلصت اللجنة بالإجماع إلى أنه لو نجح لطفي سباهى فى تنفيذ خطته بتخفيض الأجور فسوف يتبعه كل أصحاب المصانع ليس فى شبرا الخيمة بل وفى قليوب وإمبابة وحلوان وعين شمس ومختلف مناطق القاهرة التى بها مصانع نسيج ميكانيكي ولهذا قررت اللجنة العامة للمندوبين التى كانت تضم قيادات حقيقية تثق فيها جماهير العمال التى انتخبتها من جميع المصانع وكان القرار الإجماعي كالأتي.

١. يقوم عمال مصنع سباهي (١) بمقاومة خطة تخفيض الأجور وحتى يعد سباهي عن قراره ويعلن ذلك فى المنطقة كلها.

٢. لما كان الحاكم العسكري منذ قيام الحرب قد أصدر أمراً عسكريا بمعاقبة العامل الذي يضرب أو يحرض على الإضراب البطئ وإنقاص الإنتاج إلى عشر المعدل العادي بمعني تخفيض إنتاج النوال من خمسمائة بنط فى الوردية إلى خمسين فقط بحد أقصي.

٣. أن يعوض عمال سباهى عن تخفيض دخولهم نتيجة تنفيذ الخطة أو عن الإضراب التام إذا اضطروا لذلك وذلك من صندوق الخدمة الاجتماعية بالنقابة العامة ثم من تبرعات جماهير العمال إذا لزم الأمر.

٤. أن ينتظم العمال فى وراديهم محافظين على مواعيد الدخول والخروج يقف كل عامل فى مكان عمله طول الوردية ما عدا المندوبين الذين كان عليهم التجول لنقل أخبار التطورات إلى جماهير العمال.

٥. أن يحذر عمال سباهى من تسلل أى عميل للطفى أو للبوليس السياسي إلى داخل عنابر العمل لإحداث تخريب وحتىلاينقلب الوضع من مطالبة العمال بحق إلى قضية تخريب وعلى لجنة المندوبين بالمصنع اتخاذ الوسائل الكافيلة بذلك .

كان مصنع سباهي (١) يعمل ورديتين، يرأس الوردية الأولي المرحوم الزميل فضالي عبد الجيد الذى كان رئيسا للنقابة العامة فى تلك الفترة وكنت أنا رئيسا لقسم الحرير فى نفس الوردية أم الوردية الثانية فكان يرأسها المرحوم أحمد فرج الله ، وفى صباح اليوم التالي نفذ عمال الوردية الأولي خطة تخفيض الإنتاج بدقة تامة، وعندما تسلمت الوردية الثانية العمل فى الساعة اللرابعة والنصف كان موقف عمالها مطابقاً تماما لموقف زملائهم فى الوردية الأولي. وسجل كتبة المرور إنتاج الأنوال مخفضا إلى العشر.

وفى اليوم التالي حضر لطفي سباهي إلى المصنع قبل موعد تغيير الوردية وأمر البوابين بمنع ثلاثة من العمال من دخول المصنع كنت أنا أحدهم، ولكن العمال أزاحوا البوابين وأدخلونا فى حمايتهم إلى العمل الذي انتظم ذلك الانتظام الصورى المحافظ على تنفيذ خطة تخفيض.

الإنتاج، فقام لطفي سباهي بإبلاغ النيابة أن عمال المصنع مضربون وطلب التحقيق معهم ثم معاقبتهم، ولما حضر وكيل النيابة ومر فى عناصر العمل ولاحظ ذلك الانتظام الصوري، فكل عامل فى مكانه متظاهر بالإنشغال بالعمل

ولما سأل بعضهم هل هم مضربون، وأشار كل عامل إلى عداد النول الذى سجل إنتاجا فى ذلك اليوم، وبعد إطلاع وكيل النيابة على دفاتر الإنتاج فى المصنع ورأى تسجيل الإنتاج القليل فى اليوم السابق، وكنت تقريره الذى اخطر به لطفي سباهي والذي يقول أن حالة عمل مصانع سباهي (١) بشبرا الخيمة لا ينطبق عليها الأمر العسكري الخاص بمعاقبة المضربين من العمال وانصرف.

وبعد ظهر نفس اليوم ابلغ لطفي سباهي مديرية القليوبية بأن العمال مضربون وطلب قوة لإنهاء الإضراب حتى لا يقوم العمال بتكسير الآلات وتخريب المصنع، واستجابت له مديرية القليوبية فأرسلت قوة من جنود بلوكات النظام(التى هى قوات الأمن المركزي الآن) بقيادات بعض الضباط، وقابل فضالي أحد الضباط بمجرد وصول القوة إلى المصنع وأخبره أن الأمن مستتب وإن وكيل النيابة قد حضر ولم يجد ما يبرر القبض على بعض العمال وأن العمال منتظمون ومحافظو على مواعيد العمل والهدوء وأنهم أيضا ملتزمون بالمحافظة على الآلات، فأمر الضابط والجنود بالعسكرة فى حديقة المصنع بين الباب الخارجي وعنابر العمل، وطلب

الضباط أن يتحمل المصنع الإعاشة الكاملة لكل القوات، وإن يقدم لهم الأفطار والغذاء والعشاء وأن يعطى لكل جندى علبة سجائر وعشرين قرشا نقدية فى كل يوم يقيمونه فى المصنع وبسرعة وجد ائتلاف بين العمال والجنود ساعد على إفشال كل تحرش بينهم رغم المحاولات العديدة من أعوان لطفي من الإداريين والموظفين.

ومما يذكر بهذه المناسبة أنه لم يكن فى منطقة شبرا الخيمة من قوات البوليس سوي نقطة بوليس واحد فى أولها عند كوبر الحلوة يرأسها ضابط برتبه ملازم أول بينما يوجد بها الآن قسمان كل منهما بقوته الكاملة.

ومر يوم كامل بعد ذلك فى هدوء دون أن تظهر أى بوادر للتغيير لا من ناحية العمل ولا من ناحية لطفي ولا من ناحية القوات التى أصبح وجودها هادئا وروتينيا. وفى صباح اليوم التالي حضر لطفي مبكرا ومرت الساعات هادئة إلى أن طلب لطفي سباهي المرحوم فضالي لمقابلته، رغم أن لطفي رفض من قبل مقابلة فضالي أو أي عامل عدة مرات، ولما رفض فضالي توسط المسيو جوزيف المدير الفني للمصنع

وقام باقناع فضالي بأن لطفي مستعد لإلغاء قراره بتخفيض الأجور.

وبعد التشارو مع لجنة المندوبين بالمصنع توجه فضالي لمقابلة لطفي الذى قابله بابتسامه عريضة وطلب منه الجلوس على المقعد المقابل لمكتبه ثم بادره بقوله ما مضمونه ، يا فضالي افندي أنا هاتكلم معك مش بصفتك رئيس وردية فى مصنعي، فقال له فضالي يا لطفي بيه أنت اللي بدأت والعمال لازم يدافعوا عن لقمة عيشهم فقال يا فضالي لهذا أنا أمرت برفع المنشور الخاص بتخفيض ألفية من لوحة إعلانات المصنع فقال فضالي، يعني سعادتك لغيب قرار تخفيض ألفية؟

فأجاب لطفي بنعم أرجو أن يعود العمل فى المصنع إلى وضعه الطبيعي، فطلب فضالي مهلة لعرض الأمر على العمال وإقناعهم بأنهاء لوضع وبناء على طلب فضالي تجمع العمال فى عنبر الدبابات (الأنوال التى تنتج الأقمشة الثقيلة) بعد أن أغلقوا جميع الأبواب وكلفوا عدداً منهم بحراستها خوفا من تسلل أحد عملاء المصنع أو البوليس السياسي إلى داخل عنابر العمل وإحداث تلفيات تحول القضية من مطلب

عمالى عادل إلى قضية تخريب جنائية، ولم يكتف فضالي بالتشاور مع أعضاء لجنة المندوبين بالمصنع وإنما عرض الأمر على جميع العمال، وبعد المناقشات والمشاروات اتفق الجميع على تقديم عدد من المطالب إلى لطفي سباهي تكون إجابتها شرطا لاستئناف العمل وهذه المطالب هي :

١. تعليق منشور فى لوحة إعلانات المصنع يوقع عليه من لطفي سباهي بإلغاء قراره السابق بتخفيض الأجور.

٢. صرف أجور جميع العمال عن أيام تخفيض الإنتاج كاملة وعلى أساس متوسط أجور الأسبوع السابق على الإضراب.

٣. صرف أربعين مترا من الأقمشة من إنتاج المصنع إلى كل عامل فى السنة وعلى دفعتين وحسب طلب العامل فإن كانت من الأقمشة الشعبية خصم منه ثمنها على أساس السعر الجبري وعن كان من غير الأقمشة الشعبية خصم الثمن على أساس سعر التكلفة.

٤. زيادة المنحة التى تصرف للعمال فى المناسبات (عيد الفطر – عيد الأضحى – عيد شم النسيم بعد نهاية السنة المالية للمصنع. ...إلخ)، كمكافأة أرباح وبحد أدني عشرين

يوما بدلا من عشرة أيام للعمال وشهراً بدلا من خمسة عشرة يوما للرؤساء والمساعدين.

٥. إلغاء تصاريح الخروج إلى دورة المياه حيث كان رئيس كل صالة معه تصريح واحد بحيث لا يكون فى دورة المياه فى أي وقت أكثر من عامل واحد ومن يضبط مخالفا ولو كان مصابا بالإسهال خصم منه خمسة قروش.

٦. قام فضالي بتقديم المطالب مكتوبة فأخذ يقلب وجهه بين فضالي وبين الورقة عدة مرات بوجه متجهم ثم تنهد وقال لي تعديل على البند الرابع بجعل منحة العمال خمسة عشر يوما ومنحه الرؤساء عشرين يوما، ثم أخرج قلمه الذهب وعدل البند بالأحمر وأعطي الورقة إلى محفوظ أفندي عبد الكريم رئيس مكتب عمال المصنع الذى قام بتبييضها وبعد أن وقع فضالي على منشور إجابة مطالب العمال وذلك عن العمال ثم وقع لطفي سباهي عن المصنع ،وقام محفوظ أفندي بوضع المنشور فى لوحة الإعلانات، وبعد ذلك بنحو نصف ساعة كانت جميع آلات المصنع تعمل بطاقتها الكاملة.

بعد أن تخلص لطفي سباهي من نزيف خسارته اليومية الناتجة عن نقص تسعة أعشار افتتاح، وأطمأن بعد مروره

فى الصالات إلى عودة العمل لحالته الطبيعية ، كان من الطبيعي أن يعمل على التخاص من خسارته الناتجة عن نفقات إعاشة قوات البوليس فطلب من رئيس القوة كتابة سحبها بعد إقراره بان حالة المصنع طبيعية ولكن القوات لم تنسحب إلى فى صباح اليوم التالي، وبعد أن تسلم كل جندي جرايته عن اليوم كله (الإفطار – الغذاء – العشاء – السجائر – النقود).

وهكذا انتهت المعركة بنجاح لصالح العمال، وامتنع أصحاب المصانع الذين كانوا قد تشاوروا مع مديريهم فى تنفيذ تخفيض الأجور عن عزمهم، بل إن اللجنة العامة للمندوبين فى تنفيذ تخفيض الأجور قررت استئناف خطة زيادة الأجور التى كانت قد بدأتها بنجاح مستخدمة كافة اسلاحة العمال الكفاحية من عرائض ومظاهرات سلمية واضرابات وأعتصامات ، تلك الخطة التى أدت إلى زيادة أجر عامل النسيج من ٨/٦ قروش فى اليوم عام ١٩٣٨ إلى ٧٠/٦٠ قرشا فى اليوم عام ١٩٤٦ وإن كانت القيادات العمالية قد قدمت فى تلك المعارك كثيرا من التضحيات الغالية عن

رضي وسعادة بتقديمها مؤمنين بأنه (ما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط).

إضراب القبقاب

اشترى آل سباهي مصنعين للنسيج الميكانيكي بمنطقة شبرا الخيمة بالإضافة إلى مصانعهم للغزل والنسيج بالإسكندرية ومصانع النسيج اليدوي بالدرب الأحمر بالقاهرة وأطلق على أحد مصنعي شبرا الخيمة سباهي (١) وعلى الثاني سباهي(٢) وكانت المسافة بينهما ليست بعيدة فكلاهما يقع فى نطاق عزبة إبراهيم بك ومع هذا كان كل من المصنعين مستقلا فى إدارته ونوع إنتاجه وعماله ورؤسائه، وإن كان يتولى الإدارة العليا فى المصنعين لطفي عبد الحميد سباهي وقد كان لكل من المصنعين جولات من العمليات الكفاحية ضد تعسف الشركة وقسوة استغلالها، وقد تحدثت فى غير هذا المكان عن واحد من إضرابات مصنع سباهي(١) وهو اضراب تخفيض الانتاج وهنا اتحدث عن اضراب واحد لمصنع سباهى (٢) وهو إضراب القبقاب.

وبمجرد شراء المصانع كان عبد الحميد ومصطفي ولطفي دائمي التردد على المصانع إلى أن قرروا إسناد مصنع النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة إلى لطفي عبد الحميد سباهي، والذى كان شابا يرى فى نفسه انه فوق البشر وكان

فى داخليتة التى كانت تعبر عنها تصرفات ينظر إلى عماله أحقر من نظرة السيد إلى عبيده ، وكأن الأجور التى يدفعها لعماله ليست جزءاً من نتاج كدهم وعرقهم ويستولى هو فى المقابل على فائض القيمة الذى يبلغ أضعاف ما يحصل عليه كل عمال المصنع مجتمعين ، بل كان يرى كما كان يعبر فى ألفاظه بأن تلك الأجور إنما هي منحة يهبهم بها الحياة ولم يكن ذلك من فراغ لأن معاملة آل سباهي لعمال مصانعهم للغزل والنسيج بالإسكندرية كانت على هذا الموال وأرادوا فرض هذا الأسلوب من التعامل على عمال شبرا الخيمة ولكن الوضع كان مختلفا وقد استغرق ذلك بعض الوقت حتى تأقلم آل سباهي فى التعامل مع عمال شبر الخيمة بأسلوب يختلف عن معاملتهم لعمال مصانعهم فى الإسكندرية.

وتبدأ أحداث إضراب القباب فى مصنع نسيج (٢) بشبرا الخيمة عندما تقدم عمال المصنع بمطالب إلى إدارته تتعلق بزيادة الأجور عموما ولكن لطفي سباهي صاحب المصنع رفض حتى مناقشة المطالب وأراد يرهب العمال حتي ينسوا مطالبهم، وبينما هو يمر فى العنابر رأي العامل عوض مصطفي الباز النساج على نولين فى العنبر والمعروف عنه

انه عضو فى لجنة المندوبين فى المصنع وعنده جرأة وصلابة فى الدفاع عن حقوق العمال وكان عوض الباز يلبسو قتئذ قبقاباً من الخشب فى قدمه فأمر لطفي بأن يخلع القبقاب فرد بان الجو شتاء والبلاط وإسفلت أرضية المصنع ساقعة، فثار لطفي لمجرد أن عاملا تجرأ بالرد عليه وأمر بأخراجه من المصنع فورا وفصله ، وكانت عادة أصحاب المصانع أن يقوموا بفصل بعض العمال عندما يتقدموا بمطالبهم لكي ينشغل العمال بعودة المفصولين وينسوا مطالبهم، ولكن العمال كانوا يضيفون إلى مطالبهم مطلب إعادة المفصولين.

اجتمعت لجنة المندوبين بالمصنع بدار النقابة وقرروا موجهة خطة لطفي بخطة مضادة ، وفى موعد دخول الوردية الثانية فى الرابعة والنصف من اليوم التالي، دخلت السيارة التى تحمل عمال الوردية إلى المصنع وفى أعقابها دخل عوض الباز يركب حماراً بالمقلوب ووجهه إلى مؤخرة الحمار محاطا بعدد كبير من العمال وفى رجله قبقاب الخشب، وبعد أن وقف العمال ربع ساعة فى حديقة المصنع وهم يهتفون بمطالبهم وتوجهوا إلى عملهم ومعهم عوض الباز وانتظموا،

واستفز هذا المنظر لطفي سباهي الذى كان واقفا فى شرفة إدارة المصنع فهاج وزمجر وأمر بإخراج عوض الباز من المصنع فورا ، وواجه العمال ذلك بإعلان الإضراب حتى تجاب مطالبهم ومنها عدم فصل عوض الباز فقام لطفي سباهي باستدعاء صديقه حامد العبد الذى حضر على الفور، ولما رأي هياج العمال فى المصنع بسبب تصرفات لطفي فى الوقت الذى كان عمال بعض المصانع المجاورة والذين عرفوا الوضع قد تجمعوا أمام باب مصنع سباهي(٢) هاتفين بتأييد عمال المصنع فى مطالبهم ومطلبين بإجابتها.

وأدراك حامد العبد خطورة الموقف فعقد اجتماعا مع جميع الرؤساء والمساعدين فى تلك الوردية بالإضافة إلى الإداريين ولطفي سباهي وكان موقفا جميلا من الرؤساء والمساعدين أن يؤيدوا مطالب العمال التى كان من بينها زيادة أجور الرؤساء والمساعدين، واقترح الزميل احمد فهيم الذى كان رئيسا لأحد الأقسام فى تلك الوردية أن يستدعي حامد العبد.

بصفته مدير عام مصلحة العمل محمود العسكري بصفته سكرتير عام النقابة العامة وفعلا قامت سيارة من المصنع بإحضار محمود العسكري الذى كان يبدو عليه التعب إلى

المصنع، واتفق محمود العسكري مع بعض أعضاء لجنة المندوبين قبل صعوده إلى إدارة المصنع ألا ينهوا الإضراب حتى لو طلب منهم ذلك إلا إذا أجيبت مطالب العمال واتفق معهم على إشارة خاصة يوجهها إلى العمال وإذا تم ذلك.

دارت المناقشة حول مطالب العمال فقط ولم يشر احد إلى فصل عوض ولا إلى لبسه القبقاب فى صالة العمل لا من مندوب العمال الذين حضورا المفاوضة مع محمود العسكري ولا من لطفي ولا من حامد العبد، وقد انتهي الاجتماع بالموافقة على كثير من مطالب العمال وتنزل العمال عن بعضها وإرجاء بعضها الآخر لمفاوضات قادمة على الاتفاق اثنان من أعضاء لجنة المندوبين بالمصنع ومحمود العسكري عن النقابة ومدير المصنع حيث كان لطفي سباهي قد غادر المصنع غاضبا أثناء تبييض الاتفاق ووقع حامد العبد باعتماد الاتفاق بصفته مدير عام مصلحة العمل، ونزل محمود العسكري من إدارة المصنع وفى يده نسخة من الاتفاق علقها فى لوحة إعلانات المصنع وأخري حملها معه على دار النقابة ، وبعد أن أعطي محمود العسكري إشارة بدء العمل بنصف ساعة كانت جميع آلات المصنع تعمل بكامل طاقتها.

كانت انتصار عمال مصنع سباهي (٢) وحصولهم على بعض المطالب وعدم فصل عورض الباز أو غيره خاصة مع التأييد الذى أبداه عمال المصانع المجاورة بمثابة إنذار لأصحاب المصانع الأخري الذين كانوا قد بدءوا هجوما على عمالهم فأوقفوا التحرش بالعمال وساد الهدوء لفترة ، بدأ العمال بعدها فى استكمال خطة زيادة الأجور.

إضراب عمال بسو

قوى ساعد النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها وحققت لهم الكثير من المطالب فأقبلوا على الاشتراك فيها وليس أدل على ذلك من أن العمال بعد أن كانوا يقولون (ماذا عملت لنا النقابة) أصبح يتردد على ألسنتهم (نحن النقابة) أزعج ذلك أصحاب المصانع الذين فكروا فى تفتيت النقابة وتحويلها إلى نقابة مستقيلة فى كل مصنع تخضع لإدارته، ويتخلى مجلس إدارتها الذى عينه صاحب المصنع عن الدفاع عن حقوق العمال خوفا من الفصل ولن يجد من يدافع عنه لا من عمال مصنعه ولا من عمال المصانع الأخري.

أوكل أصحاب المصانع الذين كانت أغلبيتهم العظمي من الأجانب أو المتمصرين وخاصة من الشوام، أوكلوا إلى مسيو (بسو) صاحب شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية بشبرا الخيمة تنفيذ الخطوة الأولي نظرا لما كان يتميع به من نفوذ استنادا إلى عضوية الباشوات فى مجلس إدارة شركته ومنهم احمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدي لدرجة أن بسو كان يقول بأعلى صوته أمام العمال (أنا القانون والقانون فى

خدمتي) عندما كانوا يطالبون بحق قانوني لهم ، وتنفيذ لخطته أعد المسيو بسو فى إدارة مصنعة شقة جهزها بأفخر الأثاث وعلق عليها يافظه باسم (نقابة عمال شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية) ودعا العمال إلى الاشتراك فيها ، ثم اختار عدد من العمال وزع عليهم مناصب النقابة، فهذا رئيس وآخر وكيل وثالث سكرتير عام ، وأما منصب أمين الصندوق النقابة فقد عين فيه كاتب المصنع، ثم عقد اجتماعا لكل عمال مصنعه قدم لهم فيه الطعام الفاخر والفاكهة والحلو والمشروبات، وتبسط مسيو بسو مع العمال فى الحديث رغم ما كان معروفا عنه من العجرفة ورفض الحديث مع أي عامل وترك ذلك لموظفيه، لدرجة أن الكثير داخلهم الشك والريبة من هذا التغيير فى مسلك مسيو بسو ، وفى نهاية الحفل طلب منهم ترك النقابة العامة والاشتراك فى نقابته وإعدا من يوافق على ذلك بالخير الكثير وتوعد من لا يوافق بالفصل.

خرج العمال من الحفل متوجهين مباشر إلى النقابة العامة حيث شرحت لهم الأضرار التى ستقع عليهم إذا تركوا النقابة العامة وانضموا لنقابة المصنع، فقرر العمال التمسك

بالاشتراك فى النقابة العامة وحتى العدد القليل الذين كانوا قد قبلوا بعد توزيع المناصب عليهم أعلنوا عدم اشتراكهم فى نقابة المصنع، وزيادة على ذلك قام عمال شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية بالتوقيع على المطالب العشرة التى قررت النقابة مما أثار مسيو بسو ، فأغلق المصنع فى وجه العمال واشترط على من يريد الدخول للعمل أن يوقع على استمارة الالتحاق بنقابة المصنع كما يوقع على إقرار بالتنازل عن المطالب العشرة والتعهد بعدم تقديم أية مطالب أو الإضراب عن العمل ، فالتجأ العمال إلى النقابة العامة التى تبنت قضيتهم كقضية عامة وعملت على تكتل عمال كل المصانع فى مختلف مناطق القاهرة وضواحيها من أجل حلها بما يصون حقوق العمال بالكامل.

أراد مسيو بسو أن يستخدم سلاح التجويع ضد العمال بالإطالة مدة غلق المصنع وعدم صرف أى أجور للعمال، ولكن النقابة العامة قبلت ذلك بصرف مبلغ لكل عامل يعادل نصف متوسط أجره على أن يتم ذلك عند حلول أى موعد لصرف الأجور، وتولي صندوق الخدمة الاجتماعية بالنقابة الصرف بمقتض كشوف يوقع العامل عليها عند استلامه

المبلغ ، ولما طالت المدة وعجزت الصندوق عن الاستمرار فى الصرف فتحت النقابة باب التبرعات التى أقبل عليها عمال جميع المصانع بحماس شديد، مما أدي إلى صمود العمال أمام تعسف بسو رافضين شروطه لدخول العمل حتى استمر غلاق المصنع عشرين يوما.

وكان من الطبيعي أن تصل إلى مسيو بسو أخبار عمالة ، فأيقن أنهم لن يعودا إلى العمل مهزومين ويقبلوا كل شروطه كما أنه لن يتحمل وقف الإنتاج إلى ما لا نهاية، ولهذا أرسل أحد موظفيه إلى دار النقابة بشارع سعد زغلول بشبرا البلد ليعلن أن مسيو بسو قد تنازل عن كل شروطه ، ولكن العمال الذين كانون موجودين بدار النقابة اشترطوا أن يدفع إليهم أجورهم كاملة عن الأيام التى أغلق فيها المصنع أبوابه فى جوههم، وبعد أن رجع الموظف إلى ميسو بسو الذى كانت منتظرا بالمصنع عاد ليعلن موافقة مسيو بسو على دفع الأجور ، وحرر محضر اتفاق ووقع عليه موظف المصنع وممثل للنقابة العامة وثلاث من العمال.

كان المسيو بسو قد أعلن فصلهم باعتبارهم محرضين ، وحرر المحضر من صورتين أحداهما أخذها الموظف

ليسلمها إلى مسيو بسو والثانية حفظت بدار النقابة، وفى اليوم الرابع والعشرين من غلق المصنع كان المصنع يعمل بكل قوته العمالية وبكل طاقته الإنتاجية وعندما صرف المسيو بسو اجر الثلاثة والعشرين يوما لعماله، قام كل عامل برد المبالغ التى أخذها فى الأسابيع الثلاثة من صندوق الخدمة الاجتماعية بمقتضى ايصال باعتبار المبلغ تبرعا للصدوق وهكذا ماتت فكرة تكوين النقابات المصنعية إلى حين ، ولحدث هذا الانتصار العمالي دويا فى أوساط جميع عمال القاهرة الكبرى من جميع المهن وليس بين نقابات وعمال النسيج وحدهم.

وقد عاد أصحاب مصانع النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها إلى محاولة إنشاء النقابات المصنعية بعد حل النقابة العامة فى ١٩٤٥/٤/٣٠ ولكن العمال تصدوا للفكرة واعتبروها مشكلة رئيسية عامة عملوا على إفشالها. وإن كان عدد قليل من أعضاء جمعية الإخوان المسلمين وعلى رأسهم مديري المصانع وبعض رؤساء ومساعدي المصانع قد نجحوا فى تكوين بعض النقابات المصنعية الضعيفة مستغلين

إثارة التعصبات الإقليمية وتكتلات الأقارب والبلديات ولكن أغلب جماهير العمال انفض غالبيتهم عنها

وأري أن معركة المكافحين الشرفاء والقيادات العمالية من عمال النسيج الميكانيكي فى مختلفة المناطق ومنها الإسكندرية ضد النقابات المصنعية تستحق الدراسة على أساس علمي وفى ضوء موقف العمال السابقة خاصة وأن هذه الفكرة مرتبطة بما يدور الآن فى أوساط العمال حول تعدد المراكز النقابية كمخرج من أزمة القيادات النقابية الحالية المنفصلة عن جماهير العمال ومصالحهم ،و السائرة فى ركاب السلطة والتى تعتبر وجودها على أساس رأس المنظمات النقابية العمالية شرفا ومغنما ووسيلة للكسب بعد أن كانت تلك المناصب فى الماضي تكليفا وتضحية وقياما بواجب طبقي ووطني.

اعتصام عمال حمصي

بدأ أصحاب مصانع النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة هجومهم الواسع على شروط عمل العمال التى كانوا قد حسنوها كثيرا من خلال كفاحهم الطويل وتضحياتهم الغالية وعلى الأخص بتخفيض الأجور وتكثيف العمل بتشغيل النساج على نولين بدلا من نول واحد وتشغيل عامل الغزل على وجهين بدلا من وجه واحد وزيادة ساعات العمل فى المصانع التى تعمل بنظام الوردية الواحد أو الورديتين فى اليوم فقد استشعر أصحاب المصانع النتائج التى سوف تترتب على أنها الحرب العالمية الثانية بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج، حيث سيغرق السوق المحلي بالأقمشة المستوردة بعد أن كان مغلقا على تصريف الإنتاج المصري منها بالإضافة إلى وقف إنتاج الأقمشة التى كانت تورد للجيوش الإنجليزية والأمريكية وحلفائها بعد رحيل تلك القوات عن مصر.

وفى محاولة للمحافظة على أكبر نسبة من الأرباح العالية التى كان أصحاب المصانع يحصلون عليها أثناء الحرب قرروا تخفيض التكلفة عن طريق تكثيف العمل وتخفيض الأجور وسحب كل ما حصل عليه العمال من حقوق.

ولما بدأت إدارة مصنع نسيج حمصي فى تنفيذ الخطة، قابلها العمال بخطة مضادة وذلك بتقديم مطالب بزيادة الأجور وزيادة الأجازات المرضية والاعتيادية مدفوعة الأجر فرفضت إدارة المصنع وقامت بتعليق منشور بتخفيض فئة الإنتاج لعمال النسيج ثم قامت بفصل عدد من العمال تمهيدا لتشيغل النساج على نوالين، فقام العمال بالإضراب عن العمل ولكنهم قبل خروجهم من المصنع علموا أن إداراته سوف تغلق أبوابه بمجرد خروج العمال وتمنع دخولهم إلا بشرطها فقر العمال ألاعتصام داخل المصنع مع تكليف فريق منهم بالمحافظة على الآلات خوفا من قيام عملاء الشركة أو البوليس السياسي بتكسير بعض الآلات واتهام العمال بذلك، وفى محاولة للضغط على العمال قامت الإدارة بمنع المياه والكهرباء عن العمال والمعتصمين واستدعت قوات البوليس لمنع الدخول أو الخروج من المصنع لمنع مد العمال باحتياجاتهم

وعندما علم عمال المصانع المجاورة بذلك كونوا فرقا منهم تمر على القري والعزب لجمع التبرعات للمعتصمين من خبر وجبن وسجائر.

بالإضافة إلى التبرعات النقدية لشراء احتياجات العمال، ولما كانت قوات البوليس تحاصر واجهة المصنع وبوابته، قام العمال بمساعدة بعض الأهالي وزوجات وأمهات المعتصمين بإلقاء كل ما يجمعونه لعمال من خلف المصنع ومن وفوق السور وكانت التبرعات كثيرة من عمال المصانع الأخري والأهالي، من التجار والبقالين والحرفيين والمزينين والفلاحين، كما قامت سيدات وأمهات المعتصمين بجمع التبرعات والمياه وإلقائها أيضا من فوق سور المصنع، وكان خلف المصنع حقل مزروع بالذرة وعيدانها طويلة وخشيت القوة الدخول إليه خوفا من اعتداء الأهالي عليهم وأتضح لإدارة المصنع وللقوة أن العمال على استعداد للصمود أياما وبعد أن هدد عمال المصانع الأخري بالإضراب تضامنا مع عمال حمصي لم تجد إدارته بدأ من طلب لجنة المندوبين بالمصنع للتفاوض وانتهت المفاوضة بالموافقة على رفع منشور تخفيض الأجور من لوحة إعلانات المصنع إلغاء فصل جميع من قررت الإدارة فصلهم من العمال وإرجاء النظر فى مطالب العمال الخاصة بزيادة الأجور والأجازات المدفوعة الأجر إلى مفاوضة قادمة تتم بعد انتظام العمال فى

العمل وقبلت لجنة المندوبين بالمصنع بذلك بعد موافقة جميع المعتصمين مع التهديد بالعودة إلى الاعتصام وأشياء أخرى إذا رفضت إدارة المصنع التفاوض مع المندوبين كما فعلت من قبل.

ومع اتساع حركة الإضرابات والاعتصامات فى منطقة شبرا الخيمة، قامت الحكومة بإرسال قوات كبيرة من الجيش وبلوكات النظام بأسلحتها الجاهزة بالذخيرة الحية للمنطقة فقامت باحتلال الشوارع الرئيسية فى منقطة المصانع وبهدف التحرش بالعمال وخلق معركة يقتل أو يصاب فيها عدد من العمال ولو بطرقة عشوائية كوسيلة لوقف مد الكفاح العمالي ولكن العساكر تعاطفوا مع العمال خاصة وأنه كان من بينهم من كان عامل نسيج أو عامل غزل قبل تجنيده وكان لهؤلاء العمال سابقا دور كبير فى خلق هذا التعاطف فلم تحدث أى احتكاكات.

كان من الطبيعي أن يكون لمصنع حمصي نصيب من تمركز العساكر أمامه نظرا لتكرار إضرابات عماله واعتصامهم خاصة وإن بجوار المصنع قطعة أرض فضاء نصب فيه الجنود خيام وأقامتهم فى وقت راحتهم ونومهم نظرا لبقائه

فى المنطقة طوال الأربع والعشرين ساعة فى نوبات عمل، وفى فترة خروج العمال لتناول الغذاء فى أحد الأيام حيث كانوا يشترون طعامهم وسجائرهم من الباعة الموجودين فى الطريق بين المصانع والترعة، بينما كان أحد الجنود يعبث ببندقيته انطلقت منها رصاصة قتلت العاملين، أحمد الحلواني ومحمد عامر فقام عاملان من المصنع بركوب دراجتين ومرا على جميع المصانع القريبة لأخبارهم أن قوات البوليس قتلت عاملين بالرصاص رغم صراخ الجندي بان الرصاصة انطلقت منه خطأ بينما كان يقوم بتنظيف البندقية وشهادة جميع العمال الذين كانوا قريبين من الحادث بصحة ما قاله الجند، ولم تمض ساعتان إلا وكان عمال المصانع الأخري أمام مصنع حمصي وهم يرددون الهتافات مطالبين بالانتقام، وحاول العمال الاشتباك مع القوات التى لجأت لخيامها وأخذت وضع الاستعداد لإطلاق النار بينما كان الضابط المرافقون للقوة يحاولون التهدئة معلنين أن النار بينما كان الضباط الجندي سوف يحاكم عسكريا ومع زيادة الموقف استدعى الضابط مدير القليوبية فؤاد شرين باشا الذى حضرا على الفور وأفسح صدره لسماع مطالب بالعمال التى تتلخص

فى سحب جميع القوات من المنقطة ومحاكمة الجندي الذى تسبب فى قتل الشهيدين وصرف تعويضا مؤقت لكل شهيد وتصاريح الدفن دون تشريح الجثتين وتكليف العدد اللازم سيارات المصانع لنقل العمال الذين يرغبون الذهاب مع كل شهيد إلى بلادة لحضور عملية الدفن وأخذ العزاء مع ألأسره، فوافق مدير القليوبية وأمر بصرف ٢٥٠ جنيها لأسرة كل شهيد فورا وقام العمال بتوصيل كل شهيد إلى بلاده.

عاد الهدوء إلى المنطقة بعد سحب قوات الجيش وبلوكات النظام منها ولكن إلى حين حيث عاود أصحاب المصانع هجومهم على العمال من جديد وعاد العمال بالتالي من جديد فى استخدام أسلحتهم الكفاحية لمقاومة تلك الهجمة، لأن الصراع الطبقي لا ينام طالما كان هناك مستغل (بكسر الغين) ومستغل (بفتح الغين) من مذكرات عبد المقصود أبو زيد) مرجع سبق الإشارة إلية.

إضراب عمال فرانسوا تاجر

كان الخواجة فرانسوا تاجر يمتلك عدة مصانع للغزل والنسيج كان من بينهما المصنع الذى يقع خلف سوق الأحد ومديره حمدي منصور الذى كان أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذى لعب عدة أدوار فى محاربة العمال، وقد قام هذا المصنع بشعرات العمريات الكفاحية من إضرابات واعتصامات والتى حققوا كثير من المكاسب تحت قيادة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها ثم تحت قيادة اللجنة العامة للمندوبين بعد حل النقابة العامة، ونحن الآن نتحدث عن أحد تلك الإضرابات كما جاء على لسان الزميل المرحوم عبد العليم العتريس على إبراهيم عمارة وشهرته عبد العليم عمارة والذى كان احد قادة هذا الإضراب حيث قال:

عندما تقدمنا إلى إدارة المصنع فى أوائل عام ١٩٤٥ بطلب الزيادة فى أجورنا أسوة بالمصانع المجاورة قوبلنا بالرفض، وعندما طلبنا بإعلانه غلاء المعيشة المقررة للجميع لمواجهة التزاماتنا خاصة مع ارتفاع أسعار السلع قابلونا بالرفض وبسخرية قائلين (أن المصنع قد انشىء فى ظروف الحرب

وهو يحتاج إلى إعانة من العمال ليستمر فى العمل) هكذا قال لنا حمدى منصور مدير المصنع فرفعنا أول شكوى من ثلاث صور وقعنا عليها جميعا، الأولي لمكتب العمل، والثانية لإدارة المصنع، والثالثة للنقابة فأهملت شكوتى مكتب العمل والمصنع بينما تحركت النقابة وأرسلت لجميع المسئولين ترجوهم أن يحلوا مشكلتنا.

ورفعنا شكور أخري إلى مدير عام مصلحة العمل وهو أحد أقطاب الحزب السعدي ومن المقربين إلى السراي الملكية ويدعي (حامد العبد فتمخضت شكونا عن مفتش يحضر للمصنع فيستقبله المدير فى مكتبة ثم ينصرف الأستاذ (...) ولم يكاف خاطره حتى مناقشة العمال فى شكواهم وكأنه ما جاء إلا لا ستلام هدايا من إنتاج المصنع أو لزيادة سيادة المدير.

وذهبنا بعمال الوردية كلها مرات ومرات أثناء الفراغ من العمل إلى مدير عام مصلحة العمل وكان مصيرنا أيضا الإهمال مع بعض الوعود بالبحث والنظر، وتكررت هذه المهزلة فى أكثر من لقاء حتى اتصلنا فى شكل وفود بوزير الشئون الاجتماعية فكان يحيلنا إلى حامد العبد، والآخر

يوزعنا إلى مدير مكتب عمل شبرا. وكثيراً ما كان المدير السعدي يستعدي علينا البوليس الذى كان يستدعيه لتفريقنا من منطقة جاردن ستي وهكذا نفدت جميع محاولاتنا وعجزت اتصالاتنا عن تحقيق أي فائدة تذكر وأصبح مدير المصنع – حمدي منصور – ومن حوله من الرؤساء ينظرون إلينا بشماتة وازدراء وسخرية، وخاصة بعد أن عرفوا أننا لجأنا إلى كل الوسائل السلمية وعلى كل المستويات حتى رئيس الوزراء أرسلنا له عشرات الشكاوى فلم نجد وراء تلك الأبواب لا أذنا تسمعنا أو صوت حق يقال فى أمرنا. ومن هنا كان لا بد من مواجهة صريحة وواضحة وحاسمة مع أصحاب المصنع مباشرة ولم نجد بدأ من الإضراب، فعقدنا اجتماعاً لمندوب المصنع معززا بحضور أكبر عدد من عمال الورديتين واستعرضنا مشكلة تخلفنا فى الأجور عن المصنع الأخري ومدى تعنت إدارة المصنع ودوائر الحكومة فى تجاهل حقوقنا المشروعة التى عرضناها عليهم عشرات المرات فى إشكال متعددة، وبعد العرض والشرح الذى تناولنا فيه كل خطواتنا ونتائجها مما وصل إليه وضعنا من

جميع النواحي، قررنا الإضراب ورسمنا خطط تنفيذه بعد أن لم يبق لنا حل غيره .

نفذنا الإضراب بكل دقة وفى الموعد المحدد دون أن نقحم مجلس إدارة النقابة فى هذا القرار تنفيذ لقرار الجمعية العمومية، ويكفينا ما بذله فى مراحل الاتصال بالمسئولين، أغلقنا باب المصنع علينا واعتصمنا بداخله وعزلنا الرؤساء والمدير وجميع مسئولي الإدارة بعيدا عن الآلات منعا من حدوث أي تخريب ينسب إلينا ويشوه نضالنا، ولم نسمح لأي فرد بان يدخل عنبر الآلات إلا النيابة أو كبار المسئولين ورتبنا اتصالا بزملاء من خارج المصنع يشرحون قضية الإضراب والمطالب للصحافة والهيئة البرلمانية والوزارية ولصاحب المصنع بالتلغرافات وبكل ما تراه اللجنة التى كلفت بالاتصالات.

وقد حاول رئيس بوليس شبرا البلد الدخول إلينا لمناقشتنا فرفضنا حتى مجرد دخوله المصنع، وبعد ذلك فكر حمدى منصور مدير المصنع فى التأثير علنيا عن طريق أحد القادة النقابيين المحبوبين من العمال فذهب بسيارة المصنع إلى منزل محمود العسكري ورجاه الحضور معه ليقنع العمال

بالعدول عن الإضراب لكي يجد المدير فرصة لحل هذا الأشكال، وجاء معه بعد إلحاح وتوسلات ووعود بأنه سيبذل كل جهده. دخل علينا محمود العسكرى وهو لابس بيجامته وناقشنا بمفرده داخل المصنع وبصراحة قال لنا (لا حل ولا زيادة فى الأجور إلا بتمسككم واستمراركم هكذا) ثم أنحسب متظاهرا بأنه عجز عن إقناعنا، وبعد ساعة جاء مدير القليوبية فأفهمنا أننا حريصون على المحافظة على الآلات والمصنع جمعيه يهمنا أكثر من غيرنا المحافظة عليها لأنها مصدر رزقنا، فانحسب بأدب عظيم وكل ما طلبه منا أن نكون عقلاء فى تصرفاتنا، وبعد خروجه حاول حد الكونستبلات الاعتداء على العمال فجاءه الرد السريع بقذفه بالمواسير الخشبية التى تاف علينا اللحمة من كل جانب، وفى نفس الوقت حاول احد المندوبين أن يلقيه فى حجرة مواتير الكهرباء ولكنني أسرعت لإنقاذ الموقف وإخراج الكونستابل من المصنع مع الاعتذار إليه ولومه فى نفس الوقت.

وأخير وبقوة الإضراب جاء الخواجة فرانسوا تاجر على متن طائرة خاصة من الإسكندرية وحضر معه فى نفس الوقت مسئولو الوزارة ومصلحة العمل وكأنه على موعد معهم،

وبعد أن استطلعوا الموقف طبعا من مدير المصنع، وبعد ما يقرب من نصف ساعة طلبوا مقابلة المندوبين للتفاهم معهم.

دخلت ومعي أربعة من مندوبي الورديتين وذلك بعد نقاش وحوار مع العمال بلورنا فيه مطلبنا وسجلناها فى عريضة كانت جاهزة لمواجهة صاحب المصنع ومن يملكوا الحل، وتوقيع العمال أن يقوم بعض المسئولين أثناء المفاوضات بالاعتداء على المندوبين أو بعضهم بأي صورة من الصور للتأثير على معنوياتهم، ولهذا ومن قبيل الحرص والحذر، وقف العمال جميعا على مقربة منا فى شكل استعداد للرد على أي موقف معاد لنا.

بدأت نقاش مع الخواجة فرانسوا تاجر فى ضرورة إجابة مطالبنا التى تقدمنا بها عشرات المرات لجميع المسئولين فى الوزارة والمصلحة وقصدت بذلك من حضر منهم وبينهم مفتش مصلحة العمل الذي أراد أن يتدخل أثناء شرح وجهة نظر العمال فى مطالبهم فتجاهلته باحتقار مكشوف بينما ألقمة أحد زملائي المندوبين حجرة يخرسه ويسكته قائلا له (اسكت يا سيد فأنت ضد الحق وضد العمال وكفي) وعندما تدخل مدير المصنع ليجامل مفتش مصلحة العمل ويدافع عنه

أسكته الزملاء وهو الآخر بأدب، وكان الجو مليئا بالحرج لأن الجميع قد عرضت عليهم المطالب من قبل فتقاعسوا عن حل المشكلة، بينما اليوم يسرع كل منهم لتقدم الحل تحت ضغط من الجماهير التى قررت الإضراب اليوم.

دخل الخواجة فى نقاش تفصيلي معنا فى المطالب فوافق على بعضها واعرض على البعض الآخر، ودارت مناقشة طويلة كانت النتيجة كالآتي:-

أولا: زيادة الأجر مليما فى كل متر – وأخذ موافقة.

ثانيا: احتساب ساعة العطلة بأربعة قروش بدلا من قرشين فتمت الموافقة على ثلاثة.

ثالثا: سيارات لنقل العمال من وإلى العمل – اتفق عليه مع خصم عشرة قروش من كل عامل فى المدة – المدة أسبوعان وبتحميل المصنع والباقي.

رابعا: أجازات اعتيادية ومرضية للعمال حسب القانون وعلى متوسط الأجر – اتفق عليه بالكامل.

خامسا: تعيين دكتور لعلاج العمال بالمجان وصرف الدواء على حساب المصنع – اتفق عليه بالكامل.

سادسا: مكافآت إنتاج تشجيعية تحدد على أساس زيادة الإنتاج تصاعديا – اتفق عليه كاملا.

سابعا: صرف أربعين متر قماش سنويا لكل عامل بثمن التكليف اتفق عليه كاملا.

ثامنا: مكافآت سنوية تصرف فى عيدى الفطر والأضحى – اتفق عليه من حيث المبدأ وتركت التفاصيل الاتفاق لاحق.

وبعد إتمام الاتفاق الذى كان نتيجة نقاش لأكثر من ثلاث ساعات تحرر عقد من صورتين بالموافقة على المطالب الثمانية ابتداء تنفيذها فور توقيع الاتفاق، وقد وقعت على العقد مع زملائي المندوبين كطرف عن العمال ووقعه الخواجة فرانسوا تاجر ومدير المصنع كطرف ثان ملزم بالتنفيذ وعن الحكومة وقع مندوبو وزارة الشئون الاجتماعية ومصلحة العمل وأخذت صورة من العقد وأنا سعيد جدا بينما أسرع بعض زملائي المندوبين ودخلوا على زملائهم العنبر يهنئونهم بالنتيجة، فقد كانوا على علم بالتفاصيل والمناقشات الدائرة أولا بأول، وما أن دخلنا العنبر حتى عبر العمال عن فرحتهم بالنصر وشدوا على أيدينا بحرارة بينما هتف بعض المندوبين (عاش كفاح العمال) وبعد ذلك توجهت فورا إلى

نولي، إذن أن الجميع فى انتظار إشارة البدء مني بعد ما تحققت مطالبهم بفضل إضرابهم العظيم.

ودفعت الفرملة بقوة المنتصر فكان ذلك إيذانا للجميع بالعمل وأنحسب ضباط الأمن وعساكرهم من حول المصنع وقد عبروا عما فى قرارة أنفسهم من إعجاب وتقدير لنضال العمال وصبرهم وصمودهم وأساليبهم الثورية الشجاعة.

وقد ناقشت عبد العليم عمارة بعد ذلك عما تم فى المطلب الخاص بإعانة غلاء المعيشة والذى لم يرد عنه شىء فى الاتفاق فقال إنهم قد حصلوا عليه بعد ذلك فى معركة أخري رغم أن الأمر العسكري ٣٥٨ الخاص بصرف إعانة غلاء معيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية قد نصت المادة الرابعة منه على جواز إعفاء أصحاب المصانع التى أنشئت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ من كل أو بعض غلاء المعيشة لعمالها إذا تقدمت بشكوى بان حالتها المالية لا تسمح بصرف تلك الإعانة، وهذا ما كان يتمسك به أصحاب المصنع وممثلوهم عند بحثهم عن أي ثغرة فى القوانين ينفذون منها للاعتداء على حقوق العمال وكان حصول عمال فرانسوا

تاجر الذى إنشاء مصنعه وبعد ١٩٤٠ على إعانة غلاء المعيشة كاملة تطبيقا للشعار القائل:

(القانون كخيوط العنكبوت، يعصف به الأقوياء، ويقع فيه الضعفاء)

إضراب عمال شركة الجوت

يقع مصنع نسيج الجوت بشبرا البلد ومازال فى موقعه، وسوف أتحدث هنا عن إضراب من الإضرابات التى قام بها عمال ذلك المصنع، وقد حضرت ذلك الإضراب بصفتي رئيسا للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، واكتفي هنا بذكر ما سبق أن كتبته عن هذا الإضراب فى كتاب (نضال عمال النسيج) الذى صدر فى عام ١٩٨٣ وقامت بتوزيعه مكتبة مدبولي.

بدأ هذا الإضراب عندما قررت إدارة المصنع تنفيذ ثلاث خطوات فى وقت واحد وكلها تمثل سلسلة مترابطة من الاعتداء على حقوق العمال وهى:-

١. تشغيل النساج على نولين بدلا من نول واحد.

٢.تشغيل العاملات على أنوال النسيج وباجر يعادل نصف أجر العامل تقريبا.

٣. وقف تشغيل بعض الأنوال بحجة نقص الخامات.

وترتيبا على ذلك قررت الشركة فصل بعض العمال وحاولت لجنة المندوبين بالمصنع التفاوض مع إدارة الشركة فرفضت قبول التفاوض، بينما كانت الشركة من قبل هي التى تدعو

المندوبين للتفاوض إذا أحست أو علمت أن العمال قد أعدوا مطالب لتقديمها إليها، وهنا قرر العمال الإضراب عن العمل مع الاعتصام فى داخل المصنع ومقاومة أي تخريب للآلات قد تلجأ إليه الشركة أو عملاؤها، فقامت إدارة المصنع باستدعاء المسئولين فى مصلحة العمل وكذلك إبلاغ البوليس حيث حضرت قوة كبيرة من الجنود لإخراج العمال بالقوة. فهدد العمال بتكسير الآلات إذا اعتدى البوليس عليهم مع تحميله المسئولية، فأمر مأمور مركز قليوب الذى كان على رأس القوة بأن يبقي الجنود فى فناء المصنع وحديقته خارج عنابر الآلات، قام البوليس بالقبض على محمود العسكري سكرتير عام النقابة وهو جالس على قهوة عوف بشبرا البلد وحاولوا إرغامه على دعوة العمال لفض الإضراب فرفض، فقام البوليس بترحيله إلى سجن مركز قليوب.

لم أكن أعلم شيئا عما حدث إذا كنت فى عملي بوردية الصباح.

بمصنع سباهي (١) وعند نزولي من أتوبيس المصنع وجدت بعض الجنود وأثنين من مخبري البوليس السياسي فى انتظاري فاقتادوني إلى داخل الشركة وفى الطريق إلى

مصنع الجوت عرفني بعض العمال بما حدث وأخبروني بأن محمود العسكري قد قبض عليه ورحلوه إلى سجن مركز قليوب، وعندما أدخلوني إلى مكتب إدارة الشركة وجدت حامد العبد مدير عام مصلحة العمل وبعض مفتشيها كما وجدت بعض ضباط بوليس القليوبية مع المديرين والمسئولين عن الشركة، وحاول رجال مصلحة العمل أن يبدءوا معي التفاوض كممثل للعمال وللنقابة فرفضت، وطلبوا مني أن أدعو لجنة المندوبين بالمصنع وكانت اللجنة قد رفضت التفاوض بعد القبض على محمود العسكري فاعتذرت حتى عن مجرد المناقضة فى الوضع القائم فى الشركة باعتبار أن الجمعية العمومية للنقابة قد قررت عدم تدخل أعضاء مجلس إدارتها فى المشاكل وإنني ملتزم بتنفيذ هذا القرار، وبعد إلحاح من جميع المسئولين اشترطت أن يتم التفاوض مع لجنة المندوبين وبحضور محمود العسكري بعد الإفراج عنه، ومع وعد مسبق بألا يفصل أي عامل من المندوبين أو توقيع أية عقوبة عليهم.

كان عمال المصانع الأخري قد علموا بما حدث وبدأت جموعهم تحتشد بالقرب من المصنع عازمين على التدخل إذا

حدث أي اعتداء على العمال وأحس الحاضرون بخطورة الموقف وما قد ينجم عن الصدام إذا حدث، فصدرت الأوامر بإحضار محمود العسكري وبدأ التفاوض بحضوره وحضوري ولكننا لم نتدخل إلا قليلا وتركنا للجنة المندوبين بالمصنع المفاوضة، وتم الاتفاق على أن يعمل جميع عمال المصنع أربعة أيام فى الأسبوع ويتقاضون أجر خمسة أيام وهو نفس ما اتبع فى بعض المصانع من قبل، وذلك بصفة مؤقتة حتى كفاية الخامات لتشغل كل أيام الأسبوع، وأن تعمل العاملة التى قبل العمل على أنوال النسيج بنفس أجر العامل وبرضاها التام مع تعهد الشركة بعدم فصل أي عامل بسبب هذا الإضراب، وتم تحرير الاتفاق كتابة ووقع عليه مندوبو العمال .أما أنا ومحمود العسكري فقد رفضنا التوقيع تنفيذا لقرار الجمعية العمومية للنقابة كما وقع على الاتفاق أيضا مندوبو مصلحة العمل والمسئولون فى الشركة، وفور خروج مندوبى العمل بصورة الاتفاق بدأ العمل بصورة كاملة من عمال وردية المساء وانصراف عمال وردية.

الصباح إلى منازلهم، وبذلك انتهي الإضراب الناجح بإفشال خطة الشركة المستندة إلى تأييد مصلحة العمل.

وبمناسبة كثرة إضرابات عمال النسيج الميكانيكي فى تلك الفترة أقوال إن العمال ليسوا محترفى إضرابات وهم لا يلجأون إلى الإضرابات إلا ردا على تعنت صاحب العمل فى اجابة مطالب العمال أو قيامه بالاعتداء على حقوقهم، وقد ذكر وزير الشئون الاجتماعية عبد الحميد عبد الحق أثناء زيارته للإسكندرية بأن عدد الإضرابات فى السنة السابقة ٤٧ وعدد الإضرابات فى السنة الأخيرة سبعة فقط بعد أن قدمت الحكومة للعمال ما يستحق أن يقال عنه رعاية لمصالحهم، وهذا دليل قاطع على أن العامل المصري يقدر كل تقدير من يعمل لمصلحته وأنه شكور وقنوع.

(اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال)

١٩٤٦

ظروف تشكيل اللجنة:

كانت فترة منتصف الأربعينات من القرن العشرين فترة صراع عنيف سواء فى داخل قيادات الحركة النقابية المصرية أو بين هذه الحركة ككل وبين الحكومة وأصحاب الأعمال، وزاد من حدة ذلك الصراع أن بين من كانوا يحضرون الاجتماعات العمالية كأعضاء فى اللجنة التنفيذية به عن منطقة القاهرة، كان بعض هؤلاء عملاء للحكومة فى نفس الوقت، وبعضهم لم يكن خائنا للطبقة العاملة وقضيتها ولكنه جبن عن الاستمرار فى الكفاح خوفا من السجن والاعتقال فاعتكف منذ رأى الاتجاه قويا فى اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر إلى تنفيذ الإضراب العام الذى دعت إليه، كل هذا حدث رغم الحماس الظاهري الذي كانوا يبدونه والذى كان يخفي بقدر شدته شدة الجبن واني لا حترام واقدر أولئك الذين عارضوا الإضراب منذ البداية، بقدر ما أمقت واحتقر أولئك الذين يبدون تحمسا للإضراب العام الذى دعا إليه مؤتمر نقابات عمال مصر، فى الوقت الذى كانوا

يفاوضون ممثلي الحكومة سرا للاتفاق على كيفية إفشال الإضراب وبينما كنا فى السجن من أجل نشر قرار الإضراب ومعا مندوبوا عمال الأقاليم، وحتى أولئك الذين لم يحضروا جلسة تقرير الإضراب وقبض عليهم رغم إنهم لم يوقعوا إنذار الموجه الحكومة.

فى هذا الوقت بالذات، وكان بعض النقابيين يفاوضون الأستاذ القلعاوي ممثل الحكومة ويتفقون معه على تقديم مخدر لجماهير العمال يكفي لقتل المؤتمر وقتل المطالب، وكان هذا المخدر هو (اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال) وكان أن أعلنت الحكومة ونحن فى السجن قرارها بتشكيل اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب بالعمال وتشكل اللجان الفرعية المنبثقة منها، كما أعلنت الحكومة إنها قد قررت دراسة مطالب العمال على الطبيعة، وكان من الطبيعي أن يكون تشكل اللجنة فى هذه الظروف محققا للهدف الأساسي من تشكيلها وهو قتل القيادة الجديدة للحركة النقابية المصرية التى أخذت على عاتقها مهام الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري وفى نفس الوقت إغراق المطالب العمالية فى بحر لا قرار له من الإجراءات

والاجتماعات، وتشريد عمال شبرا الخيمة المضربين منذ أكثر من أربعين يوما بدرجة من العنف تكفل راحة أصحاب الأعمال فى المنطقة من الكفاح العمالي لفترة طويلة.

الحصول على محاضر اللجنة:

لن أطيل الحديث كير عن أعمال اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال التى تكونت فى ١٩٤٦،لأنى قد استطعت بعد جهد أن أحصل على قدار غير قليل من محاضر تلك اللجنة ولجانها الفرعية وطبعتها فى حينها فى كتاب عنوانه (محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال) والذى تم طبعه وتوزيعه فى عام ١٩٤٧ وقد ورد فى المحاضر المنشور نصها فى هذا الكتاب كثير من المعلومات وبعضها بالارقام عن واقع الطبقة العاملة فى تلك الفترة وفى مهن مختلفة خاصة فيما يتعلق بالأجور ومستوى المعيشة والخدمات وظروف العمل وسوف أحاول فى هذه الدراسة أن ألقى بعض الضوء على اللجنة وتشكيلها وتشكيل لجانها الفرعية وما انتهت إليه وأن كان ذلك لا يغنى عن الاطلاع على أصل محاضر اللجنة .

هدف تشكيل اللجنة:

فى الجلسة الأولى التى عقدتها اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال فى ٣ يوليو ١٩٤٦ورأسها وزير الشئون الاجتماعية وقتئذ، أبان الوزير الغرض من اجتماع اللجنة وهو " وضع الأسس التى تنظم العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال وأن وزارة الداخلية قد مثلت فيها لوضع حد لما يحدث دائما فى صفوف العمال من إضرابات، وأن العناصر الأخري الممثلة فى اللجنة الغرض من وجودها مراعاة المصلحة العامة لصاحب العمل والعامل والدولة.

موقف بعض ممثلي العمال:

ولعله من الطبيعي جدا أن يكون من بين أعضاء اللجنة العليا ممثلون للعمال حتى تتم عملية التنموية بأن مؤتمر نقابات عمال مصر ممثل فى اللجنة العليا لبحث مطالب العمال، وقد وقع اختيار الحكومة على محمد عبد الحليم رئيس نقابة مطبعة مصر والذى هو فى نفس الوقت رئيس مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية والذى كان متحمسا جدا للإضراب العام فى كل الاجتماعات وعضوا للجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصري، والذى سافر إلى باريس باسم تمثيل عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمي

فى سبتمبر ١٩٤٥، وكان من الواضح أن اختياره لعضوية اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال هو إضفاء نوع من الجدية على أعمال اللجنة أمام جماهير العمال، وكما كان من ممثلي العمال فى اللجنة الوزارية العليا تلك الشيخ عبد الظاهر محمد الشاهد رئيس نقابة عمال ترام القاهرة.

ويكفيني هنا أن أذكر نص ما قاله محمد عبد الحليم فى أول محضر لاجتماع اللجنة الوزارية العليا بينما كان زملاؤه فى اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصر فى السجن إذ قال بالنص.

(أن العمال قد وضعوا ثقتهم فى هذه اللجنة، ونرجو أن نتعاون باعتبارنا أبناءكم، وكلنا ينبغي الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، لا فرق بين عامل وصاحب عمل، بل نعمل كأعضاء أسرة واحدة، واعتقد أننا متفقون على ذلك).

أما الشيخ عبد الظاهر فقد تقدم برجاء – فيما يختص بزملائنا المعتقلين بتهمة النشر – وهو نقلهم إلى سجن الأجانب: ولم يطلب الأفراج عنهم كما كان يجب، ورغم هذا فقد خاف الزميل محمد عبد الحليم من اتساع المناقشة فى هذا

الموضوع، فأوقف المناقشة بقوله(أرجو تحديد مواعيد عقد الجان حيث أن الوقت أمامنا قصير).

ورغم ما نشر فى كتاب (محاضر وتقارير اللجنة العليا لبحث مطالب العمال) وهو فقط ما أمكنني الحصول عليه من محاضرات اللجنة العليا ولجانها الفرعية وخاصة اللجنة الفرعية للغزل والنسيج، لا أن ما هو موجود فعلا يكفي كأساس لدراسة وافية عن حالة العمال فى تلك الفترة، كما أرجوا أن تخرج قريبا إلى النور بقية أعمال تلك اللجنة.

ولا بد هنا أن أذكر بالشكر والتقدير تعاون الزميل عبد الفتاح محمد حسين رئيس نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج بالقاهرة وعضو لجنة الغزل والنسيج على ما قدمه من مساعدات وما أبداه من تعاون شخصيا معي فى كل ما يتعلق بالوصول إلى محاضر اللجنة.

وأعمالها، كما أذكر فضل منظمة طليعة العمال التى ساعدت على طبع الكتاب ووصوله إلى بعض جماهير العمال.

ولما كانت الأجور فى صناعة الغزل والنسيج من أهم المشاكل التى تسبب فى إضرابات كثير ومتسعة وفى مناطق مختلفة من القطر مما اضطر الدولة فيما بعد إلى تشكيل لجنة

وزارية عليا لبحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج، ولكي تتضح صورة الأجور فى تلك الفترة، وأني أورد هنا نموذجا من محاضر اللجنة الفرعية للغزل والنسيج عن شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية حيث قال المسيو جاش ممثل الشركة فى المحضر الرسمي أن عدد عمال الشركة يبلغ ٨١١٣ عاملا تتراوح أجورهم بين ٥ قروش وسبعين قرشا أجرا أساسا تفصيلها كالآتي:-

٢٤٨٣ عاملا يتناولون أجراً أساسيا قدره ٥قروش عن ٨ ساعات.

٦٠٠ عاملا يتناولون أجراً أساسيا قدره ٨ قروش عن ٨ ساعات.

٤٥٧ عاملا يتناولون أجراً أساسيا قدره ٩ قروش عن ٨ ساعات.

٨٧٥ عاملا يتناولون أجراً أساسيا قدره ١٢ قرشاً عن ٨ ساعات.

٨٦٥ عاملا يتناولون أجراً أساسيا قدره ١٣ قرشا عن ٨ ساعات.

٤ عمال يتناولون أجراً أساسيا قدره ٣٦ قرشاً عن ٨ ساعات.

٤ عمال يتناولون أجراً أساسيا قدره ٥٠ قرشاً عن ٨ ساعات.

٣ عمال يتناولن أجراً أساسيا قدره ٧٠ قرشاً عن ٨ ساعات.

وعندما انبرى صلاح أفندي رئيس النقابة لكي يوضح للجنة شكوى العمال قال مسيو جاش للجنة (أن الشركة مستعدة إذا وجدت جهة أخري تعطي لعمالها أجورا أكثر ارتفاعا، فأنها – أي الشركة – مستعدة أن تتعادل مع هذه الجهة فى الأجور فى القطر)، وقد قدم هذا البيان إلى اللجنة سعادة عبد الرازق أبو الخير باشا عضو مجلس الإدارة المنتدب وميسو جاش مدير الشركة، ذلك البينان الذي ينتهيان فيه إلى مغالطة غير معقولة إلا من جانب مستغل قادر على فرض الأكاذيب باعتبارها حقائق، وهو القول بأن متوسط الأجر فى الشركة هو ٣٨,٥ قرشا فى اليوم بينما العملية الحسابية للأرقام التى قدمها الباشا وجناب المسيو تثبت أن المتوسط هو ثمانية قروش ونصف فى اليوم.

وأني لأرى أن معرفة العمال المصرين اليوم بحالة زملائهم بالأمس وتقديمها لهم بالأرقام – أن كانوا جددا – وتذكيرهم بها – أن كانوا قدامي فيه كثير من الفوائد التى تساعد على تخفيف ثم تفادي سلبية العمال خاصة إذا قورنت بدراسة أسعار المواد الأساسية للمعيشة. وقد انتهت اللجنة إلى لا شىء كما رسم لها أن تنتهي، ولم تكن حصيلتها إلا الاجتماعات ومحاضرات الجلسات والتقارير، ثم ساحت اللجنة بالتدريج حتى ماتت دون أن يحس بموتها أحد، رغم أن موتها نفسه كان غاية تحقيق الهدف منها، بعد أن تم تفريغ الشحنة الكفاحية والثورية إلى كانت تملأ صدور العمال حماسا فى بحر من ثلوج الإجراءات والاجتماعات والتأجيلات، التى قد يهتم العمال بمتابعة إخبارها فى البداية، ثم يقل الاهتمام تدريجيا حتى يصل إلى درجة العدم، وعندئذ تنتهي الجنة إلى تأجيل ليس بعده اجتماع، مع استمرار التلويح للعمال بين الحين والآخر- وكلما يبدو منهم ما يشير إلى بداية تحرك نحو المطالب – وعندما يبدو تحرك العمال نحو وقف الزحف غير المقدس للرأسماليين على حقوق العمال، عند ذلك تظهر اللجنة وتلوح قيادتها العليا بالنتائج

التى وصلت إليها والتى سوف تعلن فى الوقت المناسب، مشفوعا ذلك بالتلويح والتذكير بالنكبات التى جلبها مؤتمر نقابات عمال القطر المصري على جماهير العمال، كما كانوا يدعون.

وفى نفس الوقت كان أصحاب الأعمال يقهرون كل العناصر القيادية من العمال بتشريدهم وفصلهم وغلق أبواب الرزق فى وجوههم وإبعادهم عن أماكن الجماهير والواثقة فيهم بترحيلهم إلى الريف وتحديد أقامتهم فى مواطنهم الأصلية.

تشكيل اللجان الفرعية:

تشكلت اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال على أساس قطاعات مهنية وعلى أن يكون فيها ممثل للحكومة وممثل لأصحاب الأعمال وممثل للعمال وكانت على النحو التالي:

الجنة الأولي – للنقل:

بيومي مدكور بك عن الحكومة وفايز لطفي بك عن أصحاب الأعمال، وعبد الظاهر محمد الشاهد أفندي عن العمال.

اللجنة الثانية- للطباعة والميكانيكا:

الاستاذ مصطفى العسال عن الحكومة ومسيو هنري رباط عن أصحاب الأعمال ومحمد عبد الحليم أفندي عن العمال.

اللجنة الثالثة – للغزل والنسيج:

محمد عبد الرحمن نصير بك عن الحكومة وحماده بك عن أصحاب الأعمال وعبد الفتاح حسين أفندي عن العمال.

الجنة الرابعة – لصناعة الأغذية والزيوت:

عبد المجيد الرمالي بك عن الحكومة وحسين فهمي بك عن أصحاب الأعمال ومحمد على أبو شادي أفندي عن العمال.

اللجنة الخامسة – للأعمال التجارية:

عبد المجيد الرمالي بك وعبد الحميد حمدي أفندي عن العمال.

آثار مشكلة عمال شبرا الخيمة:

عندما أثار الزميل عبد الفتاح محمد حسين مشكلة عمال شبرا الخيمة فى أول اجتماع للجنة العليا وطالب بحلها، قال حامد العبد بك مدير مصلحة العمل: " نحن قد اعترفنا بتمثيلكم للعمال، فأرجو أن تصدروا بيانا لهم باعتباركم مندوبين عنهم بان يتركونا نتفرغ لأعمال هذه اللجنة فى المدة المحددة فى جو من الهدوء والسكنية، وفضلا عن ذلك ستصدر وزارة

الشئون الاجتماعية بيانا خاصا بهذا الأمر" وبهذا وضح من أول وهلة الهدف الأساسي من هذه اللجنة وهو تهدئه الجو فقط، وتطبيقيا للمثل القائل((إذا أرادت أن تقتل موضوعا فأحله إلى لجنة)، وحتى لا تظهر اللجنة الوزارية العليا بمظهر المنفذ لسياسة الحكومة فى تشتيت عمال شبرا الخيمة.

فقد تقرر إرضاء العمال وذرأ للرماد فى العيون أن تشكل لجنة من اثنين من أصحاب أعمال شبرا الخيمة وأربعة من العمال هم عبد الظاهر وعلام وعبد الفتاح حسين آخر من عمال شبرا الخيمة ومعهم إبراهيم مدكور وحامد العبد ومحمد عبد الرحمن نصير، على أن تجتمع هذه اللجنة فورا بمصلحة العمل لدراسة مشكلة عمال شبرا الخيمة وإيجاد الحول اللازمة لها، ولكن كما انتهت اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال إلى لا شىء، انتهت أيضا مشكلة عمل شبرا الخيمة.

واللجنة التى شكلت لحلها إلى لا شىء وكان ضغط الوقت كفيلا بتحقيق ما أرادته الحكومة من الجنتين.

*** مذكرة مندوب أصحاب الأعمال فى لجنة الغزل والنسيج.**

فى نهاية الاجتماعات العديدة من عقدتها اللجنة الفرعية للغزل والنسيج تقديم مندوب أصحاب الأعمال فى اللجنة بمذكرة مطولة بدأها بالكلام عن شكاوى العمال وطرق حلها مقدما لذلك بأنه: (يعقب الحروب دائما إضراب فى الأفكار وثورات على الأوضاع الاجتماعية القائمة كنتيجة حتمية للنزعات الاستقلالية التى تطغي على المجتمع فى مثل تلك الأوقات، فقد اعتاد الناس أن يفهموا الحروب على إنها حالة عدم رضاء على النظام العالمي الموجود، فيشعرون أنه من الضروري أن يعيد المسئولون عن السلام العلمي النظرة فى هذه النظم، فتبدأ بناء على هذه الأفكار المتطرفة والنظريات الهدامة فى الظهور، ولم تشذ الحروب العالمية الأخيرة عن هذه القاعدة).

ثم أسهب فى التدليل على ضعف الكفاية الإنتاجية للعامل المصري قائلا أن ما يقوم بتشغيل ألف مغزل فى مصر ١٥عاملا بينما فى الولايات المتحدة ٣,٤ وإن النسبة المئوية لعدد العمال فى مصر إذا كانت ١٠٠ مائة فأنها فى الولايات المتحدة ٣٤ ثم خاص من ذلك إلى أن مصانع المحلة الكبرى

تتحمل مصاريف لا مبرر لها تبلغ حوالي ٦٣٧ ألف جنيه فى السنة.

ولعله من المفيد بل من الواجب ونحن بصدد الكلام عن اللجنة التى شكلتها الحكومة لبحث مطالب العمال شكلا، والتى أرادت بها تسييج مطالبهم وزيادة فى الإيضاح فإني أقدم هنا نص ما ورد فى الجزء الأخير من مذكرة مندوب أصحاب الأعمال وهو الجزء الخاص بمطالب العمال ونصه:

(الآن، وقد فرغنا من استعراض الحالة العامة للطبقة العاملة فأننا نتعرض إلى الطلبات التى تقدمت بها نقابات العمال إلى الحكومة لتبيين ما كان منها عادلا، وما هو غير معقول ومبالغ فيه.

وتحت عنوان: (مطالب نقابات العمال) فى مذكرة مندوب أصحاب الأعمال ورد بالنص ما يلى:

المطلب الأول:

تطلب النقابات من الحكومة بعض مطالب معروضة للبحث على لجنة شكاوى العمال وتبدأ ببحثها مطلبا مطلبا وأول هذه المطالب هو جعل ساعات العمل أربعين ساعة، وهذا المطلب على شىء كثير من التطرف، وإذا روعي أن ساعات العمل

فى كثير من الصناعات المصرية مازالت تتراوح بين عشر ساعات وإحدى عشر ساعة فى اليوم، والقليل منها يشتغل عمالها ثماني أو تسع ساعات يوميا أى ٤٨ إلى ٥٤ ساعة فى الأسبوع، فالانتقال من متوسط ستين ساعة إلى أربعين ساعة طفرة واحدة يحدث ارتباكا واختلالاً فى العمل، فإذا علمنا أن معظم بلاد العالم القديمة العهد بالصناعة اعتمدت على الـ ٤٨ أخيراً، فليس من المعقول أن يتحول بلد حديث العهد بالصناعة إلى نظام لم تصل إليه البلاد العريقة فيها إلا بعد وقت طويل، والواقع أن الغرض الذى ترمي إليه النقابات من هذا المطلب غير واضح فإذا كان الغرض منه سريان نظام الثلاث ورديات بحث يستفيد من التشغيل اكبر عدد من العمال، فنظام الـ ٤٨ ساعة كفيل بتحقيق ذلك الغرض، وإذا كان الغرض من ورائه تقليد لبلاد توسعت فى النظم الاشتراكية معتمدة فى تنفيذ هذه السياسية الجديدة على قوتها المادية وقدرتها المالية، فإنه لا يمكن مسايرة النقابات فى هذا الغرض، أني أسأل .. هل ترضى النقابات باجر يتناسب مع عمل أربعين ساعة؟ أم تطالب بالاحتفاظ بنفس الأجر مع تخفيض ساعات العمل؟ أن خبراتي فى هذا الموضوع دلتني

على أن العامل المصري يفضل الاشتغال ساعات إضافية مرهقة ما دام فى ذلك زيادة فى الكسب... لذلك أري أن يصرف النظر عن هذا المطلب وأن يكتفي فى الوقت الحاضر بتنفيذ ما يتعلق بالساعات الاضافية على أن نعطى مهلة للمصانع لا تتعدي ثلاث سنوات لتنظيم شئونها بحيث تتفق ونصوص هذا القانون، واني وأن كنت من المؤمنين بنظام الثمانية والأربعين ساعة أسبوعيا فإني اعتقد مع ذلك أنه فى بلادنا التى مازالت الصناعة فيها دور الطفولة لا تتحمل صناعتها تشغيل ثلاث ورديات، ويجب السماح لها بنظام يكفل لها تخفيض مصروفاتها الثابتة.

المطلب الثاني

تطالب النقابات تطبيق كادر الحكومة على عمال الشركات وغيرها من المحال الصناعية والتجارية... أول ما يلاحظ على هذا المطلب أن مقدموه يتجاهلون النظام الفعلي للأجور فى العالم واختلاف هذه الأجور باختلاف الصناعات وباختلاف الخامات كما أن علاقاتها بالعرض والطلب ومستوى المعيشة يتفق مع الجمود الذى يصحب تطبيق كادر دقيق الأوضاع ... وثانيا إن هذا المطلب يعتبر بدعة وتجديداً

فى نظم تحديد الأجور، فلم نسمع مطلقا أن العمال طالبوا فى أي بلد من بلاد العالم بأن يعاملوا بنفس النظام المتبع مع عمال الحكومة ومستخدمي الحكومات. وذلك لأنه إذا كانت الحكومة تعتمد على إيراد ثابت تحصل عليه من تحصيل الضرائب، فإن المؤسسات الصناعية والتجارية لا تعتمد إلا على كفايتها الإنتاجية والفنية لتغطية مصروفاتها وتحقيق أرباح تحد من قيمتها المنافسة الداخلية والخارجية، وأخيراً فأنه قلما تفلس الحكومات، وإذا حدث ذلك فأنها تعول على تخفيض النقد واستعمال كافة الطرق لتجدد كيانها المالي، ولكنها لا تلجأ بحال من الأحوال إلى الاستغناء عن مستخدميها، أما المؤسسات الحرة فإنه يترتب على إفلاسها غلاق المصنع وتسريح العمال..إن سلامة الصناعة المصرية وتدعيمها يقضي مراعاة الأوضاع الصحيحة لكل صناعة طبقا للتقاليد العالمية الموروثة، والتجديد والابتكار لا يصلحان لإنقاذها إذا اختل الأساس.

المطلب الثالث:

تطلب النقابات تقرير يوم راحة الأسبوع بأجر كامل... هذا المطلب كسابقه فيه تجاهل لمبدأ التعامل على أساس الأجر،

فالأصل أن الأجر يدفع فى مقابل علم الأجير، وبذلك أصطلح الناس فى الصناعة على تقدير الأجر الذى يتقاضاه العامل فى الساعة على أساس عدد التشغيل لساعات اليوم أو فى الأسبوع، وهذا التقدير يغطي حصة الراحة الأسبوعية، ولذلك لم تجر العادة على دفع أجر عنه، وقد رأي المشرعون مع ذلك تخفيفا لعبء المصروفات التى تكبدها العامل أثناء إجازته السنوية أن يصرف أجره كاملاً عنها مع تحديد مدة هذه الإجازة وتتراوح الإجازة السنوية المدفوعة بين ستة أيام وأربعة عشر يوما تقريباً على أن معظم الصناعات الأجنبية تمنح عمالها من سنة إلى ثمانية أيام فى السنة (تقرير الصناعة العالمية للمنسوجات عن سنة ١٩٣٧، صحيفة ٢٧١ طبعة مكتب العمل الدولي) أما فى مصر فقد نص قانون عقد العمل الفردي على منح العامل إجازة بأجر كامل تتراوح بين سبعة وعشرة أيام وهو يتصف بنوع من السخاء.

المطلب الرابع:

وتطلب النقابات الإسراع فى إصدار عقد العمل المشترك، وهذا القانون وشيك الصدور على ما اعلم وفيه منفعة للجانبين المتعاقدين إذا نفذت نصوصه بحسن نية وإخلاص،

وقد يكون الأداة الصالحة للتفاهم وإيجاد الصلات الطيبة بين أصحاب الأعمال والعمال كما هو الحال فى إنجلترا حيث يقوم الطرفان بفض مشاكلهم عن طريق التعاون الصادق لتدعيم الصناعة، مما يتفق مع المنفعة العامة والمصالح المشركة، غير أننى اعتقد أنه إلى أن يألف الطرفان المتعاقدان التعاون بينهما ، يجب أن يتضمن هذا القانون شروطا جزائية ضد كل من يخل بالاتفاقات المتعاقد عليها، فقد ألفنا فى المدة الأخيرة تنكر العمال للاتفاقيات التى يعقدها ممثلوهم مستعملين سلاح الإضراب والتخريب لإرغام أصحاب الأعمال بطرقة تحكمية على المزيد من المنح وهي حالة لا ترضي.

المطلب الخامس:

تطلب النقابات العمالية إصدار تشريع بتخفيض ساعات العمل فى الصناعات مع مراعاة تحديد حد أقصي للصناعات الخطرة والضارة بالصحة وحماية العامل من الفصل إذا رفض العمل ساعات إضافية... ينطبق على هذا المطلب نفس الملاحظات التى وردت عند الكلام على تخفيض

ساعات العمل إلى أربعين ساعة فى الأسبوع... وأنني أرى فوق ما تقدم لصحة العامل وقوته الإنتاجية.

أن يراجع النظام المتبع فى هذه الصناعات وقوته الإنتاجية فى العالم عند تحديد ساعات العمل فى الصناعات الخطرة والضارة بالصحة، مع مراعاة الظروف المحلية... وهذا الإجراء نقوم به الآن مصلحة العمل على ما اعتقد، أما عن حماية العامل من الفصل لرفض العمل ساعات إضافية أو لأي سبب آخر، فأن للقانون السلطة العليا فى تحديد الأضرار التى تقع على العامل المفصول.. أما التحكم فى حق صاحب العمل فى اختيار معاونيه وعماله، فلا يمكن أن ينعت إلا أنه إجراء تعسفي ويخالف مبدأ من المبادئ الأساسية فى الدستور وهو مبدأ الحرية الشخصية، وعلى كل حال فأمام النقابات جميع الطرق السليمة المشروعة التى يمكن بها إقناع صاحب العمل بخطأ تصرفاته، أما الالتجاء إلى التشريع أو إلى الحكومة للتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فإنه يحد من الاستقلالية بالاعتماد على النفس وهو ما نحتاج إليه لدعم استقلالنا السياسي.

المطلب السادس:

تطلب النقابات الإسراع فى صدور التشريع الخاص بالتأمينات الاجتماعية... وهذا المطلب يرمي إلى غرض سام يريده كل عاقل يرجو إلى خدمة الطبقة الفقيرة خدمة وطنية جليلة، ففي اطمئنان هذه الطبقات وهي عامة الشعب إلى حياة مأمونة تقوية للكرامة القومية وتعزيز الروح الوطنية، وانتم ممن يؤمنون بالفوائد العظيمة التى سوف تعود على الطبقة العاملة بالخير العظيم فى تطبيق هذا النظام ... غير أن الأعباء المالية الضخمة التى يتكلفها هذا المشروع، يجب أن يراعي فى توزيعها العدالة، بحيث يتحمل كل من صاحب العمل والعامل والحكومة نصيبا يتكافأ مع طاقته المالية.

المطلب السابع

تطلب النقابات جعل يوم أول مايو عيدا عاماً للعمال... وهذا المطلب لا يحتاج إلى تعليق سوى أنه يضيف يوماً آخر إلى المجموعات الضخمة من الأعياد والأجازات الرسمية التى يتعطل فيها دولاب العمل وتتسبب فى زيادة تكاليف الإنتاج بزيادة عبء المصروفات على الإنتاج، وقد يكون من ورائه الحصول على اعتماد يوم إجازة سنوية بأجر كامل تحمل الإنتاج عبئا أضافياً على عبء المصروفات الثابتة التى تنوء

تحتها الصناعات المحلية وهى فى أشد الحاجة إلى تجنبها .. على أن يوم أول مايو ليس عيدا لكل العالم، وربما كان المقصود من هذا المطلب تقليد لي من ورائه نفع يرجى للعمال ولا للصناعة.

وبعد أن انتهى ممثل أصحاب الأعمال فى لجنة الغزل والنسيج من رده على مطالب نقابات العمال السبعة والتى حاول أن يثبت إنها مستحيلة التطبيق فى مصر، ولكني أقول لعمال مصر إنهم يجب أن يتمثلوا الحكمة التى تقول (أحلام الأمس حقائق اليوم ، وأحلام اليوم حقائق الغد) حتى يرفعوا الصوت بأحلامهم بما يريدون تحقيقه فى الغد، فأني أقول لهم إن تلك المطالب التى تقدمت بها نقابات العمال فى ١٩٤٦ قد تحقق منها الكثير وتفصيلاً لذلك أقول مأتم بالنسبة لكل مطلب.

الأول: جعل ساعات العمل أربعين ساعة فى الأسبوع، وقد تقرر العمل سبع ساعات عمل يوميا مع أخذ العامل أجره عن ثماني ساعات.

الثاني: تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وقد تحقق بصدور القانون ٤٨ تطبيق كادر على جميع عمال

القطاع العام كما كان القانون ١٣٧ بمثابة كادر لعمال القطاع الخاص.

الثالث: يوم الراحة الأسبوعية بأجر كامل وقد تحقق كاملا.

الرابع: إصدار عقد العمل المشترك وأرى أن صدور لوائح للعمل بالشركات وباشتراك العمال هي نوع من عقد العمل المشترك.

الخامس: تخفيض ساعات العمل فى الصناعات الخطرة والضارة بالصحة وقد تحقق ذلك إلى حد كبير بكفاحات مستمرة من العمال.

السادس: إصدار تشريع التأمينات الاجتماعية، وقد صدر

السابع: جعل يوم أول مايو عيدا بإجازة مدفوعة الأجر – وقد تحقق. ورغم أن استمرار العمال فى استخدام وسائلهم الكفاحية المختلفة وأهمها الإضراب والاعتصام ، بل وحصل العمال بكفاحاتهم على أكثر مما طلبوا فى ١٩٤٦، إلا أن ممثل أصحاب الأعمال هو يشعر بسطوة رأس المال قد انهي مذكراته بحلول قدمها فى بنود خمسة ونص ما اختتم به ممثل أصحاب الأعمال مذكراته هو:

(يستخلص مما سبق أن هذه الطلبات لم تكن موضع دراسة دقيقة، بل يغلب عليها طابع التقليد الضيق الذى لم تراع فيه اختلاف الظروف والبيئات، فهي لا تعتبر بحالتها وبصفة عامة طلبات جدية لأنها تجنح إلى التطرف، غير انه على الرغم من عدم اعتدالها فأنها تظهر لنا بعض مواطن الضعف فى نظام الصناعة المحلية بما يحتاج إلى علاج ، وقد رأيت استكمالا للبحث أن ألخص نواحي الإصلاح التى أري إنها تصلح أساسا لوضع سياسة إنشائية للصناعات المصرية).

أولا: ساعات العمل

يستحسن أن يطبق قانون تحديد ساعات العمل على جميع الصناعات على أن يعدل النص الخاص بالراحة فى عمل الثماني ساعات بحيث تكون الراحة اختيارية قصيرة فى أي وقت من أوقات العمل، كما هو متبع فى المصانع الأمريكية، وإن ينفذ الجزء الخاص بالساعات الإضافية بدقة بحيث لا يرهق أصحاب الأعمال العمال، وحتى لا يقبل هؤلاء ساعات العمل الطويلة المرهقة والضارة بالصحة طمعا فى زيادة الكسب هذا مع مراعاة إعطاء مهلة ثلاث سنوات لأصحاب الأعمال لتنظيم مصانعهم تمهيدا لتطبيق نصوص هذا

القانون، كما يجب الحد من تشغيل العامل فى أيام الراحة الأسبوعية إلا للضرورة القصوى، على أن يمنح العامل يوم راحة آخر فى الأسبوع أو يعوض أجازته بعدد من الأيام يتكافأ مع أيام الراحة التى اشتغل أثناءها.

ثانيا: تعيين العمال فى المصنع:

ترى انه من الضروري أن تعمل المصانع على إدخال نظام الإشرافات(صغار العمال والمبتدئين منهم) وتمرينهم تمرينا صحيحا على أيدي عمال مهرة يتقنون الصناعة التى يهيأ هؤلاء العمال للحصول على دراسة علمية وعملية ليلية، وأن يمنح العامل أجراً يتناسب مع سنه ومدة التمرين التى يجب ألا تقل عن خمس سنوات.

ثالثا: الأجور

* يحدد الأجر على أساس العمل فى الساعة لكي يكون هناك أساس المقارنة واحداً.

* يجب أن يحدد حد أدني للأجور يتفق مع المستوى العام لتكاليف المعيشة فى المناطق المختلفة التى بها صناعات، وهذا الحد الأدنى يكفل الضروري من القوت والمسكن.

* أن تراعي الكفاية الإنتاجية للعامل المصري بالنسبة للعامل الأجنبي ومستوى هذا الأخير.

* أن يراعي مستوى الأجور فى الصناعات المختلفة مع مستواها فى أسواق العمل العمالية فتختلف الأجور باختلاف الصناعات.

* أن يراعي عند تحديد الأجر فى نفس الصناعة المهارة اللازمة التى تتطلبها إدارة الماكينات المرتبة بالمصانع المختلفة، فقد يحتاج البعض منها إلى مهارة خاصة لتشغيلها.

* من المستحسن أن يعمل أصحاب الأعمال على أتباع نظام دفع الأجر بالإنتاج إذا تيسر ذلك تشجيعا للعامل على زيادة الكسب على ألا تقل الزيادة التى يحصل عليها عامل ذو كفاية متوسطة فى الإنتاج عن ٢٠% من متوسط عامل اليومية.

* أن تترك الحكومة لقانون عقد العمل المشتركة ليكون أداة للتفاهم بين صاحب العمل والعامل، وألا تتدخل إلا عند الضرورة القصوي، وأن ينص فى هذا القانون على جزاءات شديدة لمن ينقض الاتفاق بعد عقده.

رابعا: النقابات:

لا تقف مهمة النقابات عند حد المطالبة برفع الأجور والتهديد بالإضراب وتنظيمه كما يفسرها بعض زعماء العمال وغيرهم ممن يفرضون أنفسهم على العمال سعيا وراء مآرب شخصية، بل الأساسي من النقابات هو تحسين حالة أعضائها ورفع مستواهم المعيشي والثقافي والصحي بشتي الوسائل، وللوصول إلى هذا الغرض يجب أن تتولي الحكومة مطالبة النقابات بإنشاء صناديق للادخار والتأمين والشيخوخة يكتتب فيها العامل بصفة إجبارية وتشرف عليها الحكومة، وذلك لكي لا تتكرر المأساة التى حدثت على إثراء انتهاء الحرب، حينما وجد العمال المسرحون من المصانع الحربية – أنفسهم فى حالة عسر شديد بعد أن صرفوا الأجور العالية التى كانوا يتقاضونها فيما لا يجدي من الكماليات التى لا فائدة منها.

خامسا: متنوعات:

* من واجب الحكومات والبلديات أن تشجع شركات البناء على إقامة المساكن الصحية فى الأحياء العمالية ... وأنني اعتقد أنه قد أن الأوان لوضع سياسية ثابتة لتجديد المساكن القذرة وهدم الخرابات المنتشرة فى الأحياء العمالية، وأن

يخصص لها مبلغ ثابت فى كل سنة من الميزانية فالمساكن الصحية ضرورية لا غني عنها لرقي الطبقات.

* تساهم الحكومة مع المصانع والنقابات فى إنشاء مرافق صحية ورياضية خاصة أو مشتركة بين عدة مصانع فى الأحياء الصناعية.

* تسعي الحكومة لدي شركات النقل لتخفيض الأجور فى أوقات العمل صباحا كما هو متبع فى البلاد الأوربية.

* أن تشجيع الحكومات للنقابات على إدخال النظام التعاوني فى مشتري حاجات العمال بتخفيض أثمان المواد الضرورية ومحاربة جشع التجار الطامعين.

مذكرة مندوب العمال فى لجنة الغزل والنسيج.

قدم عبد الفتاح محمد حسين مندوب العمال فى اللجنة الفرعية للغزل والنسيج مذكرة للجنة ردا على المذكرة التى تقدم بها مندوب أصحاب الأعمال، بدأها بملحمة عن تاريخ صناعة الغزل والنسيج فى مصر وأهميتها للاقتصاد المصري، ثم تحدث عن تجديد تلك الصناعة من سنة ١٩٢٧ عندما تم إنشاء مصنع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وتحدث عن مشكلة استخدام المصريين فى تلك الصناعة

بجوار الفنيين والأجانب وتطور القوانين والأجور أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وأفرد فى نهاية المذكرة جزءا خاصا بالرد على مذكرة مندوب أصحاب الأعمال بندا بندا والتى أوردت نصها فيما سبق.

ولعدم الإطالة فأنني اكتفي هنا بذكر نص ما جاء فى مذكرة مندوب العمال ردا على البند السابع من مذكرة مندوب أصحاب الأعمال فى لجنة الغزل والنسيج والخاص بمطالب نقابات العمال، ونظرا لأن هذه المطالب وتحركات العمال من أجل المطالبة بها ولتحقيقها وقررت قيادتهم النقابية العامة المتمثلة فى مؤتمر نقابات عمال القطر المصري والإضراب العام بعد أن ما طلت الحكومة فى تحقيق تلك المطالب، ولأن تشكيل الحكومة للجنة العليا نفسه كان مناورة خبيثة لتمييع المزاج الكفاحي والصدامى للعمال، وقد ورد ذلك الرد على الوجه التالي بالنص.

مطالب نقابات العمال: الأربعين ساعة

لسنا وحدنا الذين طالبنا بالأربعين ساعة في الأسبوع، ـ أنما هو مطلب للاتحاد العالمي للنقابات الذى مثل فيه العمال المصريون، وقد نفذ هذا النظام فعلا فى انجلترا وفرنسا،

ونحن نعلم أنه مطلب عادل وهو فى صالح أصحاب الأعمال كما هو فى صالح العمال.. ومن الغريب القول بان الغرض من هذا المطلب غير واضح، بينما يأتي فى المذكرة بعد ذلك مباشرة الأثر الإيجابي المتمثل فى اتساع أبواب العمل لعمال جدد ومع هذا فأن فى مذكرة حماد بك الموافقة على المبدأ على أن ينفذ على مراحل لا طفرة واحدة، ونحن من جهتنا ورغم خطورة صناعة الغزل والنسيج نوافق مبدئيا على خمس وأربعين ساعة أسبوعيا لكي تكون خلال الورديات نصف ساعة لراحة العمال وطعامهم، ولراحة الآلات والموتورات، وذلك كخطوة أولي للتدريج نحو الأربعين ساعة... كما أننا نطالب بما يكفل عدم تهاون أصحاب الأعمال فى تنفيذ ذلك.. أما عن الأجر فأنه لا سبيل إلى مساسه ولنرجع من جديد إلى ما ذكر فى أول المذكرة (مذكرة مندوب أصحاب الأعمال) من وجوب كفاية الحد الأدنى للأجر لعامل متزوج، وكيف تقبل المساس بالأجر وهو غير كاف، وعدم الكفاية هي التى تدفع العامل إلى الاشتغال ساعات إضافية مرهقة لكي يزيد كسبه، وهل من الإنسانية أن نستغل اضطرار العامل إلى زيادة أجره فنرهقه

بساعات إضافية بدلا من أن نرفع أجره ليكفي ضروراته، ومن الغريب أن تقترح المذكرة إجابة على هذا المطلب أن تعطي المصانع مهملة لا تتعدي ثلاث سنوات لتنفيذ قانون صدر منذ سنة ١٩٣٥، أفلا يكفي هذا اعترافا بأن أصحاب الأعمال لا يقيمون وزناً للقوانين ، وليس هناك من رقيب على تنفيذها ... أما نظام الثماني والأربعين ساعة والذى تلف المذكرة حوله لتقنعنا به، فأننا نعلم أنه لا يصح إلا للورديات الثلاث، ومع هذا فإننا نطالب بالخمس والأربعين ساعة أسبوعيا كخطوة ولا دخل لنا بالورديات ونظامها، فهذا متروك للمصانع لتنظيمه.

الكادر:

أما تطبيق نظام الكادر فأن مقدموه لا يتجاهلون النظام الفعلي للأجور فى العالم، ولكنهم طالبوا بهذا بعد البحث والدرس العميق ويكفينا فى ذلك ما ذكرته المذكرة سابقا من وجوب ربط الأجور بمستوي الأجور العالمية، وربطها كذلك بتقلبات الأرقام القياسية لغلاء المعيشة وإذا كان هذا هو الرأي الذى ورد فى المذكرة، فهل يعتبر تجاهلا أن تربط الأجور بمثيلاتها فى نفس القطر؟ أما أن الحكومة إيرادها ثابت من

الضرائب فهذا صحيح، ولكنه كذلك غير قابل للزيادة بينما الباب مفتوح أمام الشركات لزيادة أرباحها وإيرادها، وهذا ما يجعلنا أكفأ من الحكومة على تحمل الأعباء المالية، أما الإفلاس فإنه يرجع كله إلى نظام الشركة وإدارتها، ولم نسمع فى أي بلد من بلدان العالم أن أجور العمال كانت سببا فى الإفلاس مهما زادت، وعلى هذا فليس فيما ذكر هذا البند ما يستحق أن يكون دليلا يستحق الرد.

الراحة الأسبوعية

* لقد أتعبتنا المذكرة باستدلالها فى كل بند على تقرير مكتب العمل الدولي فى سنة ١٩٣٧، متجاهلة الفرق الشاسع بين صناعة النسيج خصوصا فى ذلك الوقت وبينها الآن، ولعل من الواجب أن نبين الفروق الآن حتى لا تكون فى حاجة إلى الرد على ما يستند على ذلك التقرير بعد ذلك .. كان عدد عمال النسيج فى شهر يونيو ١٩٤٢ وهو ٤٨٤٥٨ عاملاً، ارتفع إلى ٣٠٩٤٨٠ فى يوليو ١٩٤٤، وكان إنتاج النسيج فى مصر فى سنة ١٩٣٧ هو ٦٦٥٠٠ متر مربع فارتفع إلى ٢٠٠٠٠٠ متر بينما كان الوارد من الأقمشة فى ١٩٣٧ هو ١٦٩,٥٢٢,١٧٨ كيلو هبط فى ١٩٤١ إلى ٦٦,٩٦٠,٠٧٣

كيلو، فكيف نقارن حالة العمال والصناعة فى ١٩٣٧ لتطبيق فى سنة ١٩٤٦ مع هذا الفارق العظيم، ومع هذا فلا دليل على عدم أحقية العامل فى أجر الراحة الأسبوعية، إلا أنه تخفيفا لعبء المصروفات التى يتكبدها العامل أثناءها، ونحن لم نطلب ما لاحظه المشرع عند تقرير أجر الإجازة السنوية كاملا، ونحن لم نطلب إلا التوسع فيما اقتنع المشرع بوجوبه.

طالبنا ومازلنا نطالب بإصدار قانون عقد العمل المشترك لما فيه من الفائدة للعامل وصاحب العمل، ولكن الذى استلفت نظرنا هو القول بان العمال يتنكرون للاتفاقات وهذا خلاف الحقيقة، ولدينا من الأدلة الكثير على أن أصحاب الأعمال هم الذين لا يحترمون الاتفاقات، بل وحتى أحكام لجان التوفيق المكونة قديما بأمر عسكري وحاليا بمرسوم بقانون لا ينفذ والفصل هو نصيب العامل الذى يطالب بتنفيذها، ويكفي فى ذلك أن مصنع القاهرة الآن نقض حكما للجنة التوفيق بينهم خاصاً بالأجور، وأنقص الأجور إلى نحو النصف.. أما شروط الجزاء فإنها لا تنفذ إلا على العمال، فبينما نرى قانون الإضراب ينفذ على العمال كاملا، ترى نفس القانون وفيما يتعلق بفصل العمال وإقفال المصانع غير قابل للتنفيذ

العملي، ولعل فيما حدث فى مصانع النسيج بشبرا الخيمة ما يكفي ، فنحن نطالب أيضا بشرط الجزاء، ولكننا نطالب كذلك أن يكون العامل وصاحب العمل أمام القانون سواء كما نص على ذلك الدستور المصري.

إننا نكتفي الآن بما ذكرناه عن تحديد ساعات العمل على أن يرجع فى الصناعات الضارة بالصحة إلى النظام المتبع فى نفس الصناعات فى العالم، أما فصل العامل وخصوصا بعد انقضاء المدة التى حددها القانون للاختبار فهنا نطالب بالحماية منه لأنه تعسف لا مبرر له، أما القول بأن ذلك يخالف مبدأ من مبادئ الدستور فلا أساس له، إذ أن العامل ليس ملكا لصاحب العمل يتصرف فيه كيف يشاء حتى يعتبر الحد من ذلك تدخلا فى الحرية الشخصية، ولكن الدستور كفل للعامل وصاحب العمل الحرية الشخصية ، فكلاهما فى نظر الدستور مواطن له ما لكل مصري وعليه ما على كل مصري ، ثم هل إذا أراد صاحب العمل قتل العامل ومنع من ذلك، أيعتبر ذلك اعتداء على حريته الشخصية؟ إن الفصل من العمل هو قلت أصغر، ولهذا فنحن نطالب بالقانون الذى يحمينا من هذا ، أما اقناع صاحب العمل عن طريق النقابة

بخطأ تصرفه فهذا ما لا نتيجة فيه ولدينا الأدلة الكثيرة، ففي فصل عطية أفندي رضوان وعطا الله أفندي السيد من شركة سباهي الصناعية، ومحمد أفندي جمال الدين من مصنع النصر رقم ٣ وعبد الحميد أفندي سيد من مصنع النصر رقم (١) ومرسي عبد الحميد أفندي من مصنع موريس ،وكلهم أعضاء فى النقابة التى أتشرف برئاستها، وما بذلته النقابة من أيفاد مندوبين للتفاهم مع أصحاب العمل، وما لاقاه المندوبون من أصحاب الأعمال، إن كل ذلك مما يوجب المطالبة بضمان عدم الفصل بعد مضي فترة الاختبار التى حددها القانون.

* لم يقو أحد على إنكار ما فى التأمين الاجتماعي من فائدة، ومع هذا فأنه لم يتقدم نحو التنفيذ وأننا نطالب بسرعة تنفيذه راجين ألا يكون للعقبات المالية سببا فى محاربة الحكومة وأصحاب الأعمال له، بعد أن اقتنع الجميع بوجوبه ولزومه لإيجاد شىء من الاستقرار فى حياتنا نحن فى اشد الحاجة إليه.

* أما عيد أول مايو فليس فى منحة للعمال إلا الخوف من أن تتحمل الصناعة أجره، ثم أنه ليس تقليداً لا نفع فيه ، بل إنه

فعلا عيد عالمي للعمال تمتع الكل به واحتفلوا به، بل إن الاتحاد العالمي للنقابات أرسل إلى عمال العالم فى مناسبته محتفلا ومطالبا بالاحتفال به، أما أجره فليس تضخيما أن يدفع، وأننا نطالب ببيان الجموع المتضخمة من الأجازات الرسمية فى الأعياد التى أشارت إليها المذكرة (مذكرة مندوب أصحاب الأعمال) والتى نحن نعلم إنها لا تتعدى أصابع اليدين فى العالم كله.

* بهذا نكون قد أبدينا ملاحظاتنا على المذكرة حتى البند الثالث عشر أما بقيتها وهو القسم الخاص بالاقتراحات لتحسين حال الصناعة والعمال، فإننا نكتفي بما سنذكره بعد من آراء لنا فى ذلك للاقتصاد فى الوقت وعدم التكرار.

المقترحات:

بعد ما أوضحنا فى مذكرتنا هذه المتواضعة من آراء نعتقد أنها تختلج فى صدور كل عامل نسيج فى القطر المصري، نرى من واجبنا أن نبين رأينا كذلك فى المسالة المعروضة، وأن نقترح الحلول التى نعتقد أنها تعود على الصناعة وعلى العمال بالخير.

ساعات العمل:

لقد دلت تجاربنا خلال الأربعة عشر عاما الماضية على أن إنتاج العامل مرتبط بصحته وساعات عمله، فكلما قلت ساعات العمل زادت نسبة الإنتاج حتى كثيرا ما يثبت أن إنتاج العامل فى أثنتي عشرة ساعة لا يزيد على إنتاجه هو نفسه بعينه فى عشر ساعات، بل قد يقل عنه، فضلا عما يتحمله المصنع فى الساعات الزائدة من نفقات الكهرباء والأجور وغيرها، ثم هناك أمر هام جدا وهو فتح أبواب العمل للعاطلين، ولما كان العمال فى إنجلترا يشتعلون أربعين ساعة وكذلك فى فرنسا، أما فر أمريكا فأنهم يشتغلون أربعا وأربعين ساعة لكنهم يطالبون الآن بتخفيضها إلى أربعين .. لكل ما تقدم نرى أننا فى منتهى الاعتدال عندما نطالب بان تكون ساعات العمل فى اليوم ثماني ساعات منها نصف ساعة للراحة،أي سبع ساعات ونصف عمل ،أما عمال الصناعات الكيماوية فترجع معاملتهم إلى ما هو متبع مع زملائهم فى العالم (اتفاقية مكتب العمل الدولي فى ١٩٣٧)

الأجور:

إن أجر العامل مرتبط ارتباطا مباشرا بإنتاجه من حيث الكثرة والجودة، فكلما زاد أجر العامل واستطاع أن يعطي

نفسه الغذاء والملبس والمسكن الكفيل بالمحافظة على صحته، كلما خفف ذلك عنه وساعد على قدرته الإنتاجية، وقد اتفق الجميع على أن يكون الحد الأدنى للأجر كفيلا بعيش عامل متزوج، كما أنه يجب أن يرتبط الأجر بالأجر العالمي لعمال المهنة، ولذا وبعد ما أوضحنا من قبل من مذكرات، وبناء على البيانات التى وردت فى مذكرة عبد الرحمن حمادة بك، فأننا نطالب أن يكون الحد الأدنى للأجور كالآتي، على أن يوضع نظام خاص بالعلاوات الدورية والاجتماعية.

* عمال الأعمال المتنوعة من عتالين وزياتين وخلافه ١٧ قرشا (سبعة عشر قرشا فى اليوم) وعمال التحضيرات ٢٠ قرشا (عشرين قرشا) على أن يرتفع إلى مستوى عمال النسيج فى ظرف عامين وذلك لضامن بقائهم فى مهنتهم مع مراعاة السن عند تحديد الأجر.

* لعمال الصباغة ٣٠ (ثلاثين قرشا) ولعمال اللقي ٤٠ (أربعين قرشا).

* لعمال السدي ٦٠ (ستين قرشا) ولعمال الغزل ٣٠ (ثلاثين قرشا).

* لاحتياطي النسيج ٣٠(ثلاثين قرشا) ولإنتاج النسيج ٤٥ خمسة وأربعين قرشا.

كل ذلك على أن ترتفع هذه النسب إلى أن تصل إلى المستوى العالمي المستخلص من أرقام مذكرة حمادة بك وهى ٤٦ قرشا للغزل، و٥١ قرشا للنسيج، أما المصانع التى يقل الآن مستواها كثيراً عن هذا الحد فإننا نطالبها بنظام ثابت لرفع هذه الأجور إلى الحد الأدنى العالمي فى ظرف عامين مع الاحتفاظ بالحق فيما يجد من زيادة، أما أجور المساعدين والميكانيكيين فلا تقل عن خمسين قرشا ورؤساء الصالات عشرين جنيها شهريا على أن يرتبط كل ذلك بالأرقام القياسية لأسعار المعيشة.

تكوين العمال:

أما تكوين العمال فإننا إلحاقا بمذكراتنا فى هذا الموضوع من قبل والتى قدمناها إلى الجهات المختصة فإننا نقترح الآتي:

١١. يقضى العامل عند أول التحاقه بالمصنع فترة تدريب عملي مع دراسة نظرية قدرها ستة شهور على أن يكون ذلك تحت إشراف المنظمات النقابية.

١٢. يجب أن يقوم بهذه الدراسات للعمال أخصائيون فنيون.

١٣. دفع أجر كامل عن مدة التدريب.
١٤. إلغاء عقود الأجانب الذين يشتغلون بالمصنع والذن اخذوا يزدادون باشتغال من كانوا معتقلين منهم إبان الحرب محل المصريين.
١٥. رفع أجور عمال الغزل والتحضيرات حتي يتناسب مع أجور عمال النسيج على اختلاف درجاتهم لضمان تخصص هؤلاء العمال فى مهنهم.
١٦. ضمان عدم الفصل إلا لأسباب مخلة بالشرف لما فى ذلك من الأثر حين يشعر العامل بالاستتباب ليتفرغ لتحسين عمله، من حيث الجودة زيادة الإنتاج.

الناحية الاجتماعية:

نود فى الحالة هذه انه توجد رباط يشعر العامل بما يوجب عليه المحافظة على العمل والاجتهاد فى زيادة أرباح المصنع، ولقد لاحظت ذلك بعض الشركات فمنحت عملها ما أسمته مكافآت تدفع للعامل كل عام بعد الجرد السنوي بنسبة نقترح أن تكون ٥% بحيث لا تقل عن أجر ثلاثة أسابيع فى العام لعمال اليومية والإنتاج وشهرين لعامل الشهر، وبهذا

يشعر العامل أنه كلما زاد الإنتاج وخفت التكاليف عاد ذلك عليه بالربح ولا يخفي ما فى ذلك من الأثر الطيب.

١. لضمان تغذية العمال تغذية تكفي للمحافظة على صحتهم، نقترح أن يلزم كل مصنع بتقديم وجبة صحية كاملة لعماله، على أن يتحمل العامل نصف تكاليف الوجبة وصاحب العمل النصف، وقد نفذت ذلك فعلا بعض الشركات.

٢. العناية بالمساكن وإنشائها فى المناطق الصناعية المزدحمة على أن تساهم فيها الحكومة والشركات مع تزويدها بكافة لوازم الحياة ، وأن يكون أجر المساكن مناسباً غير مرهق.

٣. تعميم صرف الأقمشة للعمال من إنتاجهم بسعر الجملة بما يعادل أربعين مترا فى العام على دفعتين.

٤. تعليم العمال الأميين فى مدرسة تنشأ بالمصنع.

٥. تعليم أبناء العمال بالمجان فى جميع مراحل التعليم.

٦. العناية بالناحية الصحية من حيث تحمل المصنع لمصاريف العلاج وثمن الدواء مع ملاحظة الشروط الصحية فى دورة المياه والحمامات وفى داخل العنابر.

٧. تخفيض أجور النقل فى مواعيد العمل صباحا ومساء مع تسهيل المواصلات للمصانع البعيدة عن المساكن.

٨. إنشاء النوادي الرياضية والساحات الشعبية وتشجيعها وعمل المباريات بين المناطق بعضها مع بعض .

٩. جعل الحد الأدنى لأيام الإجازات المرضية ثلاثة شهور للأمراض العادية وستة شهور لمرض الصدر لكثرة إصابات عمال النسيج به ولخطورة الصناعة.

١٠. سرعة إصدار القوانين العمالية وفى مقدمتها عقد العمال المشترك والتأمين ضد البطالة والشيخوخة والمرض وتحديد ساعات العمل فى الصناعة أسوة بالتجارة.

خاتمة

اعتقد أني بهذا قد قمت ببعض الواجب على نحو وطني ونحو الصناعة التى نعمل جميعا على نموها تركزيها، نحو العمال الذين انتدبت لأنوب عنهم فى اللجنة التى نأمل أن يكون لعمالها ما ترجوا من نتيجة والله نرجو أن يوافقنا جميعا لما فيه الخير والسداد.

(عبد الفتاح محمد حسين) عضو اللجنة العليا لمشاكل العمال

وعضو اللجنة الفرعية للنسيج

وأخيرا..

فأنه بهذه العبارات اختتم عبد الفتاح محمد حسين ممثل عمال الغزل والنسيج فى اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة الوزارية العليا التى كونتها الحكومة فى ١٩٤٦ لبحث مطالب العمال ولمواجهة المد الكفاحي الصاعد فى صفوف جماهير الطبقة العاملة المصرية بقيادتها نقاباتها المستقلة الحرة الديمقراطية وقيادة مؤتمر نقابات عمال القطر المصري الذى كونه العمال ليقوم بمهام الاتحاد العام لنقابات العمال الذى

منع قانون الاعتراف بالنقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ تكوينه، وبعد أن تصاعدت الموجهة بين العمال وأصحاب الأعمال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذا كان أصحاب الأعمال يعملون على تخفيض أجور العمال وسحب ما حصلوا عليه أثناء الحب بكفاحاتهم وتضحياتهم أجور العمال وسحب ما حصلوا علهي أثناء الحرب بكفاحتاتهم وتضحياتهم من حقوق، بينما كان العمال فى نفس الوقت يعملون من أجل المطالبة بزيادة أجورهم ودخولهم لمواجهة موجة ارتفاع أسعار ضرورات المعيشة، وأيضا لمواجهة البطالة التى زادت بنسبة كبيرة بعد تسريح العمال الذين كانوا يعملون فى روض ومعسكرات الجيوش الإنجليزية والأمريكية أثناء الحرب والتى زاد من خطورتها اتجاه بعض أصحاب المصانع إلى غلقها أو تكثيف العمالة بحيث يقوم العامل الواحد بعمل عاملين أو أكثر.

وإذا كانت بعض طوائف العمال قد وثقت فى اللجنة وما أعلنته الحكومة عن أهدافها، وخاصة بعد أن أخذت اللجان ا لفرعية تنتقل إلى المواقع العمالية زاعمة دراسة المشاكل على الطبيعة لوضع الحلول التى تحقق مطالب العمال،

وبالفعل فقد ورد فى تقارير تلك اللجان كثير من المعلومات المأخوذة من الواقع عن أحوال العمال أو أجورهم ومعاملاتهم فى كثير من المواقع، مما يعتبر ذخيرة يمكن الاعتماد عليها لمعرفة ظروف بعض فئات العمال فى تلك الفترة، ومع مرور الوقت الذى أدي إلى موت اللجنة العليا ولجانها الفرعية دون أن يشعر بها أحد إلا من خططوا لذلك، فإن بعض فئات العمال الذين وثقوا فى قيام اللجنة بمنحهم كل الأسلحة بصفة مستمرة من اجل الحصول على الحقوق، وبذلك تحقق الهدف الأساسي الذي أرادت الحكومة وأصحاب الأعمال تحقيقه من وراء تشكل اللجنة العليا ولجانها الفرعية، إلا أن عمال الغزل والنسيج وفى جميع المناطق التى وجدت بها تكتلات لهؤلاء العمال قد استمروا فى استخدام وسائلهم الكفاحية بكافة أسلحتها وخاصة الإضرابات والاعتصامات والمسيرات السلمية وتقديم المذكرات بالمطالب إلى أصحاب الأعمال والجهات الحكومة المتخصصة والصحف التى نشرت عنها الكثير في مواجهة محاولات أصحاب الأعمال لخفض الأجور وفى نفس الوقت كان العمال يطالبون بزيادة الأجور لمواجهة الارتفاع الكبير فى أسعار ضرورات

المعيشة، بل وقام بعض أصحاب النسيج بغلقها نظرا للكساد الشديد الذى تعرضت له تلك الصناعة فى تلك الفترة نظرا لسيل الأقمشة والمنسوجات التى تدفقت على مصر من الخارج بعد فتح طرق الاستيراد وكذلك لوقف إنتاج الأقمشة التى كانت تورد للجيوش الإنجليزية والأمريكية أثناء الحرب، ومع تصاعد وصلابة كفاحات عمال النسيج التى عجزت الحكومة وأصحاب الأعمال عن إيقافها قررت الحكومة فى أكتوبر ١٩٤٧ تشكيل لجنة وزارية عليا لبحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج وحددت لها مدة شهر لإنجاز مهمتها ولأهمية هذه اللجنة الأخيرة كخبرة فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية فسوف أفرد لها بحثا خاصا لأنها انتهت إلى ما انتهت إليه اللجنة التى سبقتها أي انتهت إلى لا شىء.

وإذا كانت الحكومة قد استخدمت سلاح تشكيل اللجان التى تنتهي إلى لا شىء فى مواجهة المد الكفاحي العمالي لتحقيق هبوطه التدريجي، إذا كان العمال قد لدغوا من جحر تشكيل اللجان أكثر من مرة، فأن من واجبهم ألا يتركوا أنفسهم للدغة جديدة، وألا يوقفوا عملياتهم الكفاحية إلا بعد أن يتم وبصورة كاملة تحقيق المطالبة التى بدأ استخدام الوسائل

الكفاحية من اجل تحقيقها، فالانتفاع بخبرة الماضي يوفر الكثير من الجهد والتضحيات ... والى الأمام.

اللجنة الوزارية لبحث مطالبة عمال النسيج

١٩٤٧

أمام اشتداد عملية الصراع بين عمال النسيج من جهة وأصحاب مصانع وشركات النسيج فى القطر المصري كله من جهة أخري، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ أصحاب مصانع وشركات النسيج فى العمل على وقف المد الصاعد للحركة الكفاحية لعمال النسيج ثم الانتكاس بها حيث يستطيعون سحب كل أو غالبية ما حصل عليه العمال من حقوق. وكان أوضح مثال على ذلك وهو محاولة تخفيض الأجور إلى النصف عن طريق تشغيل النساج على نولين بدلا من نول واحد وتشغيل عامل الغزل على وجهين بدلا من وجه واحد وبنفس الأجر مع التخلص من العمال ذوي الأجور المرتفعة وتعيين آخريين بلاد منهم بأجور أقل... أما العمال فكانوا فى المقابل يقاتلون من أجل المحافظة على ما حصلوا عليه من حقوق ثم الكفاح من أجل الحصول على

حقوق أخري تمكنهم أولا من مواجهة الارتفاع المستمر فـى أسعار السلع الضرورية ثم تحسين حالتهم المادية والصـحية والثقافية ومن كافة النواحي.

ويكفي هنا أن أورد الجدول التالي الذي يبين الأرقام القياسية لكل من أسعار الجملة وأسعار التجزئة لنفقات المعيشة خلال عام ١٩٤٨ والتى وصلت إلى ٢٨١% وإذا قارنا ذلك بأعلى نسبة فى غلاء المعيشة أضيفت إلى الأجور فى نفس التاريخ والتى لم تزد على ١٥٠% لمن يقل أجره عن خمسة جنيهات شهرية ويعول ثلاثة أولاد فأكثر و ١١٢,٥% لمن يتـراوح أجره بين خمسة وعشرة جنيهات شـهريا. تجـد أن الأجـر الحقيقي قد انخفض بدرجة كبيرة وبالتـالي فـإن مسـتوي المعيشة قد انخفض أيضا.

(الأرقام القياسية لأسعار الجملة والتجزئة ونفقات المعيشة)

إذا كان يونيو – يوليو – أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠ إذا كانت ١٩١٤,١٣ = ١٠٠

المشهور	أسعار الجملة للغذاء فقط	أرادت التجزئة للغذاء فقط	نفقات المعيشة	أسعار التجزئة للغذاء فقط	نفقات المعيشة
يناير ١٩٤٨	٣١٨,٥	٢٩٩,٩	٢٨١,٢	٢٩٧,٧	٣٥٨,٩
فبراير ١٩٤٨	٣٢٨,٤	٢٩٨,١	٢٨١,٠	٢٩٥,١	٣٥٨,٨
مارس ١٩٤٨	٣٣٤,٧	٣٠٠,٩	٢٨٢,٧	٢٩٨,٦	٣٦١,٤
أبريل ١٩٤٨	٣٣٧,٠	٣٩٨,٤	٢٨١,٠	٢٩٦,٦	٣٦٠,٨
مايو ١٩٤٨	٣٣٧,٥	٣٩٧,٣	٢٨١,٣	٢٩٥,٨	٣٦٠,٤
يونيه ١٩٤٨	٣٣٦,٦	٢٩٧,٦	٢٨١,٤	٢٩٦,٥	٣٦٠,٧
يوليه ١٩٤٨	٣٣٧,٦	٢٩٤,٩	٢٨٠,٤	٢٩٣,٧	٣٥٩,٥
أغسطس ١٩٤٨	٣٣٠,٣	٢٩٤,٦	٢٨٠,٤	٢٩٤,٥	٣٥٨,٦
سبتمبر ١٩٤٨	٣٢٤,٥	٢٩٦,٦	٢٧٩,٧	٢٩٦,٨	٣٥٩,١
أكتوبر ١٩٤٨	٣٢١,١	٢٩٥,٥	٢٧٨,٩	٢٩٥,٩	٣٥٧,٢

(مصر الصناعية ديسمبر ١٩٤٨ ص ٤٥)

وأمام تصعيد كل من الطرفين لموقفه فى مواجهة الطرف الآخر قررت الحكومة تشكيل لجنة وزارية لبحث مطالب عمال النسيج ولعبة تشكيل اللجان لعبة قديمة تتم تحت شعار " إذا أردت أن تقتل موضوعا فأحله إلى لجنة وأخر تطبيق لهذا الشعار كان تشكيل اللجنة الوزارية العاليا لحث مطالب

العمال فى عام ١٩٤٦ والتى ماتت بسكتة النوم التدريجي بعد أن أدي تكوينها مهمته فى القضاء على حركة المد الصاعد التى كان يقودها مؤتمر نقابات عمال مصر وقد تحدثت بالتفصيل عن تلك اللجنة فى تميز هذا الجزء من المذكرات، كما أنني جمعت ما أمكنني الحصول عليه من محاضر وتقارير لجانها الفرعية وخاصة اللجنة الفرعية للغزل والنسيج ونشرتها فى كتاب باسم (محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال) ثم كتبت بحثا مستقلا عن تلك اللجنة.

وفى أكتوبر ١٩٤٧ وفى فترة اشتداد الصراع والعنف الذى ساد مناطق تركيز عما النسيج فى المحلة الكبرى والإسكندرية وشبرا الخيمة والقاهرة، قدمت وزارة الشئون الاجتماعية مذكرة لمجلس الوزراء بتشكيل لجنة وزارية لبحث مطالب عمال النسيج فقد دون غيرهم من عمال القطر المصري وحددت لها شهرا للانتهاء من عملها... وتشكلت اللجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة لبحث الأسس الفنية لأجور عمال النسيج. وأعلنت قرارها الذى تضمن ثلاثة أسس عامة هي:-

١- أن تكون مدة وردية العمل ٨ ساعات وإذا أشتغل المصنع ٩ ساعات تحتسب ساعة باجر أضافي عادي.

٢. استبعاد فكرة وضع كادر للعمال مع تحديد الأجر المناسب لكل عملية على حدة.

٣. تقسيم فئات العمال إلى عامل تحت التمرين وعامل مبتدئ وعامل أصيل [١].

٤. ولم يكن بمستغرب أن تتجاهل اللجنة المطلب الأساسي لعمال النسيج فى القطر المصري وهو عامل كادر يحدد أجورهم وتدرجها وفقا لنوع العمل ودرجة الكفاية الإنتاجية، لم يكن بمستغرب ذلك من لجنة تتكون من وزيرين هما وزير التجارة والصناعة ووزير الشئون الاجتماعية ثم ممثلين لأصحاب الأعمال ممن عرفوا بتطبيقهم للفكر الاقتصادي الخاص بتدعيم الرأسمالية وزيادة الأرباح والإنتاج وعلى رأسهم مسيو جاش ولطفي سباهي وهذا بالإضافة إلى أن اختيار ممثلي العمال فى الجنة من الذين يبتعدون بحكم تفكيرهم عن التطور الاجتماعي والعلمي فيحرصون على إرضاء أصحاب الأعمال حتى ولو كان هذا على حساب

([1]) صوت الأمة ١٤ /١٩٤٨/١ص(٣)

العمال ومن هؤلاء رؤساء نقابات المحلة الكبري وكفر الدوار وشركة الغزل الأهلية والأخير كان يقول دائما للعمال أنه " ابن واحد بيه" وهى البطاقة التى تخول له الجلوس على موائد البكوات والباشوات [٢]

ولم يكن ما يدور فى اجتماعات اللجنة ولا المشروع المقترح بعيدا عن التداول بين أوساط مئات الألوف من العمال فى جميع أنحاء القطر المصري الذين يتقون إلى عدالة تراعي فيها القواعد الاقتصادية والتوازن بين العمال ورأس المال والإنتاج ويتوقون إلى رعاية متساوية تماما مع رعاية الآلات إن لم تكن تزيد، وهم يذكرون أصحاب الأعمال بان أرباح صناعات الغزل والنسيج قد قفزت إلى نسبة لا تضارعها أية صناعة فى البلاد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الحكومة وأصحاب الأعمال استطاعوا إيجاد انقسام بين ممثلي عمال النسيج فى اللجنة فبرز تباين فى الأجور التى تقدم بها كل منهم كأساس للمناقشة فى اللجنة، بينما اتفق جميع ممثلي أصحاب الأعمال على رأي واحد، ومن الغريب أن يحرص أصحاب الأعمال على أن تثبت مختلف آراء

العمال بالنسبة للأجور، فكانت الاقتراحات بالنسبة للأجر اليومي عن ثماني ساعات عمل بالقرش كالآتي"٣"

أصحاب الرأي	عامل تحت التمرين	عال مبتدئ	عامل متمرن
أصحاب الأعمال بالإجماع	١٠	١٥	٢٠
رئيس نقابة الغزل الأهلية بالإسكندرية	٢٣	٣٤,٥	٤٦
مندوب آخر من شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية	٢٥	٥٢,٥	٧٠
رئيس نقابة عمال شبرا الخيمة	٣٠	٤٥	٦٠
رئيس نقابة عمال كفر الدوار	١٥	٢٢,٥	٣٠
رئيس نقابة عمال المحلة الكبرى	١٨	٢٤	٢٦

وعندما سئل أحد ممثلي العمال فى اللجنة وهو ما على فرغلي أحمد من عمال النسيج بمحرم بك بالإسكندرية عن الخلاف بين ممثلي العمال حول الأجور قال إن ذلك بسبب عناصر داخيلة لا تمت إلى العمال بصلة رغم وجودهم كممثلين للعمال ثم إن هذا الخلاف قد أظهر حق العمال عند أصحاب الأعمال .. ومن مطالعة الجدول السابق نجد أن أقل الأجور تقدم.

بها رئيسا نقابتي شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار وهما النقابتان اللتان كان عمالهما دائمي

المطالبة بإصرار على تغيير مجالس إدارتها لخضوعها الكامل لإدارة الشركة وعدم تمثيلها للعمال بينما كانت الأجور التى تقدم بها ممثلو نقابتي عمال شبرا الخيمة وشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية هي أعلى الأجور، وهما المنطقتان اللتان لم يتوقف كفاهما وإضرابا تهما رغم القسوة التى واجهت بها الحكومة عمال المنطقتين والفارق كبير بين الحدين إذ أن الأعلى يقرب من ضعف الأدنى ولقد أدي انقسام العمال داخل اللجنة إلى استبعاد فكرة وضع كادر للعمال يحدد أجر كل عملية على حدة رغم أن لجنة التحكم فى قضية عمال شركة السكر كانت قد وافقت قبل ذلك بأسبوع على كادر للعمال.

ومع استمرار الحركة الكفاحية بين عمال النسيج حتى بعد الإعلان عن تشكيل اللجنة، وبروز مشكلة الأجور كمشكلة عامة إلى درجة إثارتها فى مجلس النواب، مما أدي إلى أن يقف وزير التجارة والصناعة ورئيس اللجنة الوزارية لبحث مشاكل عمال النسيج ليلقي بيانا فى المجلس أعلن فيه ما انتهت إليه اللجنة فى تقريرها – هو ما رفضته جماهير عمال النسيج واحتجت جماعيا عليه.

تقرير اللجنة:

ولما كان تقرير اللجنة مخيبا لآمال جميع عمال النسيج فى القطر المصري، وما كاد يذاع تصريح وزير التجارة والصناعة حتى أخذت الحكومة فى الاستعداد لمواجهة تحركات العمال. فأرسلت قوات كبيرة من الجيش والبوليس لمحاصرة منطقة بهتيم وشبرا الخيمة، واتخذت الاحتياطيات لتأجيل انتخابات نقابة عمال المحلة الكبرى. ولكن ذلك لم يوقف تحركات العمال فقد أضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية وبعض المصانع فى القاهرة وشبرا الخيمة ولم يعودوا للعمل إلا بعد أن أكد المسئولون أن ما نشر فى الصحف عن احتمال تخفيض الأجور الكبيرة فى النسيج طبقا للمشروع الذى قدمته الحكومة إلى اللجنة الوزارية (٤) غير صحيح وقد صرح وكيل وزارة الشئون الاجتماعية وقتئذ بأن العامل المصري مسكين حقا وأن حالته تستصرخ ضمير الناس فى أن يمنحوه الفرصة ليثبت قدرته وكفاءته. وبالإضافة لذلك فقد تقدم عمال النسيج بالقاهرة وشبرا الخيمة باستنكار لقرارات اللجنة موقعا عليه من ستة آلاف عامل ومعه مذكرة مرفوعة للمسئولين فى وزارة الشئون

الاجتماعية ورئيس الوزراء ومدير الأمن العام والنائب العام وقد استعرضت المذكرة الأخطاء التى وقعت فيها اللجنة الوزارية العليا لتحديد الأجور إذا قسمت العمال إلى ثلاث فئات مبتدئين ونصف متمرنين وأصلاء، وقال العمال فى مذكراتهم إن قرارات اللجنة مجحفة بمصالح العمال ومضيعة لآمالهم لأن معظمهم سيتناولون أجر أقل من الذي يتناولونه الآن، وهذا فى الوقت الذي تزايد فيه أسعار ضروريات المعيشة بل واختفت من الأسواق، وإن مرجع الخطأ فى أن اللجنة كانت بعيدة عن دفاع العمال ولم تكن نيه الحكومة متجهة فعلا إلى تلافي المآسي التى يرزح تحتها العمال. وفى نفس الوقت نشرت الصحف بيانا من عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يعلنون فيه أن تصريح وزير التجارة والصناعة ورئيس اللجنة فى مجلس النواب عن تحديد أجور عمال الغزل والنسيج كانت أقل مما يحصلون عليه الآن من الأجور ويتساءلون أهو ينصفهم أم يعمل لأنصاف أصحاب الأعمال، لأنه بهذه الأجور قد حقق أكثر مما كان ينتظره أصحاب الأعمال وقد أضرب عمال هذه الشركة احتجاجا على المشروع الوزاري المقترح لأجور عمال الغزل والنسيج

فى القطر المصري، ثم عادوا إلى العمل فى ١٩٤٨ فى شهر يناير.

وانتهت اللجنة إلى ما انتهت إليه اللجنة العليا العامة فى ١٩٤٦ إذ ماتت بالنوم التدريجي ولكن مشاكل عمال النسيج وحركتهم الكفاحية لم تمت وبذلك لم تحقق اللجنة كل ما أرادت الحكومة تحقيقه من تشكيلها، وليس أدل على ذلك من أن اللجنة قد بدأت فى الموت من يناير ١٩٤٨ [٩] بينما نجد أن عملية المطالبات بالحقوق والاضرابات قد استمرت فى شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن بشبرا الخيمة ومصنع شوشة بالقاهرة حيث توقف العمال واعتصموا داخل المصنع وأضرب سبعة منهم عن الطعام بسبب صدور أمر النيابة بالقبض على زملائهم ووقف أربعة منهم وامتنع فى نفس اليوم عدد كبير من عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية عن العمل واعتصموا بالمصنع [١٠] وبذلك تواصل الكفاح الذى سبق تكوين اللجنة بل ودفع الحكومة إلى تكوينها والذى عبر عنه بيان عمال شبرا الخيمة الذى جاء به [١١] (نحن عمال مصنع شركة مصر العليا للغزل والنسيج نحتج

([1]) مجلة الجماهير ١٩٤٧/٥/١٩ ص (١١).

على تصرفات رجال البوليس والإدارة لإلقائهم القبض على الزملاء: ربيع زهرة – مصطفي محمد – عبد المقصود أبو زيد – عصمت مهني – عبد الغفار سلام – على خليل – عبد الرحمن رضوان – بدون مبرر قانوني ولا سند دستوري ولا ذنب ارتكبوه سوي دفاعهم المجيد وجهادهم المتواصل من أجل تحقيق مطالب زملائهم العمال فى مصانعهم فكان جزاؤهم الفصل من العمل عدة مرات رغم تنبيه النيابة على رجال البوليس والإدارة بعدم التعرض لهؤلاء الزملاء المجاهدين، والآن وقد القي البوليس القبض عليهم من يوم ٣٠ يوليو ولم يقدموا للنيابة بأي تهمة فإننا نعرض المسألة على مشهد الرأي العام ليرى كيف تعامل الحكومة الشعب المصري فى ظل الدستور).

ولقد تنبه العمال منذ البداية إلى محاولات تفريق صفوف العمال بدعوى أن قيادتهم مجموعة يسارية متطرفة وأخري معتدلة وأن القلة المنحرفة من العناصر اليسارية هي التى تدعو إلى الإضرابات ناسيين أو متناسين أن الواقع المر الذى يعيشه العمال هو العامل الرئيسي لتحركاتهم وقد سارعت اللجنة العامة لعمال الغزل والنسيج بشبرا الخيمة والتى قامت

محل النقابة العامة بعد حلها بإصدار بيان ردا على افتراءات الحكومة وأصحاب الأعمال جاء به.(١٢)

وفى الوقت الذى تحققت فيه وحدة عمال شبرا الخيمة، وبعد كفاح عنيف ضد محاولات التفرقة ومؤامرات الإرهاب التى بدأها صدقي فى العام الماضي، وفى الوقت الذى تحققت فيه هذه الوحدة ممثلة فى لجنة مندوبي العمال التى انتخبتها جموعهم انتخاباً حرا ديمقراطيا للوقوف ضد كل ما يهدد حياة العمال وحقوقهم وأهدافهم.

فى هذا الوقت طلعت علينا مجلة الأسبوع فى عددها الصادر يوم ١٩٤٧/٥/١٩ بمقال يهدف فى مجموعه إلى تفرقه صوف العمال وإثارة الخلافات والحزازات بينهم وتضليل الرأي العام حول موقف أصحاب المصانع تجاه العمال، فهي تدعي بوجود زعامتين فى شبرا الخيمة إحداهما يسارية متطرفة والأخرى معتدلة، ونشرت صورة لأحد العمال أسمته زعيم الشعبة اليسارية المتطرفة وأخري لمن أسمته أيضا أحد الزعماء المعتدلين، واللجنة تعلن أن عمال شبرا الخيمة وحدة واحدة ملتفون حول لجنة مندوبهم التى انتخبوها لتقود كفاحهم فى سبيل مطالبهم، كما تعلن الجنة التى تتمتع

بثقة الجميع أن كل من يدعي زعامة العمال أو زعامة شعبة منهم إنما يعمل لتفريق صفوفهم فى سبيل أطماع شخصيته ولا يمثل إلا نفسه فقط.

وقد أوردت مجلة الأسبوع إحصائيات ومزاعم خاطئة تهدف إلى إشعار الرأي العام أن أصحاب المصانع يخسرون!!! وأن العمال يظلمون!!! متجاهلين الإضطهادات التى تقع على العمال والأرباح الطائلة التى يربحونها ومؤامرات الإرهاب والتشريد التى يلجأون إليها لإضعاف العمال وليس أدل على ذلك من موقف لطفى سباهى أحد أعضاء اتحاد الصناعات الذى أغلق جميع مصانعه بالقطر المصري ولم يعبأ بآلاف العمال الذين شردهم .. ولو لو الذى أغلق مصنعه بحجة نقله ولم ينقله للآن .. كما أغلق مصنع كافوري ... وحجة هؤلاء جميعا هي عدم تصريف المنتجات فى الوقت الذى يرزح فيه الشعب تحت وطأة الجوع والعري ... أن هذه الدعايات المغرضة لا تضر بمصلحة الطبقة العاملة فحسب، بل بمصلحة الشعب بأسره، ولهذا نكرر أن عمال شبرا الخيمة والقاهرة متيقظون لمثل هذه الدعايات السخيفة والمغرضة التى ترمي إلى النيل من وحدتهم وكفاحهم ضد الظلم

والطغيان وقد ذيل البيان بإمضاءات كل من أحمد إسماعيل – عبد الفتاح الفيومي – طه الدمراني – عصمت مهني – محمود عبد الحافظ – فوائد عبد المنعم – عبد المقصود أبو زيد، بينما كان هذا هو الوضع الكفاحي فى شبرا والقاهرة، ورغم كل محاولات الحكومة لتهدئة الحالة بألاعيبها والتى كان أهمها تشكيل اللجنة الوزارية لبحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج، فإن عمال الإسكندرية لم يلقوا السلاح بل ظلوا يصعدون من كفاحهم وليس أدل على .

ذلك من البيان الذى وجهه إليهم وزير الشئون الاجتماعية والذى جاء فى صدره بأنه موجه إلى عمال شركة الغزل بالإسكندرية وقد جاء به:-

(لقد استمر الإضراب عن العمل نحو أسبوعين لغاية الآن فحرموا أنفسهم من رزقهم فى هذه المدة كما حرموا بلادهم من ثمرة إنتاجهم، أني أتألم لذلك كل الألم، ويعز على أن أري العمال الذين أحبهم وأعطف عليهم وأقدر موقفهم يستقبلون العيد وهم فى غير سعة ترفه عنهم وعن أولادهم، أني لذلك وحرصا على مصالحهم التى اهتم بها كل الاهتمام واقدر موقفهم فى هذا النزاع القائم بينهم وبين الشركة أرى

أن يعودوا للعمل فورا على النظام الذى كان متبعا قبل الإضراب حتى تتفرغ اللجنة العليا التى شكلها مجلس الوزراء فى جلسته الأخيرة من بحث طالباتهم، وقد حدد مجلس الوزراء لهذه اللجنة مدة شهر لإنهاء مأموريتها وهى مدة ليست طويلة، أني أعد العمال بان كلمتهم ستسمع أمام اللجنة أسوة بأصحاب العمل وسأعمل على تنفيذ توصيات اللجنة أرجو أن تتحقق بها مصلحة العمال أسوة بأصحاب الأعمال أنه لا يجوز أن يقوم أي خلاف أو إضراب أثناء بحث النزاع للفصل فيه أما م اللجنة التى خصصت لذاك وإلا كان فى ذلك تعجيز لها عن القيام بواجبها وتحكم لا أرضاه ولا يرضاه غيري.. وأورد أن يقدر العمال موقف وزارة الشئون الاجتماعية ومصلحة العمل من قضيتهم ويقبلوا هذه النصيحة ويلازموا جانب الحكمة والعقل ويثقوا أن كل حق لا بد أن يرد إلى صاحبه).

ونموذج آخر نقدمه عن موقف عمال شركة سباهي الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات بشبرا الخيمة والتى استخدمت ضد العمال سلاح الفصل والإرهاب والتهديد بغلق المصانع

مما دفع العمال إلى إصدار بيان إلى عمال شبرا الخيمة نصه:

إلى عمال شبرا الخيمة:

لقد حاولت إدارة مصنع سباهي يعاونها مكتب العمل أن تتخذ من سلاح التهديد بغلق المصانع لإرهاب العمال لكي يواصلوا عملهم داخل المصنع تحت ظروف سيئة قاسية وطرد مستمر وتلويح دائم بان المصنع سيغلق أبوابه فى وجوهم أن بدرت منهم أي بادرة تدل على المطالبة بأي حقوق مشروعة أو الدفاع عن أي عامل يقع عليه تعسف الشركة وسوطها، ولكن العمال لن يذعنوا للوعيد ولا للتهديد موقنين بأن الرباط الذى يربطهم رباط الكفاح المشترك، رباط التضامن والاتحاد كفيل بان يضمن لهم كسب وتحقيق مطالبهم المشروعة.

وعمال سباهي يناشدون عمال المصانع الأخرى أن يلقوا الخلافات جانبا وأن ينظموا الصفوف ويوحدوا الجهود لأن فى قدوة عمال المصانع الأخرى قوة لهم وأن يرسلوا مندوبيهم إلى لجنة عمال شبرا الخيمة التى أثبتت إنها لجنة قوية مخلصة تستطيع أن تكتل العمال فى جبهة قوية للدفاع

عن حقوقهم ومطالبهم، وإن نقود كفاحهم وكفاح الملايين الكادحة من الشعب المصري للتحرر من الاستعمار وأغلاله، أن مطالب العمال لا يمكن أن تتحقق. وإن كفاحهم لا يمكن أن يتم .. ما لم يدعموا لجنتهم بتأييدهم لها، وما لم يستمد مندوبو اللجنة قواتهم من قوة الكتل التى انتخبتهم .. ياعمال النسيج فى شبرا الخيمة واتحدوا ونظموا الصفوف لتقودوا كفاحا شرقا مريرا بالتعاون مع باقي فئات الشعب من فلاحين ومثقفين للتحرر من كل استعمار واستغلال واستبعاد [١٦] أما عمال مصانع شركة سباهي الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات بالإسكندرية فقد كان لهم أيضا تحركات قبل وفى أثناء وبعد تشكيل اللجنة الوزارية لبحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج وسوف اكتفي هنا بالحديث عن حلقه واحدة من حلقات الصراع المرير الذى خاضه العمال من اجل تحسين أحوالهم التى أصبحت لا تطاق من قسوتها وأيضا من أجل تشكيل نقابة مستقلة من العمال وللعمال وبعيدة عن نفوذ الشركة والحكومة ومتخلصة من سيطرة عملاء وأعداء العمال وهى المحاولة التى تكررت مررا منذ صدور قانون الاعتراف بالنقابات فى ١٩٤٢ أجهضت

الحكومة والشركة تلك المحاولات وأخيرا فى ١٩٤٧ نجحت المحاولة عندما قام العمال بتشكيل لجنة تحضيرية كلفوها بتأليف النقابة [1] وعقدت الجمعية العمومية للعمال وانتخبت مجلس إدارة النقابة الذى بدأ مباشرة مهامه بتقديم مطالب العمال التى تضمنت تحسين ظروف العمل والاعتراف بالنقابة كممثل للعمال والتفاوض معها بشأن مطالبهم، ولكن الشركة رفضت إجابة المطالب أو الاعتراف بتمثيل النقابة للعمال، بل إنها قامت فى أول فبراير ١٩٤٨ بفصل ١٦ عاملا منهم ٨ من أعضاء مجلس إدارة النقابة ومن بينهم الرئيس والسكرتير فتذمر العمال من هذا الفصل وأرسلوا إنذاراً إلى إدارة المصنع قرروا فيه الإضراب عن العمل أن لم يعد العمل المفصولون إلى عملاهم خلال ١٥ يوما واتصلوا بالمحافظة ومصلحة العمل التى أبدت توصيتها بعودة العمال المفصولين إلى عملهم مع توقيع جزاءات عليهم، وعندما بدأ العمال فى الانتظام فى العمل أعلنت الشركة إنها ترفض إعادة المفصولين فقرر العمال عدم الانتظام فى العمل تنفيذا لقرار جمعيتهم العمومية حتى يعود

المفصولون إلى العمل. وفى أول مارس ١٩٤٨ حاول العمال الموجودون داخل المصنع الخروج منها فأحاطت بهم قوة كبيرة من رجال البوليس أطلقوا عليهم الرصاص فقابل العمال ذلك العدوان بقذف القوة بالطوب والحجارة فأصيب فى المعركة أحد عشر عاملا واثنان وعشرون من رجال البوليس كما قبض البوليس على فريق من العمال وحققت معهم النيابة (١)

وفى يوم ١٩٤٨/٣/٢ قررت إدارة المصانع غلقها كما أعلن عن وفاة أحد العمال الذين أصيبوا برصاص البوليس، وعلى أثر ذلك سافر إلى الإسكندرية صلاح مرتجي وكيل الأمن العام وراغب بطرس مدير مصلحة العمل وتوجها إلى دار المحافظة حيث عقد اجتماع شهده البكباشى زهران رشدي مفتش القسم السياسي وحضره من إدارة الشركة إثنان من أصحابها والأستاذ مختار عبد العليم المحامي نيابة عن العمال وقد اتفق فى هذا الاجتماع على ما يأتي (٢)

---

١. أن يترك البت فى تسجيل نقابة سباهي إلى مصلحة العمل وكل من له اعتراض على تكوين النقابة أن يتقدم به إلى مصلحة العمل.

٢. تشكيل لجنة من محمد حنفي مدير مكتب عمل الإسكندرية ومدير المصنع وأثنين من العمال لتحقيق فى الأمور المنسوبة إلى أحد عشر عاملا فصلتهم الشركة لمعرفة ما إذا كان فصلهم فى محلة أم أنهم أبرياء ويستحقون عقوبة أخف من الفصل على أن تبلغ النتيجة إلى مصلحة العمل خلال سبعة أيام.

٣. تتعهد الشركة بأن تدفع لورثة محمد الجرديني قيمة المكافأة المستحقة على أساس المقرر بقانون إصابات العمل، وسيستمر العمل معطلا بالمصنع إلى أن تنتهي السبعة أيام المقررة.

وقد حظيت حركة عمال سباهي بالإسكندرية فى تلك الفترة بعطف كبير من الرأي العام وبعض الصحف خاصة الوفدية، كما قامت حركة تضامنية معهم وخاصة من عمال الإسكندرية وشبرا الخيمة حيث قام عمال سباهى ١و٢ بشبرا الخيمة بجنازة صامته حدادا على شهداء سباهي بالإسكندرية

وقام البوليس بتفريق المظاهر إلا أن بعض العمال قد وصولوا متفرقين إلى مكتب سباهي بميدان الملكة فريدة (ميدان العتبة وأخذوا يرددون الهتاف بحياة شهدائهم كما أرسل نفس العمال تلغرافات احتجاج إلى وزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية وإلى النائب العام وجميع الصحف معلنين(احتجاجهم الصارخ على إدارة شركة سباهي لفصلهم بعض العمال اظلما مما أدي إلى اعتداء البوليس على العمال وقتل أحدهم وإصابة آخرين مما أثار شعورنا وهيج الرأي العام، وقد توقفنا يوم الثلاثاء ساعتين احتجاجا لإبداء شعورنا نحن زملائنا عمال الإسكندرية ونرجو من الجهات المختصة رفع هذا الظلم فورا).

كما احتج عمال وهبة شوشة بالوايلي واضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية ساعتين احتجاجا على تعسف الحكومة مع عمال سباهي[١] وكان من الغريب أن تذيع الجهات الرسمية الحكومية إنها دهشت من إضراب عمال سباهي بسبب فصل عاملين بينما يسود الهدوء المناطق العمالية الأخرى، وزعمت تلك الجهات الرأسمالية أن شركة

الجوت فصلت ١٣ عاملا والكرنك ٢٩ عاملا والنصر ٣٢ عاملا ولم يحدث إضراب، وإذا كان ذلك دليلا باعتراف رسمي على الهجمة التى كان يتعرض لها العمال وإذاعته تلك الجهات لغرض تثبيط همه العمال فأنه يدحض زعم استكانة العمال أن ذلك البيان الذى أصدرته مصلحة العمل بأنها تجري تحقيقا بمعرفة مكتب عمل شبرا ومركز قليوب فى إضراب العمال قبل العيد وقيامهم بحبس الموظفين داخل المصنع ومنعهم من الخروج لمدة أربع ساعات إصرار العمال على صرف منحة العيد على أساس عشرة أيام بدلا من خمسة (٢)

وفى نفس الوقت الذى كان يشيع فيه أذناب وعملاء الحكومة وأصحاب الأعمال أن العمال قد استكانوا وأنهم لا تحركات لهم، صرحت الدوائر الحكومية إنها على استعداد لتسهيل انتخاب نقابة لعمال شبرا الخيمة تمثلهم لدي الحكومة ورجال الأعمال، وإن الحكومة تتعهد بتنفيذ ذلك فى مدي أربع وعشرين ساعة وإن الحكومة سبق أن عرضت ذلك ورفضه العمال (٣).

وفى ١٩٤٧/١١/٣ نشرت جريدة الكتلة تصريحا للطفي سباهي قال فيه أن عدد إضرابات عمال المصنع فى شهر واحد قد بلغت ١٧ إضرابا وأن امتناع الشركة عن صرف أجر يومين من الإضراب تصرف قانوني كما أعلن عن غلق الشركة لمصانعها لأجل غير مسمي حتى يعود العمال إلى رشدهم، وكان نشر تصريح لطفي سباهي فى جريدة الكتلة تحيزا إلى جانب الشركة ووقوفها موقف العداء من حركة العمال، إذا نشرت ادعاء كاذبا بأن المشكلة الأخيرة لعمال سباهي بالإسكندرية بدأت عندما حاول عمال النسيج المضربون إخراج عمال الغزل بالقوة، وأن الأمر فى الأساس كان صداما بين فريقين من العمال وهذا الادعاء تدحضه الحقائق ونتائج المعركة التى أصيب فيها من رجال البوليس ضعف عدد من أصيبوا من العمال.

ثم نشرت جريدة الكتلة بعد ذلك فى ١٩٤٨/٣/٦ بيان الشركة الذى حوي مجموعة من الأكاذيب والافتراءات التى أرادت بها الشركة التخفيف من أثر حملة التضامن مع العمال ولكي يكون القارئ على بينه كاملة أورد نص بيان الشركة فيما يلي:-

بيان من شركة سباهي حول إضراب عمالها بالإسكندرية:

عندما قررت الشركة منذ بضعة شهور تعيين آلفين عامل بصفة مبدئية لمواجهة الزيادة فى عدد الماكنيات والآلات التى بدأت ترد من الخارج تنفيذا لبرنامج التوسعات الذى إعتزمته الشركة، وجدت بعض العناصر المشاغبة فى ذلك ثغرة فاندس بين العمال الجدد فئة ضئيلة انتهزت الفرصة لبث الفرضي والهياج بين العمال وعندما قررت إدارة الشركة تخفيض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات فأشاعت كذبا بين العمال بأن الشركة ستتبع هذا الأجراء بتخفيض الأجور بما يوازي النقص فى عدد ساعات العمل... وقد فوجئت الشركة فى يوم الاثنين الماضي (يوافق ١٩٤٨/٢/٢٣ – طه سعد) بخروج عمال الورش الجدد يهتفون هتافات عدائية ويحرضون عمال الغزل على الخروج معهم إلى أن تم لهم ما أرادوا وأصبح العمال خارج المصانع، وحاولت إدارة الشركة كما حاول البوليس الوقوف على طلباتهم وأسباب هذا الإضراب ولكن جميع الجهود التى بذلت فى هذا السبيل لم تسفر عن نتيجة فليس للعمال مطالب تدعو إلى هذا التصرف.

وبالرغم من كل ذلك فقد عادت الشركة إلى فتح أبواب مصانعها للعمال متجاوزة عن كل ما حدث دون أن تتخذ أي أجراء ضد المتسببين فى هذه الفوضى.... ولكن ظهر مع الأسف الشديد أن قرار الشركة بفتح أبواب المصانع لجميع العمال قد أغرض المشاغبين على التمادي فى ضلالهم فاضطرت إدارة الشركة إلى فصل أحد عشر عاملا كلهم من العمال الجدد... وقد عمل هؤلاء المفصولون بمساعدة عناصر خارجية على تحريض العمال على الإضراب فخرج عمال النسيج فى الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين الماضي (يوافق ١٩٤٨/٣/١ – طه سعد إلى فناء المصنع وأخذوا يحرضون عمال الغزل على الاشتراك معهم فى الإضراب وتمكنوا أخيرا باستخدام القوة والعنف من إخراجهم بعد محاولات دامت أكثر من خمس ساعات، وأخذ بعض العمال فى إلقاء الطوب والحجارة مما ترتب عليه الاحتكاك المؤسف الذى حدث.. وقد أسفر التحقيق الذى قامت به الجهات المختصة أن مطالب العمال تتعلق بالأجور أو بتنفيذ القوانين العمالية فكلما منفذة بكل دقة ..وأننا نأسف للنتائج السيئة التى تطور إليها الموقف والتى ترتب عليها تعطيل

العمل بالمصانع، فأننا واثقون بان عمال الشركة ونعرف فيهم طيبة النفس وشدة الإخلاص والتقدير للواجب سنبين لهم حقيقة العوامل التى دفعتهم إليه قلة مغرضة هدامة فيعودون إلى حكم العقل.

وقد بادر وفد من عمال مصانع سباهي بالإسكندرية بالسفر إلى القاهرة وطافوا بدور الصحف وقدموا إليها مظلمتهم وشكواهم لرفعها إلى المسئولين والرأي العام (ليعلم الجميع كيف تعامل الشركة عمالها وهى التى تكدست الموال فى خزائنها وأثري أصحابها ثراء فاحشا، وكيف تعامل هذه الشركة العامل الذى هو أساس ثرائها والحجر الذى ارتفع عليه أصحابها [١] حيث كانت القوة لإنتاجية للمغازل شركة سباهي قد زادت من اثني عشر ألف مغزل إلى أربعين ألف مغزل مع الإعلان عن وصول ألفين نول مضافا إليها ستمائة حالية، وبذلك تصبح هذه الشركة هى ثاني شركة بالقطر المصري بعد المحلة الكبري [٢]

وقد قال أحد العمال أن البوليس أطلق الرصاص على العمال لرفضهم التوقيع بأن النقابة التى انتخبوها مزورة وإنهم

يريدون نقابة غيرها فقتل ثلاثة من العمال عرف اسم واحد منهم وهو الزميل محمد الجرديني الذى أطلقت عليه ١٨ رصاصة وجرح ٢٧ عاملا وقد قال الشهيد وهو يلفظ أنفاسه (كده يا سباهي قتلتني .... معلهش أنا رضه فدا العمال).

وإزاء البيان الذى أصدرته الشركة لتدافع عن نفسها رد العمال بأن بيان الشركة ضد العمال والذى استعانت على نشرة بأموالها الضخمة ودخل فىحسابها إنها بهذا الكلام الذى لفقته تستطيع أن تكسب الرأي العام إلى جانب ظلمها وجشعها وسوء تصرفاتها مع أبناء البلاد، ولكن فاتها أن هناك فى الصحافة الحرة ميدانا لرفع صوت العامل ضد المفترين عليه ولقد زعمت الشركة إنها عينت عددا كبيراً من العمال اندس فى وسطهم بعض أهل الشغب الذين انتهزوا الفرصة لإثارة الفوضي حتى لقد استغلوا تخفيض الشركة لساعات العمل فى أن يشيعوا كذبا بأن الشركة تنوي تخفيض الأجور، وهذا الكلام الفارغ فيه اتهام لكل عامل بالجنون، إذا كيف يستمع العمال لغير الواقع ويثورون من اجل خيالات.. والواقع أن الشركة قد فصلت عددا كبيراً من العمال ولا تزال ترفض أعادتهم وهى ترمي بهذا إلى تهديد الغير وإرغامهم

على الخضوع لتعسفها وطغيانها مع العلم بان العالم الآن يذهب نحو النور ويجب تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال على أساس صحيح من مصلحة العامل ومصنعه.... تستطيع الشركة أن تزعم فى بيانها أنها تنفيذ القوانين العمالية بكل دقة، ولكن الواقع غير ذلك، فأنها لا تترك الفرصة للنيل من العمال لمصلحتها إلا انتهزتها والعمال لا يريدون إلا الحصول على حقوقهم، ولا يعقل أن تكون فى متناولهم ثم يعرضون أنفسهم لأخطار عدوان الشركة والحكومة معا، أن العمال لا يعتمدون على التحقيق الذى تجريه الجهات الحكومية لأنها لا تنصفنا من أصحاب الشركة، فإن قوات الحكومة هي التى أطلقت الرصاص علينا فسالت دماؤنا وهي لا تزال مستعدة لارتكاب مثل هذا فى كل وقت لحساب الشركات، وهى نفس الحكومة التى مثلت بغيرنا من العمال وطردتهم وشردتهم فى السجون، ولم إنها أخذت الأمور بالقانون والعدالة ومصلحة الشعب لما تحكمت الشركات ولما أطلق الرصاص على العمال، وإننا نريد أن نطمئن على

حقوقنا ومصيرنا وعندما تطبق قواعد العدالة الاجتماعية لا يكون بيننا وبين أحد إلا الوئام والإخلاص فى العمل [١]

وإزاء سخط الرأي العام وخاصة فى الإسكندرية على الشركة والحكومة معا، اضطرت الحكومة إلى تشكيل لجنة، مرة أخري تشكيل لجنة جديدة ولكن من نوع جديد وإزاء سخط الرأى العام خاصة فى الاسكندرية على الشركة والحكومة معاً اضطرت الحكومة إلى تشكيل لجنة ومرة أخرى تشكيل لجنة جديدة ولكن من نوع جديد إذ تشكلات من رجال مكتب العمل بالإسكندرية، وعرضت تقريرها فى اجتماع حضره رئيس مكتب العمل ومفتش القسم المخصوص ومفتش بوليس الرمل وتقرر فيه إخطار أصحاب المصانع بأن يبدأ العمل فى الغد على شرط إعادة المفصولين ثم النظرة فى مطالب العمال وتكوين نقابة لهم تحت أشراف مكتب العمل [٢]

ولكن الشركة لم تمتثل لما رأته اللجنة التى لم يكن من بينها عامل واحد واستمرت فى تعنتها واعتداءاتها على العمال فأصدر العمال بينانا قالوا فيه:

لم تكتف إدارة شركة سباهي بما أصاب العمال من اعتداءاتها السخيفة على العمال وحقوقهم بتخفيض أجورهم بنسبة ٥٠% واستبداد البوليس حتى أطلق الرصاص على جموعهم فاستشهد منهم ثلاثة وجراح ٢٧ عاملا، بل وأصلت اعتداءها فأغلقت المصانع وشردت تسعة آلاف عامل يعولون أكثر من عشرين ألف عائلة، ثم فصلت ١١ عاملا من أعضاء النقابة بلا مبرر إلا لنشاطهم النقابي، وإمعانا فى النكال فصلت عشرين عاملا آخر مستعينة فى ذلك ببعض ذوي النفوذ، وهكذا تتحدي الشركة العدل والقانون، وأن العمال إذا يشهدون الرأي العام على هذه المآسى الأليمة، يعلنون أن الاعتداء الوحشي لا يزيد هم إلا تمسكا بحقوقهم المشروعة ومطالبهم العادلة التى تتلخص فيما يلي:-

١- الاعتراف بنقابتهم التى ألفوها بمحض إرادتهم واختبارهم.

٢- عودة زملائهم المفصولين إلي عمهم.

٣- وضع حد اضطهاد العمال داخل العمل من الرؤساء وأصحاب الشركة[(١)]

وتشكلات بعد ذلك لجنة تحكيم وضعت أسسا لقواعد عودة العمال إلى العمل، وقبل العمال تحكيم اللجنة وعادوا للعمل، ولكن آل سباهي عمدوا إلى فصل ستة من العمال ثم أربعة فى اليوم التالي مما ترتب عليه عودة العمال إلى الإضراب يوم ١٩٤٨/٣/١٨، واعتصموا فى المصانع. فحاصرت قوات البوليس المصانع من الخارج وقالت دوائر البوليس وإن أصحاب المصانع قد تعمدوا اضطراب الحالة وأن فصل العمال لا سوغ له، ولهذا قامت قوات البوليس بأخطار مكتب العمل بتعنت أصحاب الشركة واتصلوا بمدير الأمن العام فى القاهرة وقدموا إليه تقرير مفصلا عن هذه المعاملة، وأعلنت حكمدارية الإسكندرية حالة الطوارئ أما إصرار العمال على عدم العودة للعمل إلا بعد إعادة الأمور إلى نصابها، وبدأ البوليس فى التفاهم مع العمال حتى غادروا المصانع فى هدوء دون أن يحدث أي تصادم (٨).

وأما فى المحلة الكبري حيث بدأ العمال يتحركون أثر تأجيل انتخابات النقابة وهو المطلب الذى حصلوا عليه بعد إضراب سبتمبر ١٩٤٧ الدامي، فأن المطلب الذي حصلوا عليه بعد إضراب سبتمبر ١٩٤٧ الدامي، فإن الحكومة قد بدأت

بالهجوم فأرسلت قوات كبيرة من الجيش والبوليس إلى المحلة الكبرى بحجة المحافظة على النظام بها ولكن هذه القوات قامت فى يوم ١٩٤٨/١/١٩ بتفتيش عدد كبير من منازل عمال شركة مصر للغزل والنسيج وقبضت عليهم ووجهت لهم تهمة الدعوى للشيوعية، ثم رحلت المقبوض عليهم إلى طنطا للتحقيق معهم، وإشراف على هذه الحملة مدير بوليس القاهرة وكبار رجال الأمن فى وزارة الداخلية [(١)] وقد بلغ عدد المقبوض عليهم أكثر من ٧٨ عاملا ثم نظرت المعارضة فى أمر حسبهم وحضرها عدد كبير من المحامين من محافظة الغربية وخاصة من طنطا والمحلة الكبري، كما سافر عدد من المحامين من القاهرة للاشتراك فى الدفاع عن العمال ولما وجد الدفاع أنه لن يستطيع أداء واجبه على الوجه الأكمل نتيجة للإجراءات التى اتبعت سواء أثناء التحقيق أو في الجلسة، انسحب جميع المحامين وأعلنوا احتجاجهم، وقررت المحكمة استمرار حبس جميع المتهمين ١٤ يوميا وبالإضافة إلى ذلك كانت حملات التفتيش والقبض على العمال مازالت مستمرة، وقد كانت هذه الحملة البوليسية

من الاتساع بحيث أعادت إلى الأذهان ذلك الجو الذى ساد أثناء وزارة إسماعيل صدقي فى عام ١٩٤٦، وأحس كثير من المواطنين أن هذه الحملة إنما هي مقدمة مماثلة لحملة صدقي تحت نفس الراية المهلهة – راية مكافحة الشيوعية.

ولما كان جميع المقبوض عليه من العمال الشرفاء المعادين للنقابة العميل مجلس إدارتها للشركة والتى كان حل مجلس إدارتها وانتخاب مجلس من العمال يمثل مصالح العمل الحقيقية فقد وضحأن الهدف الحقيقى والرئيسي من هذه الحملة هو تهيئة الجو قبل انتخابات نقابة العمال بالشركة والتى تحدد لها يوم ٩ فبراير ١٩٤٧، ورغم أن ذلك كان تحقيقا لأحد المطالب الرئيسية للعمال فى إضرابهم الكبير فى سبتمبر ١٩٤٨ إلا أن مصلحة العمل بالاتفاق مع الشركة قررت تأجيل موعد الانتخاب إلى مارس ثم عادة بعد أن تمت حملة التفتيش والقبض ثم المطاردة للعمال الشرفاء بتقديم موعد الانتخاب إلى الموعد السابق وهو ٩ فبراير حتى تتم الانتخابات قبل أن يفرج عن العمال المقبوض عليهم ولهذا اذاع العمال بياناً طلبوا فيه تأجيل موعد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة نقابة العمال حتى يتمكن عدد

من المحبوسين من ترشيح أنفسهم لأنهم هم الممثلون الحقيقيون للعمال، وكانت غالبيتهم أيضا ممن سبق اتهامهم فى أحداث إضراب سبتمبر ١٩٤٧ (١)

وفى ١٩٤٨/٢/٥ نظرت المعارضة فى أمر حبس ٨٣ من عمال المحلة الكبري المتهمين بالشيوعية فقررت الإفراج عن ٦٩ منهم واستمر حسب ١٤ عاملا لمدة ١٤ يوما . ولكن هؤلاء المفرج عنهم لم يتمكنوا من خوض معركة الانتخابات لعضوية مجلس إدارة النقابة، وهكذا تكون مجلس الإدارة الجديد ليكون صورة من مجلس إدارة النقابة القديم الذى أضرب العمال من أجل إسقاطه لأن نتيجة الانتخاب كانت فور مرشحي الشركة بالتزكية لأن منافسيهم كانوا فى السجون.

وفى نهاية الحديث عن اللجنة الوزارية لبحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج أستطيع أن أقول إنها شأن كل اللجان التى تشكلت لبحث مطالب العمال، فكلها قد قامت دون أن تحقق شيئا للعمال، وأن كانت الأخيرة قد فى ١٩٤٦ لبحث مطالب عمال القطر كله والاختلاف فى أن الأخيرة قد حققت

هدفها الذى إرادته منها الحكومة وأصحاب الأعمال وهو تمييع الكفاح وتراجع المزاج الصدامي لجماهير العمال ثم توجيه ضربة قاصمة لوحدة العمال وقيادتهم المتمثلة فى مؤتمر نقابات عمال القطر المصري، أما لجنة بحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج فقد فشلت فى تحقيق ما أرادته الحكومة وأصحاب الأعمال من تشكيلها وهو تصفية الحركة الكفاحية والمزاج الصدامى لعمال النسيج، وذلك لأن إعلان تشكيل اللجنة التى تم تشكيلها بالفعل ثم عقد جلساتها ثم الانتهاء من إعداد تقريرها ثم موتها، وكل ذلك لم يؤثر على الحركة الكفاحية إذ استمر الكفاح على نطاق مناطق تجمع عمال الغزل والنسيج بمختاف السائل وعلى قمتها الإضراب والاعتصام قبل تشكيل اللجنة وعبد تشكيلها وبعد موتها، وفى نفس الوقت الذى كانت فيه عملية هجوم أصحاب الأعمال على حقوق العمال مستمرة، واعتداءات الحكومة بأجهزة قمعها على العمال مستمرة أيضا.

مؤتمرة قهوة عوف

قام تنظيم الضباط الأحرار بحركتهم فى ٢٣ يوليو١٩٥٢ التى قوبلت فى البداية بترحيب كبير من الغالبية العظمي من

المصريين وخاصة بعد طرد الملك فاروق ٢٦ يوليو والذى غادر مصر بعد تنازله عن العرش، وبعد أن انتهت الصدمة الأولي للحادث بدأت تظهر ثلاثة آراء رئيسية عن الموقف من حركة الجيش.

الأول: اعتبرها انقلابا عسكريا فاشيا وتبني هذا الرأي بصفة رئيسية الحزب الشيوعي المصري (الراية).

الثاني: اعتبرها حركة وطنية وأنها تمثل أحمد عرابي فى ثوب جديد وأنها انتصار لفكرة وتنظيمه وترتب على ذلك التأييد بلا تحفظ وقد تبني هذا الاتجاه أساسا الأخوان المسلمون على اعتبار أن لهم أعضاء فى مجلس قيادة الثورة على رأسهم عبد المنعم أمين، كما أيدت بدون تحفيظ منظمة حدتو الماركسية المصرية على اعتبار أن لها أعضاء فى مجلس القيادة أشهرهم خالد محيي الدين ويوسف صديق.

أما الموقف الثالث: فكان التحفيظ والتريث حتى تظهر حقيقة الاتجاه من واقع الموقف العملية لحركة الجيش من الحقوق الوطنية وحقوق كل الكادحين وعلى رأسهم الطبقة العاملة المصرية وقد تبني هذا الرأي بصفته أساسية منظمة طليعة

العمال الماركسية المصرية وبعض المثقفين والمهتمين بالقضايا السياسية وعدد من السياسيين القدامي.

وكخطوة عملية للكشف الحقيقي لحركة الجيش من قضايا الشعب الرئيسية قررت منظمة طليعة العمال عقد اجتماع عمالي عام فى قهوة عوف بشبرا البلد فى طريق القاهرة والإسكندرية بعد كوبر ترعه الإسماعيلية، وهذه القهوة كانت منتدى دائما لعمال النسيج الميكانيكي يتقابلون عليها عند ذهابهم إلى المصانع وعند عودتهم من العمل، وكان صاحبها المعلم عوف متجاوبا مع قضايا العمال وقدم إليهم كثيرا من الخدمات وتحمل كثيرا من الضغوط من البوليس السياسي وبلطجية أصحاب المصانع ولم يهتز تأييده للعمال.

امتلأت القهوة وما حولها والشارع العمومي بجماهير العمال الذين اشترك معهم أيضا بعض الأهالي المهتمين بالسياسية، وبعد مناقشات امتدت لساعات وافق المجتمعون على مسودة العريضة التى سترفع إلى قيادة الجيش والتى كانت تتضمن مصادره أموال أسرة محمد علي وتحديد الحد الأقصى لملكية الأرضي الزراعية بمائتي فدان، وإلغاء الأحكام العرفية، والإفراج عن جميع المتعلقين والمسجونين السياسيين

وإطلاق الحريات العامة السياسية والنقابية، ومساواة الرجل بالمرأة، وزيادة الأجور وتحديد الحد الأدنى لها بخمسة وعشرين قرشا فى اليوم والتأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة، وإلغاء النقابات المصنعية الخاضعة لنفوذ الشركات، وتكوين النقابات العامة التى يكونها العمال بعيدا عن نفوذ الحكومة والشركات، وتكوين الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري واشتراكه فى اتحاد النقابات العالمي بعيدا عن الاتحاد الحر الخاضع للمستعمرين، واستبعاد كشوف المشبوهين السياسيين من النقابيين والعمال وإلغاء المعتقلات.

وانتخاب المؤتمرات ثلاثة من العمل لتبييض العريضة وتوصيلها إلى قيادة حركة الجيش وهو – زين احمد زين – محمد السيد زرد – محمد عبد المجيد أبو سيف – على أن تعقد هذه اللجنة اجتماعا لصياغة البيان وإعداد طريقة توزيعه بين العمال وطريقة توصيله لمجس القيادة، وبعد انصراف عدد من الحاضرين من العمال والأهالي البوليس بمهاجمة قهوة عوف وما حولها وقبض على عشرة من العمال وهم:

زين احمد زين – على يوسف – محمد إبراهيم – سيد الجندي – على العدل – محمد أبو حشيش – أمين الغندور – عبد الرحمن رضوان – صادق المهدي – ومحمد عبد المجيد أبو سيف- ثم قبض بعد ذلك على محمد عبد الغفار وعلى زكي وضمها إلى الآخرين (من مذكرات محمد أبو يوسف منشورة فى كتاب نقابيون واشتراكيون يتكلمون لطه سعد عثمان) . ولما قدموا إلى النيابة رفضت قبول أقوالهم عن المؤتمر العمالي أو عن المطالب أو العريضة التى قدم العمال مسودتها وقال وكيل النيابة أنه يحقق فقط فى توزيع منشور شيوعي بعنوان (الراية) وأمر بتحويلهم جميعا إلى السجن تمهيدا للمحاكمة فى القضية رقم ٥ شبرا الخيمة ١٩٥٢.

وبعد بقائهم فى السجن عشرة أشهر نظرت القضية وكان القاضي هو أحسن عبد الوهاب يس والمعروف أنه كان يصدر أحكام الإدانة بسنوات طويلة على المتهمين فى القضايا السياسية ولكنه نطق بالحكم الذى يقضى بحبس عبد الرحمن رضوان خمس سنوات بتهمة توزيع منشور شيوعي بعنوان (الراية) وبراءة جميع المتهمين الباقين وعندئذ هتف صادق المهدي بسقوط المحكمة العسكرية ورد عليه أثنين أو

ثلاثة من المتهمين، فقرر القاضي إعادتنا للنيابة للتحقيق معنا فى تهمة الهاتف بسقوط المحكمة العسكرية، وأما النيابة لم يشهد ضد صادق المهدي سوي زين أحمد زين الذى ثبت بعد ذلك أنه كان عميلا للبوليس السياسي، رغم أنه كان فى ذلك الوقت مسئول منطقة شبرا الخيمة فى منظمة طليعة العمال المعروفة بتشددها الأمني وضمن أسباب كشف زين أحمد أنه كان يقدم تقارير كاذبة لقيادة المنظمة ضد بعض أخلص العناصر بهدف فصلهم من المنظمة كما أنه هو الذى سلم عبد التواب حسن عثمان للبوليس السياسي ومعه منشور المنظمة بسقوط الملكية والدعوة إلى إقامة جمهورية مصر والذى حكم عليه بالسجن خمس سنوات لأن زين أحمد زين كان هو الوحيد الذى يعلم بذلك (من مذكرات محمد عبد الغفار).

وفى نفس تلك الفترة التى كان الموقف من حركة الجيش، يتأرجح بين التأييد والمعارضة المهادنة، حدثت مذبحة العمال فى كفر الدوار بينما كانت محالة استكشاف حقيقة الحركة مستمرة، ونذكر هنا ما قام به كل من الأستاذ عبد الرحمن الخميسى وطه محمد فوده وسيد عبد الوهاب، أحمد سالم سالم، حيث توجهوا كوفد إلى مجلس قيادة الجيش وقابلوا

مدير المخابرات وأوضحوا له وجهة نظرهم فى أن حريق كفر الدوار من تدبير عملاء الملكية البغيضة المتآمرة خاصة وأن أمين عفيفي أبن حافظ عفيفي باشا رئيس الديوان الملكي من كبار موظفي شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وأكدوا له أن العمال لا يمكن أن يقوموا بهذا الحريق الذى هو ضد مصلحة البلاد كما أصدروا بياناً أذيع باسمائهم فى الإذاعة المصرية فى نفس الليلة وقاموا باتهام مدير المخابرات بان البوليس السياسي يقوم بإرهاب المواطنين ودللوا على ذلك باعتداء محمود الهواري على العمال فى شبر الخيمة فأمر مدير المخابرات بنقل هذا المخبر إلى أسيوط فورا.

ومما يذكر فى هذه المناسبة أن محمود الهوارى كان قبل ذلك من مندوبي المصانع فى بداية الأربعينات من هذا القرن وحكم عليه بالحبس شهرا فى تهمة تحريض عمال غزل بهتيم على الإضراب، ولكن الصاغ عمر حسن الذى كان رئيسا للقسم المخصوص فى وزارة الداخلية استطاع أن يشتريه ويحوله إلى جاسوس علي النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها وأغدق عليه العطايا

من المصاريف السرية، ولما انكشف أمره للعمال ونبذوه حوله عمر حسن إلى مخبر وكان لا يعطيه إلا مرتب المخبر وفى أثناء وجود الوفد المشار إليه فى مجلس القيادة دخل أحد الضباط الشبان ثائراً وقال أن الشعب لا بد أن تستخدم ضده القوة، فنهره الأستاذ عبد الرحمن الخميس وقال له كيف تطالب استخدام القوة ضد الشعب المصري الذى مهد بكفاحه الطويل والمستمرة ضد الاستعمار والملكية الرجعية، مهد الشعب بهذا الطريق لإنجاح حركة الجيش وعند ذلك قام مدير المخابرات العسكرية بإفهام الضابط خطأه ثم طيب خاطرنا (من مذكرات أحمد سالم المنشورة فى كتاب نقابيون واشتراكيون يتكلمون لطه سعد عثمان).

تكونت اللجنة الوطنية فى تلك الفترة أيضا وكانت تعقد اجتماعاتها فى مستشفي الجلاء وكان ضمن أعضائها الدكتور إبراهيم الشربينى والدكتور فواد محيي الدين وطه محمد فوده وأديب ديمتري وسعد زهران وعبد المقصود أبو زيد وإبراهيم على وأحمد سالم، ونجحت اللجنة فى عقد مؤتمر كبير لها فى نادي المعلمين بالجزيرة بالقاهرة فى ١٩٥٢/٨/٢٦ وحضره ألوف المواطنين كما حضره مندوبو

الصحف المصرية بالقاهرة والأجنبية وقد اتخذا هذا المؤتمر القرارت التالية:

١- تأييد حركة الجيش.

٢- إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية.

٣- تأييد المبادئ الستة لحركة الجيش.

٤- الإفراج عن جميع المسجونين السياسيين.

٥- حق الإضراب للعمال.

٦- تحديد ساعات العمل .

٧- التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة.

(من مذكرات أحمد سالم مرجع سبق الإشارة إليه)

أحدثت قضية العمال الذين قبض عليهم فى مؤتمر قهوة عوف رد فعل عنيف بين عمال النسيج الميكانيكي فى القاهرة وضواحيها وعمال الإسكندرية، وضد حركة الجيش فمن كانوا متحفظين كمنظمة طليعية العمال حسموا أمرهم وأعلنوا أن الذي فى السلطة دكتاتورية عسكرية وطالبوا بإسقاطها، ومن كانوا مع حركة الجيش بدون تحفظ لدرجة تأييد موقف الجيش من عمال كفر الدوار والإسكندرية قد أخذو موقفا معاديا لحركة الجيش فأصدر المكتب السياسي لمنظمة حدتو

منشور ينتقد موقف المنظمة من أحداث كفر الدوار. ومما يجب ذكره فى هذا الصدد أنه قبل تنفيذ حكم الإعدام فى الشهيدين مصطفي خميس ومحمد البقري، اجتمع مجلس إدارة النقابة العامة للعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وقرر استنكار اتهام العمال بأي عمل من أعمال التخريب وقرر المطالبة بإلغاء تنفيذ حكم الإعدام ثم قام الزميل محمد على عامر (شيخ العرب) بإرسال تلغراف موقع باسمه على قيادة الجيش وترتب على هذا إرساله إلى السجن الحربي حيث تعرض لأقصي أنواع التعذيب.

اعتصام عمال (اسكو)

بدأ عام ١٩٨٦ بالعديد من مظاهر الاحتجاج والسخط ضد سياسات الحكم القائم المعلقة بظروف العمال الاقتصادية والاجتماعية، وكان محور السخط والاحتجاج هو محاولات الاعتداء على أجور العمال باستقطاع إجباري تحت شعار (تسديد ديون مصر) أو بتخفيض الحوافز والبدلات ومقابل الأجازات والعمل الإضافي فى الوقت الذى فتح باب الإثراء غير المشروع باسم الانفتاح الاقتصادي.

وكان من أبرز التحركات العمالية فى تلك الفترة ما تخصص له هذه الدراسة وهو اعتصام عمال شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن بشبرا الخيمة(اسكو) من أجل الحصول على أجر أيام الراحات الأسبوعية (أيام الجمع) للعمال الذين يتقاضون أجورهم على أساس ستة وعشرين يوما فى الشهر.

وقد لجأ العمال إلى كافة الطرق السلمية للحصول على حقهم، من الشكوى لإدارة الشركة وللنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وحلج وكبس القطن، إلى الشكوى لوزارة العمل ونشر شكاياتهم فى الصحف ولكن المسئولين فى الشركة جعلوا ودنا من طين وودنا من عجين ولم يعيروا شكايات العمال أية أهمية أو جدية، مما جعل العمال يلجأون إلى القضاء عن طريق النقابة العامة كممثلة لهم، وتتابعوا القضية حتى صدر حكم الاستئناف بتأييد حق العمال ولكن الشركة قامت بالطعن فى الحكم أمام محكمة النقض التى صدر حكمها فى ١٩٨٥/١٢/٣٠ برفض الطعن وتأييد حق العمال وبذلك أصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ ورغم ذلك قامت هيئة القطاع العام للغزل والنسيج ووزارة الصناعة برفض تنفيذ الحكم وتأييد حق العمال بل إن وزير الصناعة صرح

بأنه لايوجد بين عمال شركة اسكو من ينطبق عليه تنفيذ الحكم لأنه لا يوجد بين عمال الشركة من يتقاضون أجورهم على أساس ستة وعشرين يوما فى الشهر، وإمعانا فى التسويف والمماطلة أحال القضية إلى الجمعية العامة للفتوى والتشريع بمجلس الدورة أملا فى أن يحصل على فتوى تسقط حق العمال أو على الأقل إظهار بأن الحكم ليس نهائيا بعد ما دام فى يد هيئة قضائية أخري ولكن الفتوى صدرت بأحقية العمال فى أجر أيام الجمع وصرف الأجور المتراكمة عنها، ورغم كل ذلك أصر المسئولون عن التنفيذ على الرفض، زاعمين أن خزينة الشركة لا يمكن أن تتحمل الفروق التى تصل إلى خمسة ملايين جنيه.

بداية الأحداث:

بدأ التزمر فى أوساط العمال بعد هذا التعنت من المسئولين فى تنفيذ حكم نهائي من القضاء، وبدأ الهمس يتحول إلى أصوات عالية وصلت إلى آذان المسئولين بان العمال يفكرون فى اتخاذ خطوات عملية لإجبار المسئولين على تنفيذ الحكم، وتنفيذا للشعار الذى رفعه إسماعيل صدقي فى الأربعينات (إذا أردت أن تقتل مشروعا فأحله إلى لجنة) قام

السيد دهموش رئيس هيئة قطاع الغزل والنسيج الميكانيكي بتشكيل لجنة أحال الموضوع إليها بهدف المماطلة، ولما تذمر العمال من عدم جدية تلك اللجنة، قام وزير الصناعة بتشكيل لجنة ثانية لبحث الموضوع ولم تظهر أية نتائج إيجابية من وراء التشكيل تلك اللجان.

طفح الكيل ونفد صبر العمال وايقنوا أنه لا سبيل أمامهم إلا الانتقال من المطالبة واللجان إلى التحرك العملي لا نتزاع الحق مستخدمي أسلحة كفاحهم المشروعة، فقاموا بالامتناع عن صرف أجور شهر يناير ١٩٨٦ ثم اعتصموا داخل أسوار المصانع مع استمرار العمل ثم أوقفوا الإنتاج فى صباح الأحد ٢٧ إبريل ١٩٨٦ بعد أن أنهوا التحرك السابق أمام وعد من المسئولين، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن اللجنة النقابية لعمال اسكوا انجازت للعمال فى هذه الفترة استمرار لجهودها السابقة التى ساعدت على صدور الحكم الصالح العمال، وكان العمال بسلوكهم المسالم الهادئ قد اكتسبوا إلى صفهم النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وهى التى قامت برفع القضية على الشركة، كما كان العمال لطول

الوقت وتسويف المسئولين قد اكتسبوا أيضا إلى صفهم أحزاب المعارضة وصحفها وبعض المواقع الأخري.

كان الاعتصام شاملا للمصانع التابعة لشركة اسكو وقد قدرت السلطات الحكومية عدد المعتصمين بنحو ألف وقدرتهم اللجنة النقابية لعمال اسكو بما لا يقل عن ثلاثة آلاف عامل ولكن شهود العيان وبعض المشتركين فى الاعتصام قدروا العدد نحو خمسة آلاف عامل، واستمر الاعتصام تحت حماية العمال وحراستهم وتحديهم لمحاولات التخريب المشبوهة والمدسوسة والتى من أهم أمثلتها ضبطهم لأحد عملاء الأمن وهو يحاول التسلل إلى مخازن الغزل فطردوه خارج المصنع وشددوا حراستهم على ممتلكات ومرافق الشركة.

أجبر الاعتصام ثم الإضراب المسئولين فى الدولة على التحرك فعقدت عدة اجتماعات شارك فيها مع ممثلي اللجنة النقابية لعمال اسكو سعيد جمعة رئيس النقابة العامة لعمال الصناعة الهندسية والذى كان عضوا من قبل فى مجلس الشعب عن دائرة شبر الخيمة فى بعض الدورات البرلمانية ومحمد عودة عضو مجلس الشعب واحمد الجيار وأحمد أبو

عمر أمين الحزب الوطني الحاكم فى شبرا الخيمة ثم مدير أمن القليوبية ومدير مباحث أمن الدولة، كما حضر أحد هذه الاجتماعات الدكتور يوسف والى أمين عام الحزب الوطني وكمال الشاذلي أمين تنظيم الحزب وسعد محمد احمد وزير القوى العاملة، وتمت المناقشة فى جلسات مطولة مرهقة (أوراق عمالية – أبريل ١٩٨٦).

إنهاء الاعتصام الأول:

فى أحد الاجتماعات أعلن وزير الصناعة انه مستعد لترك منصبه إذا ثبت أن القانون فى صف عمال اسكو لأنه قد اقسم يمين المحافظة على القانون والدستور، ورغم تأكيد القضاء بكافة مراحله حتى محكمة النقض والجمعية العمومية للفتوى و التشريع بمجلس الدولة على حق العمال فى صرف أجر أيام الراحات وبأثر رجعي، لكن الدكتور يوسف والي قال أنه يشعر بأن عمال اسكو على حق وأنه يعد بأعطائهم حقهم، إلا أن الإضراب الذى يقومون به هو عملية (لوي ذراع) وأن الرئيس مبارك أبلغه أنه لا يقبل لوي الذراع، وطلب أمين عام الحزب الوطني ترك ذراعه حتى يستطيع اتخاذ القرار المناسب، وتقرير فى نهاية هذه الاجتماعات وبموافقة الجميع

تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ورئيس اللجنة النقابية لعمال أسكو ووزارة الصناعة ووزارة القوى العاملة ومدير إدارة استحقاقات الأجور بشركة اسكو، على أن تقوم اللجنة بحصر ومراجعة الحالات التى ينطبق عليها الحكم القضائي تمهيدا لتنفيذها، على أن تنتهي اللجنة من عملها خلالها أسبوع من تاريخ تشكيلها وقد صدر فعلا قرار وزير الصناعة بتشكيل الجنة فى ٢ فبراير ١٩٨٦.

وعندما أبلغ أعضاء الجنة النقابية لعمال اسكو ذلك للعمال، أنهوا الاعتصام والإضراب وعادت حالة التشغيل لطبيعتها فى جميع مصانع الشركة انتظارا لنتائج نهاية الأسبوع، وقد أنهت اللجنة عملها الذى أثبتت فيه وجود حالات لعمال يتقاضون أجورهم على أساس ٢٦ يوما فى الشهر، ولكن الشركة بدلا من قيامها بالتنفيذ، مارست أسلوب المماطلة من جديد وطلبت التفاوض من جديد مع اللجنة النقابية لعمال الشركة على طريق التنفيذ، ووافقت اللجنة النقابية على المفاوضة التى انتهت إلى الاتفاق على أن يصرف

المستحقون من العمال أجورهم على أساس ٢٨ يوميا شهريا فورا وذلك بدء من مرتب شهر فبراير ١٩٨٦.
على أن يصرف اليومان الآخران ابتداء من مرتب شهري فبراير ١٩٨٧، وهذا يعني التنازل عن اجر يومين شهريا لمدة عام على أن تضاف هذه الأيام المنصرفة أجورها إلى مرتب المفصولين والمنقولين والمحالين إلى المعاش وعلى ألا يصرف شىء من الأجور المتراكمة (الأثر الرجعي).
كانت مطالب العمال منذ البداية ليست مقصورة على صرف أيام الجمع وحدها ولكنها وكما جاء على لسان العمال فى محضر تحقيقات النيابة العامة تشتمل على احتساب الأجر الإضافي عن التشيغل أيام الراحات والإجازات على أساس ١٥٠% لوردية النهار و ٢٠٠ % لوردية الليل ولكن جميع المناقشات دارت حول أجر أيام الجمع وحدها مهملين المطالب الأخرى، بل إن الاتفاق الذى تم بين ممثلي اللجنة والشركة قد أدي إلى التنازل عن أجر يومين من الراحات لمدة سنة وأيضا التنازل عن الأثر الرجعي المستحق للعمال والذى بلغ حوالى خمسة ملايين جنيه كما جاء فى تحقيقات النيابة مع العمال.

لقد غضبت جماهير العمال من نتائج هذا الاتفاق وزاد من إثارتهم تصريح وزير الصناعة لمجلة الأهرام الاقتصادي فى ١٩٨٦/٣/١٧ والذى وصف فيه قضية عمال اسكو بأنها وهمية مما دفع العمال إلى تقرير الاعتصام من جديد من أجل الحصول على كامل حقوقهم.

الاعتصام الثاني

قرر العمال الاعتصام فى موعد صرف الأجور عن شهر ابريل ١٩٨٦.

وبد التنفيذ الفعلي فى ١٩٨٦/٤/٢٧ وأغلقوا أبواب المصانع وشكلوا فرقنا منهم لحراسة عنابر الآلات ومرافق الشركة منعا من حدوث أي تخريب قد يقوم به عملاء الشركة أو الأمن لكي يحولوا الموضوع من المطالبة بحق إلى قضية تخريب، وتواكب تنفيذ اعتصام عمال اسكو مع الاستعدادات لزيادة رئيس الجمهورية لمنطقة شبرا الخيمة بمناسبة الاحتفال بعيد أول مايو مما أدي إلى التكثيف الشديد للأمن فى المنطقة كلها لأيام قبل حدوث الاعتصام، ومما يذكر أنه عند مناقشة موضوع الاعتصام وقبل تنفيذ ظهر بين العمال رأيان، الأول يرى تأجيل الاعتصام إلى ما بعد إلقاء رئيس

الجمهورية لخطابه فى المؤسسة العمالية بمناسبة عيد العمال، أما الرأي الآخر فكان يري ضرورة ربط الاعتصام بموعد صرف الأجور وقبل زيارة رئيس الجمهورية للمنطقة باعتبار أن تلك عامل مساعد على سرعة تحرك المسئولين لحل المشكلة، وتغلب الرأي الثاني وبدأ الاعتصام فى جميع مصانع الشركة مع فجر يوم ١٩٨٦/٤/٢٧.

اقتحام الأمن للمصانع:

مع بزوغ فجر ٢٨/ إبريل ١٩٨٦، قامت قوات كبيرة من الأمن المركزي، وتصاحبها المدرعات التابعة لوزارة الداخلية والمسلحة بأحدث ما فى ترسانة تكنولوجيا القمع الأمريكية من قنابل مسيلة للدموع وهراوات وعصي كهربائية وغيرها وقامت القوات بكسر أبواب المصنع عنوة بعد قطع التيار الكهربائي عن العمال وتم القبض على العمال المعتصمين بعد الاعتداء عليهم فى وحشية يندي لها جنين الإنسانية (مجلة صوت العامل – أغسطس ١٩٨٦).

بلغ عدد المعتصمين من عمال اسكو وفق تقديرات الجهات الحكومية نحو ألف عامل وتقدره اللجنة النقابية لعمال اسكو بثلاثة آلاف عامل بينما يقول شهود العيان وبعض المشتركين

فى الاعتصام أنهم كانوا حوالي خمسة آلاف عامل وقد حدثت إصابات فى عدد منهم نتيجة اعتداء القوات، وقد اثبت وكيل النيابة فى التحقيق الذى أجراه يوم ١٩٩٦/٤/٢٨ مع قطب فايق أحمد المقبوض عليهم أنه لاحظ أن المقبوض عليه يربط يده اليمني بقطعة من القماش الأصفر كما أن بمنتصف جبهته كدمات وفى الجهة اليسرى سحجات وقد قرر قطب فايق فى التحقيق أن هذه الإصابات حدثت نتيجة تعدي ضابط الأمن المركزي عليه أثناء ضبطه.

وقد اشترك فى هذا الاعتصام عمال مصنع الوبرة- ومصنع غزل القطن – ومصنع الغزال المصري بمسطرد – ومصنع مجمع النسيج ومصنع الحرير الصناعي وكلها من مصانع شركة اسكو، واصدر السيد المستشار المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا أمراً بضبط وتفتيش من تم ذكرهم فى المحضر وتفتيش محال إقامتهم لضبط ما يجدونه من أشياء متعلقة بجريمتهم، ومما يذكر أنه جاء على لسان مأمور قسم المطرية العقيد عبد الفتاح مصطفي فى التحقيق أن العمال اطفأوا أنوار المصنع وأغلقوا بابه وتوجهوا إلى سطحه والقوا بعض الحجارة على القوات، فقامت القوة بفتح باب وتوجهوا

إلى سطحه والقوا الحجارة على القوات، فقامت القوت بفتح باب المصنع عنوة حيث تم ضبط (١٠٧) عامل أثبت فى محضر الحصر أسماءهم وأشار مأمور القسم إلى أن أحدهم وهو صابر محمد قد أصيب وأنه تبين من المعاينة عدم حدوث أي تلفيات فى المصنع فيما عدا ما نتج عن فتح الباب عنوة وأشار كذلك إلى ورود التقرير الطبي الخاص بالمصاب صابر أحمد محمد والذى يفيد إصابته بجرح قطعي فى الرأس وعلاجه أقل من ٢١ يوما .. وقد أرفق بالأوراق إقرار من فرج محمد خليل مراقب مصنع عوف بالمطرية يفيد استلامه المصنع بماكيناته ومنشآته ومبانيه دون حدوث أى تلفيات وكذلك استلامه الخامات والأدوات الخاصة بالتشيغل بحالة سليمة وجيدة، كما أن عمليات تفتيش منازل المقبوض عليهم لم تسفر عن شىء سواء بحضورهم أو عدم وجودهم فى منازلهم.

بلغ عدد من تم القبض عليهم من العمال حوالي خمسمائة عامل وزعوا على سجون أقسام محافظة القاهرة والقليوبية، وبعد انتهاء رئيس الجمهورية من إلقاء خطابه فى احتفال عيد العمال بالمؤسسة الاجتماعية بشبرا الخيمة، تم الإفراج عنهم

جميعا فيما عدا ٣٢ عاملا تم تجميعهم فى سجن ليمان أبي زعبل بعد تحقيق النيابة معهم فى تهمة الاعتصام والتحريض عليه، وكانت الكشوف التى قدمتها مباحث أمن الدولة باعتبارهم محرضين قد شملت بعض العمال الذين لم يقبض عليهم فى داخل المصانع، وقد لجأ هؤلاء إلى اللجنة التى تكونت من لمناصرة عمال اسكو لأخذ المشورة، وبعد مناقشات طويلة اختلفت فيها وجهات النظر تم الاتفاق على أن يسلم هؤلاء الزملاء أنفسهم بعد تأمين منازلهم وحل مشاكلهم المعلقة بالعمل، وكان الدافع الأول لهذا القرار هو الخوف من اتخاذ الشركة قرارات بفصل هؤلاء العمال إذا ما ظلوا فى موقف الهروب.

لجنة مناصرة عمال اسكو

على أثر قيام عمال اسكو باعتصامهم، عقد مؤتمر حاشد بمقر لجنة قسم أول شبرا الخيمة الحزب التجميع الوطني التقدمي الوحدوي بشارع ١٥ مايو، ضم المؤتمر عددا كبير من عمال شبرا الخيمية من صناعة النسيج وغير عمال النسيج وبعض أهالي المقبوض عليهم، ومن هذا المؤتمر تكونت لجنة تحت اسم (لجنة مناصرة عمال اسكو) ورغم

أن اللجنة اتخذت لها مقرا دائما فى لجنة حزب التجمع إلا أنها كانت مفتوحة لجميع الراغبين فى تأييد عمال اسكوا من جميع الاتجاهات اليسارية المختلفة وغير المرتبطة باليسار ولابد من أن نذكر هنا النشاط الذى قام به بعض المثقفين الذين داوموا على حضور اجتماعات اللجنة وقررت أن تكون فى اجتماع مستمرة لمتابعة الأحداث حتى يتم الإفراج عن المحبوسين، ولحسن سير العمل انتخبت اللجنة ثلاثة من أعضائها ليكونوا لجنة تنفيذية شبه متفرغة وهم الأستاذ محمود عبد الله المحامي والزميل صابر بركات شركة الدلتا للصلب والنقابي طه سعد عثمان والذى أوكلت إليه مهمة أمانة صندوق اللجنة وكلف بإعداد سجل مالي للوارد والمنصرف على أن يعرض الموقف المالي على اللجنة مجتمعة فى مساء كل يوم.

ورغم التكثيف الأمني الذى كان موجودا بمنقطة شبرا الخيمة فى تلك الفترة فقد تم إقامة احتفال كبير فى مقر لجنة قسم أول لحزب التجميع فى يوم الخميس أول مايو ١٩٨٦ وكانت غالبية الحديث فى الاحتفال عن إحداث عمال اسكو وضرورة تأييدهم والوقوف بجانب باعتبار ذلك هو الاحتفال النضالي

بعيد العمال العالمي . أما عن موقف التنظيم النقابي من عمال اسكو ومطالبهم، فقد وقفت اللجنة النقابية والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج فى صفهم، بل أن النقابة العاملة هي التى رفعت لهم القضية وتابعتها حتى صدور الحكم النهائي، وظل ذلك الموفق إلى أن رفض العمال اتفاق اللجنة النقابية مع إدارة الشركة لما يترتب عليه من التنازل عن أجر يومين شهريا لمدة سنة والتنازل عن الأثر الرجعي وعندما بدأ الاعتصام الثاني وقف التنظيم النقابي ضده بل أعلن بعض أعضاء اللجنة النقابية أن هذا الاعتصام الثاني من تدبير الأمن ليجهض نتائج إنفاق اللجنة النقابية مع الشركة، وفى نفس الوقت سرت إشاعة قوية بين عمال اسكو بان أحد أعضاء اللجنة النقابية قام بالوشاية للأمن عن تحركات العمال وقام بتسهيل مهمة الأمن فى اقتحام مجمع المصانع ببهتيم . كان لبعد لجنة مناصرة عمال اسكو عن الخلفية وتعاون كل أعضائها دون حساسية رغم اختلاف اتجاهات بعضهم الفكرية، وكان لذلك أثر فى قيام اللجنة بعملها بصورة مرضية ومن بين ما قامت به اللجنة.

١- متابعة عمليات ترحيل المقبوض عليهم والموزعين فى سجون مختلفة إلى أن استقرار تجمعهم فى ليمان أبي زعبل بعد أن أسفرت عن تقديم ٣٢ منهم فى القضية رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن دولة عليا بتهمة الاعتصام وتدبير والاشتراك فى تجمهر واحتلال مبان مخصصة للنفع العام والامتناع عمد عن العمل وتشجيع الغير على ذلك واستعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عملهم(من محضر التحقيق مع قطب فايق يوم ١٩٨٦/٤/٢٨) وقد تمكن الأستاذ محمود عبد الله والزميل صابر بركات مع عدد من المحامين المتطوعين للدفاع عن عمال اسكو من بركات مع عدد من المحامين المتطوعين للدفاع عن عمال اسكو من متابعة التحقيقات والحصول أخير على صورة من محاضر تحقيقات النيابة وسلموها للجنة.

٢. فى احتفال يوم الخميس أول مايو بعيد العمال العالمي، تم جمع توقيعات على عرائض تأييد لعمال اسكو ومطالبة المسئولين بالإفراج عن المقبوض عليهم وإجابة مطالبة العمال وخاصة تنفيذ الحكم القضائي النهائي بحقهم فى أجر

أيام الجميع وجمعت بعض التبرعات النقدية فى الاحتفال عندما أعلن عن فتح باب التبرعات العام، وقد تعهدت بعض القيادات العمالية التى حضرت الحفل بالعمل على توسيع واستمرار حملة التبرعات النقدية والعينية.

٣. تشكلت لجنة من التنظيم النسائية الحزب التجمع بشبرا الخيمة برئاسة الدكتورة ماجدة عدلي أمينة المرأة بشبرا الخيمة ومحافظة القليوبية وعدد من الآنسات والسيدات منهن نادية خليفة وعزة عبد المحسن ومها زوجة صبري زين العابدين وغيرهن من عضوات الحزب ومن غير العضوات، وقامت هذه اللجنة النسائية بالمرور على منازل المقبوض عليهم لطمأنه عائلاتهم والاتفاق على موعد زيارتهم للمحبوسين فى الليمان حتى تتوزع الزيارات على أيام الأسبوع تحقيقا للفائدة، ثم المرور على أماكن عدة لجمع التبرعات العينية مثل السجائر والمأكولات المحفوظة والنقود التى أقبل الأهالي على تقديمها بحماس، وكذلك قاموا بتوصيل عدد من الزيارات التى أعدتها اللجنة وخاصة الأكل المطبوخ الطازج إلى المحبوسين، وكذلك أمكنهن الحصول على توكيلات من جميع المحبوسين بأسماء عائلة كل منهم

لصرف الأجور عن شهر إبريل ١٩٨٦ ومنحة أول مايو وقد تمت أول زيادة للمحبوسين فى الثالث من مايو.

٤. فى صباح الأحد ٤ مايو ١٩٨٦ توجه الأستاذان محمود عبد الله وصابر بركات إلى نيابة أمن الدولة العليا وبصحبتهما عدد من أسر المحبوسين حيث تمكنوا من الحصول على تصريحات لأربع عشرة أسرة بالزيارة الخاصة كما أخذ المحاربون وعدا من سكرتير النيابة بإطلاعهم على التحقيق، ومما يذكر أن لجنة مناصرة عمال اسكو كانت تتحمل مصاريف الانتقال للعائلات وغيرها والدمغات وكل ما يلزم لنشاط اللجنة سواء لدي النيابة أو الزيارات الليمان.

٥. فى يوم ٦ مايو تم استخراج خمسة عشر تصريحات من نيابة أمن الدولة بزيارات خاصة لآسر المحبوسين، وفى ٧ مايو تم إيداع تظلمات لجميع المحبوسين من المحامين، وكنا قد أبلغنا الزملاء المحبوسين بضرورة تقديم كل منهم تظلما من محبسه إلى إدارة السجن كإجراء احتياطي حتى لا يسقط الحق فى نظر التظلم بمرور المدة القانونية التى يجب تقديم التظلم قبل فواتها.

٦. بقرار من اللجنة تم التحرك من أجل الضغوط على المنظمات النقابية لحثها على تأييد عمال اسكو والوقوف بجانبهم وخاصة اللجنة النقابية لعمال اسكو والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، وبالفعل عقد اجتماع يوم الخميس ١٩٨٦/٥/٨ مع مجلس إدارة اللجنة النقابية بمقرها بشارع شبرا حضره عن لجنه المناصرة الزميل صابر بركات، وانتهي الاجتماع إلى ضرورة الوقوف مع العمال المحبوسين والعمل على حفظ وظائفهم وإلغاء إنذارات الفصل التى كانت الشركة قد أرسلتها إلى العمال على عناوين سكنهم، كما تم تشكيل وفد من النقابة لزيارة العمال فى السجن وتقديم الدعم المالي لهم وتسهيل إجراءات تسليم مرتباتهم إلى أسرهم. ويقول الزميل صابر بركات أنه قد اتفق على أن تقوم لجنة من النقابة بزيارة المحبوسين فى سجين ليمان أبي زعبل يوم الأحد ١٩٨٦/٥/١١ ولما توجه صابر بركات بقرار من لجنة المناصرة إلى الشركة لمصاحبة وفد اللجنة النقابية إلى السجن، ترددت اللجنة النقابية فى القيام بالزيارة بحجج مختلفة وانتهي الأمر إلى تفويضها الزميل فهمي النكلاوي عضو مجلس إدارة الجنة النقابية لعمال اسكو بالقيام بالزيارة

نيابة عنها وكانت المفاجأة فى السجن أن العمال رفضوا مقابلة وفد النقابة، ولما ناقشهم الزميل صابر بركات وأقنعهم بضرورة مقابلة ممثل اللجنة النقابية لأن ذلك يعتبر تأييدا معلنا للعمال وللإضراب، فشكل المحبوسون لجنة من الزملاء مصطفى الفرماوي، ونور الدين عبد العزيز، وأحمد المهدي لمقابلة فهمي النكلاوي وصابر بركات ثم عادوا واقنعوا بقية زملائهم الذين قابلوا فهمي وصابر رغم تفاوت مواقفهم بين مرحب لها والمطالبة ببعض المطالب وبين رافض للزيادة معلنا غضبة وبين الهجوم على اللجنة النقابية فى شخص فهمي النكلاوي وانتهي الأمر بعد المناقشة بشكل طبيب واستلم الزملاء هدية اللجنة النقابية من زيارة ومأكولات.

٧. بعد أن استقر العمل فى الشركة وجهت لجنة المناصرة نداء إلى من انتظموا فى العمل لجميع التبرعات لأسر زملائهم المحبوسين، وقد تم فعلا جمع تبرعات من عمال كل قسم وكل مصنع لمن هم فى السجن من بينهم وسلموها لعائلة كل منهم، ولم يقل المبلغ الذى سلم إلى أسرة كل مسجون عما كان يتقاضاه لو استمر فى العمل وأحيانا كانت المبالغ أكبر.

٨. بعد وجود رصيد فى صندوق اللجنة وعبد سداد كل احتياجات المحبوسين قامت الدكتورة ماجد عدلي بتكليف من لجنة المناصرة بإبداع خمسة جنيهات فى أمانات كل عامل فى السجن من المحبوسين على ذمة قضية اعتصام اسكو.

٩. فى يوم ١٩٨٦/٥/١٠ أرسلت لجنة المناصرة كمية من الملابس والمأكولات المطبوخة الطازجة والمعلبة والسجائر مع بعض اسر المحبوسين فى زيارتهم الخاصة وقد صحبهم عضوات لجنة التنظيم النسائي وخلال الزيارة سلم المحبوسين بيانا موقعا بأسمائهم جميعا الاثنين والثلاثين، ولأهمية هذا البيان فأنى انشره بنصه:

(بيان من عمال اسكو المعتقلين بسجن أبى زعبل)

لقد فوجئنا ببيان السيد وزير الداخلية المنشور بجريدة الأخبار فى ١٩٨٦/٤/٢٩، والذى أدعي فيه أن حوالي ١٥٠ عاملا حاولوا الاعتصام بمصانع الشركة ... هذا فى الوقت الذى اعتقل منا (١٥٠)عاملا من المعتصمين حين داهمت مصانع الشركة ما يزيد على عشرة آلاف من قوات الأمن وصاعقة الأمن المركزي وقامت بالتنكيل بعدد من زملائنا،كما هاجمت قوات مباحث أمن الدولة منازل عدد آخر من زملائنا ،

والثانية انه يتهمنا باننا لا نقدر المسئولية فى الظروف الاقتصادية، وردنا على هذا أننا وجماهير العمال فى مصر لم نتسبب فى هذه الأزمة، إنما المسئول الأول هي السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة والتى تخدم فئات رأسمالية كبيرة وذلك على حساب الطبقة العاملة المصرية وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين فى مصر وهي السياسية المتوجه بالانفتاح الاقتصادي الذى خرب الاقتصاد القومي وربط اقتصادنا بالاقتصاد الاستعماري، وخلقت شكلا من إشكال التبعية للاستعمار، علاوة على القرارات الاقتصادية إلى أدت إلى زيادة الأغنياء غني والفقراء فقرا، ففي الوقت الذى يلوك فيه المسئولون عبارة عدم المساس بجيوب الفقراء ومحدودي الدخل، فإن ازدياد أسعار المواصلات والسلع الغذائية واختفاء عدد منها تمهيدا لرفع سعرها بكذب دعاوى المسئولين... من الذى أوقف الإنتاج فى اسكو؟ وقتل حافز العمال فى تحقيق مزيد من الإنتاج – ليست طبعا القلة ... التى تحدث عنها البيان ... ولكن هي قوات الأمن والشرطة ... هى التى أوقفت الماكينات للعمال وطردتهم خارج المصانع بالقوة والإرهاب .. كما هو ثابت فى تحقيقات نيابة أمن الدولة

العليا، ومن قتل حافز الإنتاج فى العمال؟ نقول ... إن عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال، والذى لم يترك العمال وسيلة لتنفيذ هذه الأحكام إلا لجاءوا إليها.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر الاتصال بالسادة أعضاء مجلس الشعب والكتابة فى الصحافة الحزبية وغير الحزبية وكذا إرسال الشكاوى والتلغرافات إلى كل المسئولين بالدولة، وكذا إرسال عريضة موقعة من أربعة آلاف عامل ووجهت إلى كل من محافظ القليوبية ووزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، ولقد أثار زملاؤنا تصريحات وزير الصناعة تصريحات وزير الصناعة لمجلة الأهرام الاقتصادي بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٧ التى وصفت قضيتنا بأنها وهمية، ولجوء سيادته إلى الجمعية العمومية للفتوي والتشريع أملا منه فى الحصول على فتوي مناقضة لحكم النقض ... إلا انه صدر بجريدة الجمهورية بتاريخ ٤/١٩ نص الفتوي مخيبة لأمال سيادته ومؤكد لحق العمال وصرفة من ١٩٨٢/٥/١٩ .. وبناء على ما تقدم نعلن :

أن عمال اسكو بوقفتهم البطولية بالمطالبة بحقهم الشرعي، وهى تأييد وتأكيد على شرعية الاعتصام والإضراب كأسلحة

ديمقراطية فى الدفاع عن حقوقهم، ولقد أعادت الموافقة البطولية ليعيد أول مايو قيمته البطولية بعد ما كان قد تحول من ذكر لنضال وكفاح عمال العالم من أجل حقوقهم إلى رمز هزيل قاصر على المنحة.. وليس إحياء حقيقيا لمعاني نضال العمال.

أننا سنظل متمسكين بحقنا وحق زملائنا العمال ولن ترهبنا السجون أو المعتقلات، ولن بنخل بأي غال أو نفيس من أجل الدفاع عن حقنا وحق كل العمال فى حياة كريمة.

أن وجودنا فى المعتقل له دلاله كبيرة على مدي معاداة حكمنا لأي حقوق ديمقراطية للعمال فى مصر.

فتحية من للعمال اسكو... وعمال مصر وعمال العالم.

فى ذكر عيد العمال.. ونضال الطبقة العاملة.

عاش كفاح عمال اسكو ... عاش كفاح عمال مصر.

١- صبرى زين العابدين	١- مصطفي عبد الحميد الفرماوي
٢- نور الدين عبد العزيز	٢- عمر محمد عبد الرسول
٣- عزت على طيطه	٣- محمد محمد عليوه
٤- عطية على ربيع	٤- جابر العيسوي بدري
٥- جلال السيد أو سنة	٥- قطب فايق حسن
٦- ناصف السباعي عباس	٦- أحمد محمد المهدي
٧- رمضان رسمي على	٧- عبد المنعم سيد عيسي
٨- إبراهيم عبد المنعم السباعي	٨- محمد عبده عاشور
٩- إبراهيم مصطفي إبراهيم	٩- على عبد الفتاح محمد
١٠- حسن توفيق محمد	١٠- عبد الفتاح محمد إبراهيم
١١- محمد طه على	١١- يوسف الشحات السيد
١٢- احمد مصطفي محمد	١٢- حسين سيد فؤاد

١٣- رمضان منطاوي خليل	١٣- فوزى محمد سيد احمد
١٤- شوقي سليم العزب	١٤- محمد رشا دعبد الحميد
١٥- محمد فوزي	١٥- محيي الدين عبد القادر عثمان
١٦- جلال محمد على	١٦- سالم عواد سالم

١٠- أرسلت لجنة المناصرة البيان الموضح بعاليه إلى مكتب العمال المركزي بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذى قام بطبعة بعد كتابته على الآلة الكاتبة وتوزيعه على نطاق واسع خاصة فى المناطق العمالية، كما قام حزب التجمع بإرسال الملابس والبطاطين للمحبوسين، وقامت جريدة (الأهالي) وجريدة مكتب العمال المركزي بالحزب (أوراق عمالية) بدور فى شرح قضية عمال اسكو واعتصامهم دفاعا عنهم وتأييدا لهم.

١١- فى يوم الأحد ١٩٨٦/٥/١١ استخرجت اللجنة النقابية لعمال اسكو تصاريح لزيادة خاصة للمحبوسين فى سجن

ليمان أبو زعبل وكان على رأس وفد اللجنة النقابية الزميل فهمي النكلاوي عضو حزب التجمع وكان بصحبتهم أيضا الزميل صابر بركات عن لجنة مناصرة عمال اسكو، وقد شكر المحبوسون لجنة المناصرة وحزب التجمع على ما قاموا به نحوهم، وحملوا صابر بركات التحية لجميع من وقفوا بجانبهم وإلى الأستاذ خالد محي الدين أمين عام حزب التجمع ثم أرسلوا رسالة خاصة لأمين عام حزب التجمع قالوا فيها.

" انطلاقا من دوركم النضالي من أجل رفاهية شعبكم العظيم وفئاته المختلة خاصة الطبقة العاملة فى ربوع مصر ، وتبنينا من حزبكم لقضايانا وخاصة قضية الراحات الأسبوعية مدفوعة الأجر، والتى صدر بها حكم محكمة النقض مدعما بفتوى مجلس الدولة، ومطالبتنا عن عمال الشركة تنفيذ ما جاء بالحكم والفتوى المشار إلهيا، وصل الأمر بنا إلى أن زج نبا وراء القضبان فى ليمان أبى زعبل، المر الذى يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وإهدار كاملا للقانون والقضاء والشرعية الدستورية، ولقد سبق لكم أن تبنيتم هذه القضية وعلى صفحات جريدة حزبكم مرات عديدة ، ومواقفكم فى

الدفاع عنا خلال فترة الحبس الاحتياطي وتقديم العون لنا داخل هذا الحبس، الأمر الذى شجعنا على أن نكتب لمكم اليوم مطالبين بإثارة أمر حبسنا احتياطيا بموجب قانون الطوارئ وأمر اقتحام مصانعنا وتعطيل الإنتاج بها بواسطة قوات الأمن ، فضلا عن انتهاك حرمات منازل البعض منا ومنازل أقربائهم بعد منتصف الليل دون استئذان مما سبب الذعر والهلع لأطفالنا ونسائنا بواسطة زوار الفجر والمبيت فى إحدى شقق المقبوض عليهم، وعلى الرغم مما تقدم فإننا متمسكون أكثر من ذي قبل باحترام الشرعية القانونية والدستورية والتى نصت على أن القضاء هو السلطة الثالثة، ولذلك نتمسك بتنفيذ حكم القضاء الصادر لصالحنا والإفراج عنا فورا بلا ضمان، مع دعوة سيادتكم أو من ينوب عنكم من قيادات حزبكم لزيارتنا للإطلاع على حقيقة الموقف وقفكم الله وسدد خطاكم.

مقدمة لسيادتكم عمال شركة اسكو

بسجن ليمان أبى زعبل

تابعت لجنة مناصرة عمال اسكو إرسال الزيارات بشكل مكثف ومنظم للمحبوسين إلى أن طلبوا عدم إرسال أطعمة

مطبوخة ونظرا لتعرضها للتاف بسبب عدم وجود وسائل لحفظها، كما طلبوا عدم إرسال سجائر أو مأكولات محفوظة أو معليات لأن عندهم ما يكفهم لأكثر من أسبوعين، أما الملابس فقد أعادوا بعضها مع الزيارات لوجود ما يكفيهم منها ومما يذكر أن الزملاء المحبوسين قد عاشوا عيشة جماعية وانتخبوا الزميل احمد المهدي مسئولا عن الحياة العامة حيث كانت تسلم إليه كل الزيارات وتوزع على كل من يريد وفق الاحتياجات الفعلية وفق ما تقرره مجموعتهم، بما فى ذلك حتى بعض الزيارات الخاصة التى وردت من بعض العائلات لذويهم.

١٢. أخيرا طلبت أسرة الزميل أحمد المهدي تصريح زيادة خاصة من النيابة فى يوم ١٩٨٦/٥/٢٠ ولكن النيابة رفضت إعطاء التصريح وأخبرتهم انهم سوف يفرج عنهم قريبا، ومما يجب ذكره أن أسرة الزميل أحمد المهدي قد أعادت بعد حضورها من النيابة لمقر اللجنة إلى أمين صندوق لجنة المناصرة ما كانت قد أخذته من نقود تحت حساب مصاريف الزيارة.

١٣. فى وسط هذه الصفحات المضيئة من مواقف عمال اسكو أثناء الاعتصام وأمام تحقيق المباحث العامة ونيابة أمن الدولة العليا صمودهم المشرف فى ليمان أبي زعبل، فأنه كان هناك موقف محيي الدين عبد القادر الذى كان عمله رئيس قيم المتابعة الفنية بجراح عوف التابع لشركة اسكو، عندما سئل عما هو منسوب إليه من اتهامات تتعلق بالاعتصام فقال:

(محصلاش الاتهام ده لأن وحدتي لم يحدث بها أي نوع من أنواع الاعتصام ، وفضلا عن عدم اقتناعي بحكم الأربعة أيام بأحقيتنا فيها ، لأن أجر الساعات اللي باتقضاها تزيد على اجر الساعة اللي بيتقاضها زميلي على ٣٠ يوم وبالتالي فأنا متميز عنهم فى المنح والأجازات وخلافه وبالإضافة إلى أن القانون ١٩٧٥/١١ الذى عدل وتبعه العاملين بالقطاع العام على حساب المدد الكلية فساوي بين الجميع بالإضافة إلى القانون ٤٨ لسنة ٧٨ الذى رفع مرة أخري بدايات الدرجات فأصبح ليس لنا الحق أصلا فى الأربعة أيام ، وأنني رئيس قسم وأصبحت بذلك فى حكم المسئولين وبقدرها كاملا، وعندما عملت أن رئيس المباحث سأل عني ذهبت إليه فورا

مساء الأحد ١٩٨٦/٥/٤) وفى رده على سؤال عما حدث فى اجتماع النقابة العامة يوم ١٩٨٦/٤/٢١ قال :

(أنا أول المتحدثين لغلق الباب على بعض أعضاء حزب التجمع المتواجدين بالقاعة وقد هاجمتهم بشدة وقلت إنهم يحاولون إثارة العمال والبلبلة وإطلاق الشائعات فى كل الاتجاهات).

وعندما سئل عما حدا بالعمال إلى الاعتصام قال: (إثارة حزب التجمع لهم).

١٤- سلم أحد الأشخاص (ودون ذكر الاسم) بياناً للجنة مناصرة عمال أسكو زاعماً أنه تسلمه من المحبوسين وطلب توزيعه كما حدث فى البيان الأول، وبعد مناقشة مطوله رفضت لجنة المناصرة البيان وأعادته لمن جاء به وكان ضمن أسباب الرفض ما يلي:

أ- عدم الاطمئنان إلى صدور البيان من المحبوسين لعدم الاطمئنان إلى صدق الشخص الذى أحضره بالإضافة إلى تسليمه البيان بعد يومين فقط من وصول البيان الأول للجنة.

ب- جاء بآخر البيان أنه يمكن توقيعه بثمانية أسماء فقط ذكرت فى آخر البيان أو طبعة بدون أسماء، ومع ملاحظة أنه ترك اللجنة المناصرة إجراء التعديلات التى تراها.

ج- حمل الجزء الأكبر من البيان هجوما على اللجنة النقابية لعمال اسكو وعلى النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ، وفى سطور فى آخر البيان جاءت نقاط برنامجيه نقابية هامة ولكنها كانت لا ترتبط بالحدث وموضوع القضية ٣٠٨ لسنة ١٩٨٦.

١٥- تم الإفراج عن الزملاء جميعا بقرارات من النيابة فى أيام ثلاثة هى ٢٢، ٢١، ١٩٨٦/٥/٢٠ ، وقد حضر بعضهم فور مغادرتهم مكتب مباحث أمن الدولة فى شبرا الخيمة إلى مقر لجنة مناصرة عمال اسكو فى مقر لجنة قسم أول لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدي وقبل ذهابهم إلى منازلهم رغم محاولة منعهم والتهديدات والتى وجهت إليهم، وعادوا إلى أعمالهم بدءا من يوم ١٩٨٦/٥/٢٤ رغم إنذارات الفصل بسبب الغياب التى أرسلتها الشركة للعمال على عناوينهم فقوبل المفرج عنهم من زملائهم بالترحيب والقبلات والأحضان.

١٦- أقامت الجنة مناصرة عمال اسكو حفل إفطار وتكريم للمفرج عنهم فى يوم الجمعة ٤ رمضان الموافق ١٩٨٦/٥/٣٠ ، ونجح الحفل بحضور الغالبية العظمي منهم رغم المحاولات الخبيثة التى بذلت لعدم حضورهم وادعاء إقامة حفل إفطار آخر لهم فى بهتيم.

١٧- كانت الشركة قد قامت بإرسال إنذارات بالفصل للعمال فى خطابات مسجلة على عناوينهم بدعوى أنهم قد انقطعوا عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول لمدة سبعة أيام من ١٩٨٦/٤/٢٨ وإنهم إذا لم يعودوا للعمل قبل تسعة أيام من تاريخ الإنذار فسوف تضطر الشركة إلى تنفيذ المادة ١٠٠ فقرة (أ) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبارهم مستقيلين من العمل من تاريخ الانقطاع، هذا رغم علم الشركة اليقيني بحالتهم لأنها كانت تتابع التحقيقات معهم، ولما ذهب بعضهم لاستلام العمل عقب الإفراج عنه رفضت الشركة فذهبوا إلى نيابة امن الدولة واستخرج كل منهم خطابا موجها إلى رئيس قطاع الشئون الإدارية بشركة اسكو بان العامل متهم فى القضية ٣٠٨ لسنة ٨٦ حصر امن دولة عليا وقبض عليه فى ١٩٨٦/٤/٢٨ وتحرر بإخلاء سبيله فى ١٩٨٦/٥/١٨ ولم

يتم التصرف فى القضية، وبذلك عادوا جميعا إلى العمل واعتبرت إنذارات الفصل كأن لم تكن.

أثر اعتصام عمال اسكو فى المناطق الأخرى:

لقد أحدث حصول عمال شركة اسكو بشبر الخيمة على حكم نهائي بأحقيتهم فى أجر أيام الراحات (أيام الجمع) احدث صدي كبيراً بين عمال القطر المصري كله وخاصة عمال النسيج الميكانيكي ، وبدأ تحركهم للمطالبة بهذا الحق، وليضرب على ذلك مثلا.

ففي ٤ فبراير تجمع حوالي ألفي عامل من عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبر داخل مبني النقابة مطالبين بتنفيذ الحكم الصادر لصالح عمال اسكو على الحالات المماثلة من عمال شركتهم، إلا أن اللجنة النقابية لعمال الشركة رفضت التضامن معهم.

وفى يوم ٧,٦ فبراير تظاهر عمال مصنع الصوف، وانضم إليهم عمال الأقسام الأخرى مطالبين باجر أيام الراحات الأسبوعية وبدل طبيعية العمل على أساس مشتملات المرتب وليس على بداية الدرجة، ورفع بدل الوجبة الغذائية من ٣ إلى ١٥ جنيها تمشيا مع ارتفاع الأسعار وتعديل الحوافز

لصالح عمال الإنتاج، وصرف بدل سكن لغير المقيمين بمساكن الشركة وسحب الثقة من اللجنة النقابية وعودة العمال المنقولين وعلى رأسهم على مدكور وعاطف الجبالي عضوى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالمجلة (أوراق عمالية إبريل ١٩٨٦).

وفى صباح ٨ فبراير تظاهر العمال أمام بوابة الشركة التى كانت الشركة قد أغلقتها أمامهم، فصدت لهم قوات الأمن المركزي بالقنابل المسيلة للدموع والهراوات والعصي الكهربائية فتجمع حوالي ١٥٠٠ عامل أمام مجلس المدينة وتظاهروا مطالبين بحقوقهم، واتجهت المظاهرة إلى شركة النصر للغزل والنسيج، إلا أن قوات الأمن المركزي تمكنت من تفريقهم، واستمر القبض على العديد من القيادات العمالية بالشركة رغم بدء العمل من يوم ١٠ فبراير مما كان له الأثر فى توقف تحرك عمال شركة المحلة الكبرى من أجل حقوقهم ولكن إلى حين .

وبعد الاعتصام والإفراج عن جميع عما اسكو وعودتهم إلى أعمالهم، وتصاعدت حركة المطالبة باجر أيام الجمع فى الإسكندرية وكفر الدوار وغيرها، كما طالب عمال صناعات

أخري غير النسيج ممن كانوا يتقاضون أجورهم على أساس ٢٦ يوما شهريا وقد تم فعلا تحقيق هذا المطلب فى كثير من المواقع.

* النتائج

رغم كل ما تخلل أحداث اعتصام عمال شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن بشبر الخيمة (اسكو) من اقتحام قوات الأمن للمصانع والاعتداء الوحشي علي العمال والقبض على أكثر من خمسمائة عامل وسجن أثنين وثلاثين منهم لمدة ثمانية وعشرين يوما إلا أن هذا الاعتصام قد أنتج تنفيذ الحكم القضائي بحق العمال فى أجر أيام الجمع لمن كانوا يتقاضون أجورهم على أساس ٢٦ يوما شهريا، وليس لعمال اسكو وحدهم بل لعمال النسيج الميكانيكي على نطاق القطر المصري كله وكذلك لعمال بعض مصانع وشركات المهن الأخرى.

وإذا كان المحبوسون قد خسروا عدم صرف كامل أجورهم عن الثمانية والعشرين يوما التى كانوا فيها تحت الحبس الاحتياطي، إلا أنهم قد كسبوا أجر أيام الجمع طوال مدة

عملهم ثم معاشاتهم ولورثتهم من بعدهم مما يؤكد صحة الشعار الذى يقول :

لكل كفاح تضحية .... ولكل تضحية ثمرة

ومن أهم ثمار اعتصام عمال اسكو تكوين لجنة مناصرة عمال اسكو التى كانت تضم فى عضويتها عناصر من مختلف فصائل اليسار وعناصر أخري بما فيهم بعض المثقفين، وقد تجدد نشاط لجنة المناصرة مع التوسع فى العضوية لضم قيادات عمالية من حلوان، وقد تجدد نشاط اللجنة عندما قام عمال السكة الحديد باعتصامهم فقامت اللجنة بمراعاة المسجونين منهم فى السجن ومتابعة قضيتهم واشتركت فى أعداد وتنفيذ المؤتمر الحاشد لمناصرتهم فى نقابة المحامين وأصدرت احدي كراسات مجلسة صوت العامل بعنوان (كفاح عمال السكة الحديد فى ثمانين عاما ١٩٠٦ – ١٩٨٦) وبعد الإفراج عنهم قدمت لكل منهم شهادة استثمار من البنك الأهلي بمبلغ عشرة جنيهات ، ثم تجدد نشاط لجنة المناصرة عندما قام عمال شركة الحديد والصلب بحلوان باعتصامهم وقامت قوات الأمن باقتحام المصنع وقتلت الشهيد عبد الحي محمد، فقامت لجنة

المناصرة بإعمال كثيرة لمناصرتهم تحتاج إلى دراسة خاصة.

(ورغم كل ما حققه اعتصام اسكو من إيجابيات ، إلا أنه قد تخلله بعض) السلبيات إلى لا بد من ذكرها لتكون الفائدة من عرض الخبرة كاملة:

تبادل الاتهامات بين بعض العمال بالعمالة للأمن أو لإدارة الشركة لدرجة القول بان بعض العمال قد وشأ للأمن وللإدارة بخطة الاعتصام وخطة تأمين العمال لبوابات المصانع مما سهل على الأمن الاقتحام.

ظهور الحلقية بين قيادات العمال على حساب الموافقة المبدئية والمصلحة العامة للعمال لدرجة إصرار البعض على استبعاد البعض الآخر من حضور الاجتماعات أو المشاركة فى ترتيبات تنفيذ الاعتصام مما أهدر بعض كوامن قوتهم وإمكانياتهم.

تفرق قادة الاعتصام بعد خروجهم من السجن مما دفع بقية العمال إلى الوقوع فى الإحباط والتشاؤم والابتعاد عن العمل العام وخاصة السياسية منه، فلم يقوموا بما كان يجب عليهم من مقاومة اعتداءات أعداء العمال ليس على حقوق العمال

فقط، بل وتصفيه الشركة وتقليص العمالة بها وإذا كانت الوحدة والتضامن قد حققت لعمال اسكو كثيراً من الفوائد، فلا شك أن تفرقهم وانصرف كل منهم عن العمل العام إلى الأنا والمصلحة الشخصية قد أوقع الأضرار بهم جميعا.

خـــاتمـــــة

هذه إحدي الخبرات الكفاحية للطبقة العاملة المصرية، وأقدمها لعمال مصر عاملة ولعمال الغزل والنسيج خاصة، لعلهم يستفيدون من نماذج كفاح زملائهم الذين سبقوهم على الدرب منذ الأربعينات، كما أقدمها لكل من يريد البحث فى التاريخ النضالي للطبقة العاملة المصرية وخاصة عمال النسيج لعله يجد فيها ما يعنيه على استخلاص الدروس والنتائج السليمة لبحثه ورغم معاصرتي لهذه الخبرة الكفاحية (اللجنة الوزارية لبحث الأجور فى صناعة الغزل والنسيج) ومعايشتي واشتراكي الفعلي فى أحداث تلك الفترة، إلا أنني حاولت عدم الاكتفاء بشهادتي على الأحداث، وإنما وثقتها مستندا إلى ما نشرته الصحف في حينها وأخيرا أقول إن دراسة خبرات الماضي والانتفاع بدروسها فى رسم طريق الكفاح اليومي، متفاديا أخطاءها ومتعمقا نجاحاتها، وسوف يوفر على المكافحين كثير من المشاق ويحقق أفضل النتائج بأقل التضحيات فلا قطف للورد دون التعرض للشوك، وكما لا أمل من ترديد.

(لكل كفاح تضحية .... ولكل تضحية ثمرة تناسبها)

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بين سطور صفحاته عددا من المعارك النضالية التى خاضها عمال النسيج فى مصانع شبرا الخيمة من أجل مقاومة اعتداءات أصحاب المصانع على حقوقهم أو للحصول على حقوق ترفع مستوى معيشتهم أو تحسن ظروف عملهم، وفيها بعض ما ابتكره العمال من وسائل الكفاح بدءا من تقديم العريضة وانتهاء بالإضراب والاعتصام.

وإذا كان عمال النسيج الميكانيكي فى شبرا الخيمة قد خاضوا مئات المعارك التى يحتاج الحديث عنها إلى مجلدات، فقد اخترنا من بينها بعض المعارك التى استخدمت فيها أسلحة متنوعة آملا فى أن يكون فى ذلك بعض الدروس والخبرات خوفا من ضياعها بالنسيان ورحيل أصحابها كما ضاع الكثير من سجل حياة الطبقة العاملة المصرية فى الميدانيين الاقتصادي والسياسي الذى أهمل تسجيله عن قصد أو غير قصد.

ولا يعني قصر الحديث على عمال شبرا لخيمة ونضالاتهم اهمالا للنضالات البطولية التى خاضتها مختلف فصائل

الطبقة العاملة المصرية فى مختلف المواقع ومن مختلف المهن، ولكني تحدثت فقط عن بعض المعارك التى اشتركت فيها أو عاصرتها مستعينا فى تنشيط الذاكرة بما دونه بعض رفاق الكفاح من عمال النسيج الميكانيكي فى سيرهم الذاتية التى حصلت عليها، داعيا بإلحاح كل عامل لديه القدرة على تسجيل صفحة من نضالات خاضها أو عاصرها أو تضحيات قدمها هو وزملاؤه، مذكرا أياهم بأن ذلك دين فى أعناقهم للطبقة العاملة وخاصة لأجيالها الحاضرة المستقبلة التى تحتاج إلى ذلك أشد الاحتياج فى معاركها من أجل بناء حياة أفضل لهم ولأسرهم ولكل الكادحين المصريين.